الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم التجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

الموسومة بعنوان:

أثر مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر

- دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 2020/1980 -

إعداد :

هجام كاهنة

الأستاذ المشرف:

أ.د / بغداد زيان

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2025/12/03

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ بلوكيل رمضان	أستاذ	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د/ زيان بغداد	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مشرفا ومقررا
أ.د/ حملاوي ربيعة	أستاذة	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
أ.د/ زايري بلقاسم	أستاذ	جامعة وهران 2	ممتحنا
أ.د/ عينوس رضوان	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	ممتحنا
أ.د/ عادل بونحاس	أستاذ محاضر أ	جامعة تيبازة	ممتحنا

السنة الجامعية 2026/2025

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020 في ظل التطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية وباعتبار التجارة الخارجية من المؤشرات الأساسية للاقتصاد الجزائري حاولنا تحليل أثر هذا المؤشر على النمو الاقتصادي بالاعتماد على منهجيتي التقدير FARDL و NARDL باستخدام معطيات واحصائيات المؤسسات الرسمية وقد بينت النتائج وجود أثر إيجابي لمؤشر شروط التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في المدى القصير أي كلما ارتفعت الصادرات مقارنة بأسعار الواردات ارتفع معدل النمو الاقتصادي وهذا ما يتناسب مع الواقع الاقتصادي للجزائر.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، سياسات تجارية، نمو اقتصادي، محددات النمو الاقتصادي .

Abstract

The study aimed to measure the impact of foreign trade on economic growth in Algeria during the period 1980-2020, in light of the developments taking place in the global economic environment and considering foreign trade one of the basic pillars of the Algerian economy. We tried to analyze the impact of this indicator on economic growth by relying on the FARDL and NARDL estimation methodologies, using data and statistics official institutions. The results showed a positive impact of the terms of trade (TOT) on economic

growth in the short term. That is, the higher the export prices relative to import prices, the higher the economic growth rate—an outcome that aligns with the economic reality of Algeria

Keywords: foreign trade, trade policies, economic growth, determinants of economic growth.

Résumé:

L'étude visait à mesurer l'impact du commerce extérieur sur la croissance économique de l'Algérie au cours de la période 1980-2020 à la lumière des évolutions de l'environnement économique mondial et en considérant le commerce extérieur comme l'un des piliers fondamentaux de l'économie algérienne. Nous avons essayé d'analyser l'impact de cet indicateur sur la croissance économique en nous appuyant sur les méthodologies d'estimation FARDL et NARDL utilisant des données et des statistiques. Institutions officielles. Les résultats ont montré un impact positif des termes de l'échange (TOT) sur la croissance économique à court terme. Autrement dit, plus les prix à l'exportation sont élevés par rapport aux prix à l'importation, plus le taux de croissance économique augmente, ce qui est conforme à la réalité économique de l'Algérie.

Mots-clés : commerce extérieur, politiques commerciales, croissance économique, déterminants de la croissance économique.

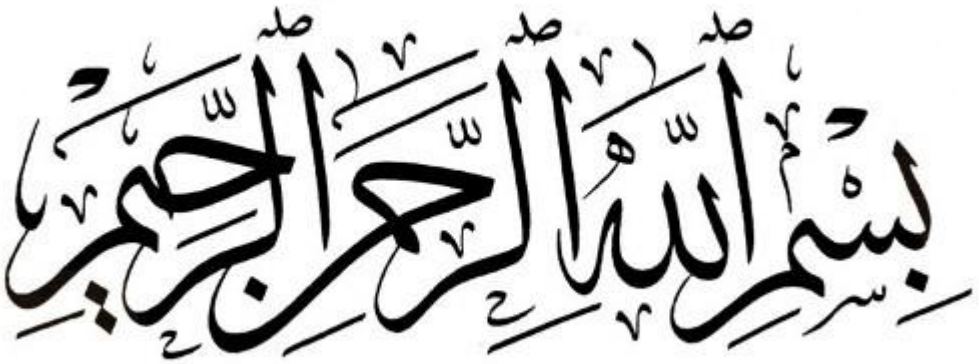

(فَتَبَسَّمَ ضَاحِكا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ)

سورة النمل: الآية 19

شـــكـــــر

الحمد لله الذي بعزته تتم الصالحات..... اللهم لك الحمد ولك الشكر ولك الثناء الحسن.... الحمد لله الذي منحني العزم والثبات لمواجهة الظروف الصعبة لإنجاز هذه الأطروحة.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ البروفيسور بغداد زيان المشرف على الأطروحة الذي لم يبخل علي بتوجيهاته و نصائحه و على تواضعه جزاه الله كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على منحهم لنا جزءا من وقتهم الثمين لمناقشة هذه الأطروحة وإثراءها بملاحظاتهم القيمة.

ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر إلى كل من قدم لي النصح والعون أثناء إنجاز أطروحتي.

والحمد لله

إهـــــــداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال الحق فيهما: (وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرا)الإسراء: الآية 24

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز " أبي" حفظه الله وأطال عمره

إلى من كان دعائها سر توفيقي " أمي" حفظها الله وأطال عمرها

إلى قرة عيني ونبض قلبي ابني حفظه الله " أدم"

إلى القلوب التي أحاطتني بالحب والتشجيع إخوتي وأخواتي: مصطفى، نورالدين، شهرزاد، ليلى، ليديا، نورالهدى

إلى كل الأهل والأصدقاء الذين لا طالما كانوا حاضرين بسؤالهم ودعمهم.

إلى كل من مد لي يد العون ولو بكلمة طيبة.

هجام كاهنة

فـــهـرس الـمـحتويـات

الفهرس

شكر

إهداء

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال.....IX

مقدمة:..... أ - ح

الفصل الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية للتجارة الخارجية

تمهيد:.....2

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.....3

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....3

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية.....3

الفرع الثاني : الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.....4

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.....6

الفرع الأول: نظريات التجارة قبل الكلاسيك.....10

الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية.....14

الفرع الثالث: النظريات النيوكلاسيكية.....18

الفرع الرابع: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.....19

المبحث الثاني : سياسات التجارة الخارجية وأدواتها.....23

المطلب الأول: ماهية سياسة التجارة الخارجية.....23

الفرع الأول: تعريف سياسة التجارة الخارجية.....23

الفرع الثاني : أهداف السياسة التجارية.....24

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية الخارجية.....25

الفرع الأول: الأدوات السعرية.....25

الفرع الثاني: الأدوات الكمية.....28

الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية.....29
المطلب الثالث: أنواع سياسة التجارة الخارجية.....31
الفرع الأول: سياسة حرية التجارة.....32
الفرع الثاني: سياسة الحماية التجارية.....34
المبحث الثالث: مؤشرات قياس التجارة الخارجية.....37
المطلب الأول: مؤشر درجة الانفتاح التجاري.....37
الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري.....37
الفرع الثاني: أنواع الانفتاح التجاري.....37
الفرع الثالث: مؤشر درجة الانفتاح التجاري.....38
المطلب الثاني: الميزان التجاري.....39
المطلب الثالث: نصيب الفرد من التجارة الخارجية.....41
المطلب الرابع: هيكل التجارة الخارجية.....41

الفصل الثاني: الأساس النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الأول: المدخل النظري للنمو الاقتصادي.....46
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.....46
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....46
الفرع الثاني : خصائص النمو الاقتصادي.....48
المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية.....53
الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.....53
الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.....54
المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي.....56
الفرع الأول: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.....56
الفرع الثاني: معايير قياس النمو الاقتصادي.....59
المبحث الثاني: مرتكزات النمو الاقتصادي.....61

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي.....61
الفرع الأول: رأس المال المادي 62
الفرع الثاني: راس المال البشري 63
الفرع الثالث: التقدم التكنولوجي 65
الفرع الرابع: الموارد الطبيعية 66
المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي.....67
الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية.....67
الفرع الثاني : النظرية النيو كلاسيكية.....71
الفرع الثالث: النظرية الكينزية.....72
الفرع الرابع: نظرية النمو الحديثة(النمو الداخلي) 75
المطلب الثالث: متطلبات وفوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.....78
الفرع الأول: متطلبات النمو الاقتصادي.....78
الفرع الثاني: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي 79
المبحث الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي معوقاته وعلاقته بالتجارة 80
المطلب الأول: استراتيجيات النمو الاقتصادي.....80
الفرع الأول: استراتيجية النمو المتوازن 80
الفرع الثاني : استراتيجية النمو غير المتوازن.....81
المطلب الثاني: معوقات النمو الاقتصادي 82
المطلب الثالث : التجارة والنمو الاقتصادي.....84
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020
تمهيد.....89
المبحث الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2020 90
المطلب الأول : لمحة عن الأداء الاقتصادي في الجزائر.....90
الفرع الأول : الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط اللامركزي 1980–1989.....90

الفرع الثاني: مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990–1998) 92
الفرع الثالث : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 93
المطلب الثاني: تطور إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1980–2020) 96
المطلب الثالث: تطرو التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980 –2020 98
الفرع الأول: تطور حجم الصادرات والواردات الجزائرية..... 98
الفرع الثاني: تطور الميزان التجاري..... 101
المبحث الثاني: الاطار المنهجي للدراسة 103
المطلب الأول : وصف البيانات وتحديد المتغيرات 103
الفرع الأول: الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية 103
الفرع الثاني: تحديد متغيرات نموذج الدراسة..... 104
المطلب الثاني: تحديد اختبارات ومنهجيات التقدير في الدراسة 106
الفرع الأول: اختبارات جذر الوحدة 106
الفرع الثاني: منهجية التقدير باستخدام نموذج NARDL و FARDL 107
الفرع الثالث: فرضية HLM (Harberger – Laursen – Metzler)..... 109
المبحث الثالث: الدراسة القياسية 110
المطلب الأول: تعيين النموذج القياسي 110
الفرع الأول: تقديم و تحليل أداء متغيرات الدراسة..... 110
الفرع الثاني: مصفوفة الارتباطات..... 115
المطلب الثاني: اختبارات استقلالية السلاسل الزمنية..... 116
الفرع الأول: اختبار الجذر الوحدوي (PHILIPS PERRON) 116
الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة بالمقطع الهيكلي Zivot–Andrews..... 117
المطلب الثالث: التقدير القياسي للنموذج..... 118
الفرع الأول: التقدير باستخدام نموذج FARDL 118
الفرع الثاني: اختبار خصائص النموذج 123

الفرع الثالث: التقدير باستخدام نموذج NARDL 127
الفرع االثالث :التحليل الاقتصادي 136
خلاصة الفصل:..... 139
الخاتمة..... 141
قائمة المراجع..... 144

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	40
02	تطور إجمالي الناتج المحلي (1980-2020)	68
03	قيمة الصادرات والواردات (1980-2020)	70
04	رصيد الميزان التجاري (1980-2020)	72
05	توصيف المتغيرات	78
06	البيانات الإحصائية	79
07	نتائج اختبار جذر الوحدة بدون مقاطع هيكلية	83
08	نتائج اختبار zivot-andrews في ظل وجود مقاطع هيكلية	84
09	نتائج اختبار جذر الوحدة للتكامل المشترك	85
10	نتائج التقدير في المدى الطويل لمنهجية FARDL	86
11	نتائج التقدير في المدى القصير لمنهجية FARDL	87
12	نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء	89

13	نتائج اختبار ARCH	89
14	نتائج اختبار جذر الوحدة لمنهجية NARDL	91
15	نتائج التقدير في المدى الطويل لمنهجية NARDL	93
16	نتائج التقدير في المدى القصير لمنهجية NARDL	93
17	نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء	95
18	نتائج اختبار ARCH	95

2- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	34
02	منحنى بياني يبين تطور مستويات نصيب الفرد من GDP في الجزائر	80
03	منحنى بياني يبين تطور مستويات مؤشر التجارة في الجزائر	80
04	منحنى بياني يبين تطور مستويات إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر	81
05	منحنى بياني يبين تطور مستويات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر	81
06	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات	82

07	التوزيع الطبيعي للبواقي	88
08	اختباري CUSUMو CUSUM-SQ	90
09	مخرجات التوزيع الطبيعي للبواقي	94
10	مخرجات اختباري CUSUMو CUSUM-SQ	96

مقدمة:

1- تمهيد

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تغيرات مست البيئة الاقتصادية العالمية دفعت بالدول إلى البحث عن استراتيجيات لمواكبة هذا التغير لتتكيف مع هذ التحولات الاقتصادية بما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي لكل دولة وتقليل الخسائر إلى أقل قدر ممكن، ذلك أن تطور العلاقات الاقتصادية بين دول العالم أدى إلى زيادة حجم المبادلات التجارية فيما بينها إذ يؤدي انفتاح أسواق هذه الدول إلى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الرفاهية وزيادة القدرة التنافسية.

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي حيث تلعب دورا محوريا في تعزيز التبادل التجاري بين الدول وتسهيل تدفق السلع والخدمات بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين مختلف الدول. وتستند أهمية التجارة الخارجية إلى عدة عوامل رئيسية أولها أن الأسواق المحلية ليست كافية لتلبية احتياجات الأفراد من السلع والخدمات مما يجعل الدول تعتمد على تجارتها الخارجية لضمان تحقيق التنوع المطلوب في الأسواق كما تساهم التجارة الخارجية في تطوير اقتصاد الدول من خلال زيادة الصادرات كما تساهم أيضا في تعزيز العلاقات الدولية.

والجزائر باعتبارها من الدول النامية اهتمت بموضوع النمو الاقتصادي فتوجهت إلى القيام بعدة إصلاحات اقتصادية للانفتاح على الاقتصاد العالمي، باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فهو معرض للصدمات والهدف من هذه الإصلاحات هو اندماج اقتصادها بالاقتصاد العالمي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اهتمت الجزائر بقطاع التجارة الخارجية أين سعت إلى القيام بعدة إصلاحات بهدف إنعاش اقتصادها، فتحقيق التنمية الاقتصادية يكون بزيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا الذي يعكس قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات بشكل متزايد ويتجلى أثره الإيجابي في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية.

تتضح أهمية النمو الاقتصادي في دوره المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث يساهم في زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الدخل مما يتيح للأفراد والمجتمعات الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية هذا بدوره يساهم في تقليل معدلات الفقر وتعزيز التماسك الاجتماعي كما يعتبر النمو الاقتصادي محركا رئيسا للابتكار والتطور التكنولوجي.

في هذا الإطار ركزت الدراسات السابقة على أثر الانفتاح التجاري أو مكونيه الصادرات والواردات على مختلف المتغيرات في الاقتصاد الكلي خاصة النمو الاقتصادي. لكن ما تم تجاهله وبشكل كبير خاصة في حالة الجزائر هو أسعار الواردات والصادرات والصدمات التي قد تصيبها وكيف تؤثر على النمو الاقتصادي. في هذا السياق نجد فرضية Harberger-Laursen-Metzler (HLM) التي تنص على أن الدول خاصة منها النامية لا يتعلق نموها الاقتصادي فقط بالتجارة الخارجية وتوسعها أو تقلصها، بل كونها دول تعتمد على الواردات الطبيعية على غرار النفط والمعادن فهي معرضة لصدمات سعرية سواء في الصادرات أو الواردات التي قد تتسبب في تفاقم مشاكل التضخم. بالتالي تكتسي أهمية دراسة هذه الفرضية أهمية بالغة في الجزائر من خلال محاولة معرفة أثر مؤشر شروط التجارة الخارجية في الجزائر على النمو الاقتصادي، حيث تتبلور الإشكالية على النحو التالي:

2- إشكالية الدراسة:

كيف يؤثر مؤشر شروط التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020 في إطار ما يعرف بفرضية HLM؟

ولدراسة هذا الموضوع يتطلب منا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1- ما مدى مساهمة التجارة الخارجية في دعم النمو الاقتصادي ؟

2- ما طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية في الجزائر والنمو الاقتصادي ؟

3- إلى أي حد ساهمت إصلاحات قطاع التجارة الخارجية في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

4- هل فرضية HLM محققة في الجزائر كونها دولة نامية تعتمد على صادرات النفط؟

3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يجدر بنا صياغة بغض الفرضيات حتى تكون منطلقا لدراستنا ، وهي كالتالي:

1- تساهم التجارة الخارجية بشكل إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

3- أسهمت اصلاحات قطاع التجارة الخارجية في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بشكل مباشر وطردي بمؤشر شروط التجارة ما يعني تحقق فرضية HLM.

4- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تحليل أثر مؤشر شروط التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر في إطار فرضية HLM، باعتبار هذا المؤشر أحد المحددات الجوهرية للأداء الاقتصادي في الاقتصادات المفتوحة، لاسيما تلك التي تعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية. وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إسهامها في تعميق النقاش النظري والقياسي حول العلاقة بين شروط التجارة والنمو الاقتصادي، من خلال اختبار صلاحية الفرضيات النظرية في حالة الاقتصاد الجزائري. أما الأهمية التطبيقية فتتجلى فيما تقدمه نتائج الدراسة

من مؤشرات تحليلية لصنّاع القرار، تساعد على تقييم انعكاس تحولات شروط التجارة على مسار النمو الاقتصادي، وتوجيه السياسات التجارية و الاقتصادية نحو خيارات أكثر فعالية، بما يعزز القدرة على تحقيق نمو اقتصادي متوازن على المدى الطويل.

5- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التجارة الخارجية باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي الحديثة ونظرا لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين متغيرات الدراسة تم اعتماد مناهج تحليلية متقدمة مثل FARDLو NARDL التي تسمح بدراسة العلاقات غير الخطية والآنية بين المتغيرات، إلى جانب إجراء اختبارات إحصائية مختلفة للتحقق من خصائص السلاسل الزمنية واستقرار النماذج.

6- منهجية وأدوات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي مستعينة بالأداة الإحصائية والتاريخية في إثبات مدى صحة الفرضيات من خلال توظيف نماذج الاقتصاد القياسي لتقدير وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و مؤشرات التجارة الخارجية إلى جانب متغيرات اقتصادية وذلك باستعمال بيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري و للتوصل إلى نتائج دقيقة للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية تم استخدام برمجية Eviews 10 و Stata16.

7- صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة عدة تحديات منهجية وموضوعية أثرت على سير البحث وتحليل النتائج. من أبرز هذه الصعوبات محدودية توافر بيانات إحصائية دقيقة حول مؤشر شروط التجارة والنمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة

للفترات الطويلة، كما شكلت التغيرات المستمرة في السياسات الاقتصادية والإصلاحات تحديا إضافيا أمام رصد التأثير الحقيقي لمؤشرات التجارة على النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، ترتبط العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي بعوامل متعددة ومتداخلة على المستويين المحلي والدولي، ما استلزم استخدام نماذج قياسية متقدمة لضمان دقة التقديرات وتقليل احتمالية الانحياز في النتائج.

8- حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على تحليل أثر مؤشر شروط التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في إطار فرضية HLM، ضمن حدود مكانية وزمنية وموضوعية محددة، فمن حيث الحدود المكانية، تركز الدراسة على الاقتصاد الجزائري دون التطرق إلى تجارب دول أخرى، أما الحدود الزمنية، فتحدد فترة الدراسة وفقا لتوفر البيانات الإحصائية الرسمية الموثوقة، بما يسمح بإجراء التحليل القياسي بصورة دقيقة. وفيما يتعلق بالحدود الموضوعية، تنحصر الدراسة في قياس تأثير مؤشر شروط التجارة على النمو الاقتصادي دون التوسع في دراسة بقية مؤشرات الانفتاح الاقتصادي أو العوامل الهيكلية الأخرى التي قد يكون لها تأثير غير مباشر على النمو، وذلك بغرض الحفاظ على اتساق التحليل ودقة النتائج.

9- هيكل الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية، كل منها يعالج جانبا أساسيا من موضوع البحث. يتناول الفصل الأول موضوع التجارة الخارجية، حيث يتم عرض المفاهيم الأساسية والتوجهات النظرية. أما الفصل الثاني فيركز على النمو الاقتصادي، من خلال دراسة مفهومه، مقاييسه المختلفة، مع تحليل خاص للوضع الاقتصادي الجزائري خلال فترة

الدراسة. ويخصص الفصل الثالث للجانب القياسي، حيث يتم عرض المنهجية المعتمدة في الدراسة، وتحديد المتغيرات، ونماذج التحليل الاقتصادي المستخدمة

10- الدراسات السابقة

1- **دراسة عزالدين علي (2013-2014) مذكرة ماجستير بعنوان أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012** ، العلوم التجارية تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 3.

هدف البحث إلى دراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة نظرية وتجريبية بالاعتماد على تحليل الجداول والإحصاءات التجارية ومن ثم اسقاطها على الواقع الاقتصادي وكان من أبرز نتائجها أن التجارة الخارجية تلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه الواردات في توفير السلع الرأسمالية وكذا دور الصادرات في توسيع الأسواق وتنويعها وتوفير العملة الأجنبية إلى جانب وجود ارتباط قوي بين تطور الصادرات سواء الاجمالية أو خارج قطاع المحروقات بالنمو الاقتصادي.

2- **دراسة هيشام عياد (2020) أثر مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لأثر HLM للفترة 1990-2017.**

هدفت هذه الدراسة لفحص فرضية HLM في الجزائر باستعمال مجموعة طرق قياسية وباستعمال بعض المتغيرات المستقلة على غرار مؤشر شروط التجارة (TOT)، النمو الاقتصادي، مؤشر تكوين رأس المال الإجمالي، إجمالي القوة العاملة ومؤشر الانفتاح التجارية. أكدت النتائج على تحقق فرضية HLM سواء في المدى القصير

أو الطويل، فكل زيادة في مؤشر شروط التجارة ب 10% سيؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي 20.7% في المدى القصير و65% في المدى الطويل .

3- **دراسة مناصري يحي، مكيد علي، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية،** مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، العددَ 1، 2020.

هدفت هذه الدراسة لتحليل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات الحالية والتوجهات الحديثة للتجارة الخارجية معتمدين في ذلك على بعض مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية منها مؤشر درجة الانكشاف للتجارة الخارجية ومؤشر المشاركة في التجارة الدولية ومؤشر نصيب الفرد من التجارة الخارجية وغيرها من المؤشرات إضافة إلى تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية وهيكلتها السلعية والجغرافية وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها هو ضعف كفاءة التجارة الخارجية الجزائرية وعدم تأثرها بالإيجاب بالمزايا التي أتت بها التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، كما بينت النتائج أن الاقتصاد الجزائري على درجة عالية من التبعية للاقتصاد العالمي إلى جانب ضعف مساهمة التجارة الخارجية الجزائرية في التجارة العالمية.

4- دراسة بن البار محمد قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المسيلة، الجزائر، العدد2، 2021.

اهتمت الدراسة باستقصاء العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باعتماد مؤشر تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) أين خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للواردات والصادرات على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل و ذا دلالة إحصائية، هذا يدل أنه كلما ارتفعت الواردات سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي كذلك وجود أثر إيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي و ذا دلالة إحصائية هذا يدل أنه كلما ارتفعت الصادرات سيؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي.

5- دراسة **Berber Noureddine , MekarssinLemya**، بعنوان **the nexus between foring trade and economic growth in Algeria analyzing the relevant indicators**، منشورة في مجلة (Journal of Financial Accounting and Managerial Studies)، سنة 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية وتوزيعها الجغرافي بناء على مجموعة من الإحصاءات والتحقق من أهمية التجارة الخارجية في تحفيز النمو الاقتصادي باستعمال بعض المؤشرات وأظهرت نتائج الدراسة أن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية يهيمن عليه قطاع المحروقات بنسبة 95% من إجمالي الصادرات وتستحوذ السلع الرأسمالية والمنتجات شبه مصنعة على تركيبة الواردات، وقد أظهرت تحليل المؤشرات أن كل من الصادرات والواردات تلعب دورا هاما في تعزيز النمو الاقتصادي وأن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل كبير بعائدات الصادرات النفطية.

الفصل الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية للتجارة الخارجية

الفصل الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية للتجارة الخارجية

تمهيد:

تعد التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي تساهم في الاقتصاد العالمي أين تعمل على توفير الفرص الاقتصادية للدول وتتيح لها الاستفادة من الميزات النسبية والإمكانات المتاحة لديها. فالتجارة الخارجية تعتبر جزءا مهما في تحديد السياسات الاقتصادية حيث تؤثر على أسعار السلع وتوفير الفرص الوظيفية وتعزيز التنافسية، كما تعتبر جسرا يربط بين الدول لتصريف الفائض من منتجاتها والحصول على احتياجاتها من خلال عمليتي التصدير والاستيراد وتسهل للدول الوصول إلى أسواق جديدة وكذا تنوع مصادر الموارد التي قد لا تتوفر محليا.

لقد أصبحت التجارة الخارجية مقياسا للمستوى الاقتصادي للدول فهي تبين مدى استقلال أو التبعية الاقتصادية لغيرها من الدول. وقد اختلفت نظرة المفكرين الاقتصاديين حول دور التجارة الخارجية وأهميتها في النمو الاقتصادي. ولإثراء هذا الموضوع سنتناول في الفصل الأول الأسس النظرية والمفاهيمية للتجارة الخارجية وفق ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: سياسات التجارة الخارجية وأدواتها

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التجارة الخارجية

الفصل الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية للتجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

يرتبط مفهوم التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي لأي دولة حيث تشمل التبادل الدولي في السلع والخدمات وتحويل رؤوس الأموال والاستثمار فلا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي مهما اختلفت النظم السياسية لذا أصبحت التجارة الخارجية وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

يهدف هذا المطلب إلى توضيح مفهوم التجارة الخارجية من خلال عرض أبرز تعريفاته.

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

- يقصد بالتجارة الخارجية مجموعة عمليات التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة بين أطراف التبادل.1

- التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما الصادرات والواردات بصورتيها المنظورة وغير المنظورة.2

- تتمثل التجارة الخارجية في تبادل السلع والخدمات بين الدول، هذا التبادل يأخذ شكل انتقال السلع عبر الحدود السياسية من بلد إلى آخر، فيمثل صادرات البلد الذي تنتقل منه السلع ويمثل واردات للبلد الذي تنتقل إليه السلع،

1 - حمدي عبدالعظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996،ص 13.

2 - عزالدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014، ص 4.

كما تشمل صادرات البلد ما تقدمه من خدمات لمواطني البلدان الأخرى وتشمل وارداتها ما يقدم لها أو لمواطنيها من خدمات بمعرفة البلدان الأخرى، فيندرج مفهوم التجارة الخارجية على التعامل التجاري بين البلدان المختلفة سواء كان يتعلق بالسلع أو الخدمات.1

بناء على التعاريف السابقة يمكن القول أن التجارة الخارجية هي عملية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة أي خارج المجال الجغرافي.

الفرع الثاني : الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

أولا: مفهوم التجارة الداخلية

ان العمليات التجارية التي تجرى في الأسواق المحلية في داخل البلاد والمنطقة المجددة تسمى بالتجارة الداخلية او المحلية والتجار يقومون بشراء السلع وبيعها فب هذه الأسواق المحلية ويتم استخدام العملة المحلية في التداول.2

و كتعريف آخر " التجارة الداخلية هي شراء او بيع السلع والخدمات داخل حدود الدولة , تساهم الواردات والصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للدولة , ولكن الدولة تساهم بشكل كبير من خلال التجارة الداخلية نفسها . تتدرج المنتجات التي يتم شراؤها من المتجر المحلي المجاور او من السوق المركزي او من المتاجر الإدارية او من مراكز التسوق او حتى من البيع من الباب الى الباب تحت التجارة الداخلية , لا يتم فرض أي من الرسوم الجمركية او رسوم الاستيراد على التجارة الداخلية للسلع لأنها مخصصة للاستهلاك المحلي أيضا يجب ان يتم الشراء من خلال الغطاء القانوني للبلد.3

1 - حسن عبدالعزيز حسن إسماعيل، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الشروق للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص 7.

2 - https://alttejarat.com cunsulter le 06/10/2024.

3 - https://www.vedantu.com consulter le 07/10/2024.

ثانيا: أنواع التجارة الداخلية

تنقسم التجارة الداخلية الى ثلاث أنواع هي :1

1_ تجارة الجملة : ان التاجر في تجارة الجملة يشتري البضائع من مصنعيها في كميات يمكن ان نقول ان تجارة الجملة هي تجارة يتم تداول السلع والخدمات من المنتجين الى تجار الجملة عن طريقها بينما تكون كميات المنتجات كبيرة واسعارها منخفضة

2_ تجارة نصف الجملة :ان مصطلح تجارة نصف الجملة يستخدم بشكل قليل وهو تداول السلع والخدمات من التجار الى التجار بكميات وأسعار متوسطة .

3_ تجارة التجزئة :ان البضائع في تجارة التجزئة تكون في كميات محدودة وليست كتجارة الجملة والتاجر في تجارة التجزئة هو حلقة الوصل بين المستهلكين وتجار الجملة ,ومن جهة اخر يمكن ان نقول ان تجارة التجزئة تكون تداول البضائع والخدمات من تجار التجزئة الى المستهلكين في كميات قليلة وأسعار مرتفعة .

ثالثا: الاختلاف بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية

تتمثل أوجه الاختلاف فيما يلي: 2

1 _مجال التجارة : تحدث التجارة الداخلية داخل بلد ما على عكس من ذلك ,تحدث التجارة الخارجية في دولتين او اكثر .

1 - https://www.vedantu.com consulter le 07/10/2024.

2- https://motaber.com consulter le 06/10/2024.

2_ الاختلافات في ديناميات المادة : يمكن ان تتحرك مواد الخام للإنتاج بحرية داخل الدولة في حالة التجارة المحلية ,لكن في حالة التجارة الدولية لا يمكن للمواد الخام للإنتاج ان تتحرك بحرية بين الدول بسبب الموقع الجغرافي والاختلافات اللغوية والمسافة الاجتماعية وتكلفة النقل والقواعد واللوائح الحكومية المفرطة يمكن ان تعرقل حرية حركة المواد الخام للإنتاج .

3_ الاختلافيات بين اساسيات العمل : التجارة الداخلية تتبع نفس سياسة الاعمال في حالة التجارة لان هذه المنتجات يمكن ان تتحرك بحرية داخل البلد ,يمكن اجراء المعاملات الاعلانية بطريقة اسهل ,لكن التجارة الدولية غير قادرة على اتباع نفس القواعد و اللوائح , لان العديد من البلدان تتبع أنواعا مختلفة من القواعد واللوائح , لذلك قد تنشا العديد من المشاكل الجديدة في التجارة الدولية

4_ الفروق بين تكلفة النقل : بسبب الموقع الجغرافي لا تهتم التجارة الداخلية بتكاليف النقل , لكن في التجارة الدولية تعتبر تكلفة النقل مسالة كبيرة و تأثيرها اكبر في التجارة الدولية

5_ المعاملات المتوازنة : التجارة الداخلية ليس لديها مشكلة مع توازن المعاملات ,لكن في التجارة الخارجية تعتبر الصفقة المتوازنة مهمة للغاية في التجارة الدولية يؤخذ تضخم النقود وخفض الأموال وأنظمة مراقبة الصادرات للحفاظ على المعاملات المتوازنة بشكل إيجابي في الاعمال التجارية الدولية .

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الخارجية من جانب الصادرات دورا كبيرا في النمو الاقتصادي في جميع دول العالم النامية والمتقدمة على السواء في ظل سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري العالمي إذ ساهمت الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية في تعزيز الدور الهام للتجارة الخارجية، حيث أن التجارة الخارجية ليست مجرد تبادل سلع ومنتجات واستيراد وتصدير بين دول العالم بل هي مؤشر يبين مستوى التطور الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية، إذ

أصبحت معظم الدول تبدي اهتماما كبيرا من خلال تطوير مستوى سياستها التجارية الهادفة إلى الانفتاح على الخارج.[1] كما أن التجارة الخارجية لها دور مهم في الاقتصاديات الدولية، فهي توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا، من خلال نشاط الاستيراد و تصدير ما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة.[2]

يتمثل الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية:[3]

أ- المجال الاقتصادي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي:

- تعتبر نافذة لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي؛
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية؛
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة في المعاملات الأجنبية؛

1 -أحمد صدام عبدالصاحب الشبيبي، **واقع واتجاه التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي**، بحوث اقتصادية عربية، الأردن، العدد43، 2008، ص 16.

2 -الراوي خالد وهيب، **العمليات المصرفية الخارجية**، الطبعة الثانية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 203.

3 -أسماء عدائكة، سياسة التجارة الخارجية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2019-2020، ص- ص،19-20.

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب.

ب- المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق التالي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الاختيار فيما يخص الاستهلاك؛
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيرات في البنية الاقتصادية؛
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات؛
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا؛
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية.

ج- المجال السياسي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:[1]

- تحقيق البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا؛
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها؛

[1] - مديحة بن زكري بن علو، شيبان نصيرة، **دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع،العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019، ص 386.

- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم قرية كونية واحدة وبذلك تكزن قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

وتعد التجارة الخارجية من بين القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل أساسا في:

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض و إقامة العلاقات الودية والصداقة مع الدول المتعامل معها؛
- تعتبر مؤشرا جوهريا لقدرة الدولة على الإنتاج والتنافسية في السوق الدولي؛
- تحقيق المكاسب وزيادة الدخل القومي بالاعتماد على التخصص والتقسيم الدولي؛
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المبنية وتعزيز عمليات التنمية الشاملة.

بالإضافة إلى:[1]

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب؛
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات والتي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة؛
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات و إشباع الحاجات

[1] - رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دار الرضا للنشر، 2000، ص 58.

الفرع الأول: نظريات التجارة قبل الكلاسيك

ظهرت هذه النظريات خلال الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر يمكن إجمالها في مذهبين هما المذهب التجاري و المذهب الطبيعي.

أولا: المذهب التجاري والتجارة الخارجية

يعتبر المذهب الميركانتيلي المرجع الأول للفكر التجاري الذي عم القرنين السادس عشر والسابع عشر والذي نتج عن تطبيقه تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و خضوع التجارة الخارجية لشتى العقبات الحمائية حيث يعتقد أتباع هذا المذهب أن ثروة الأمة تقاس بما لديها من الذهب والفضة دون النظر إلى مواردها وثرواتها الطبيعية الأخرى.[1]

1- الأفكار التجارية لمدرسة التجاريين:

تتركز المبادئ الأساسية للمدرسة التجارية على الإجابة على بعض الأسئلة ماهية الثروة؟ وكيف يمكن زيادتها؟ وما هو سبب ارتفاع الأسعار؟ ويمكن تلخيص تلك المبادئ فيما يلي:[2]

أ- يجب أن تكون الدولة قوية وتكمن قوتها في اقتصادها، وتتمثل تلك القوة بالثروة، والثروة عندهم هي مقدار المعادن النفيسة (الذهب والفضة) الموجودة في البلد.

1 -أسامة المجذوب، **الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية**، القاهرة، 1997، ص 26.

2 -مدحت القرشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 84.

ب- نادى التجاريون بالسعي للحصول على المعادن النفيسة من البلدان الأخرى بشكل مباشر عن طريق امتلاك المستعمرات، أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري ولك عن طريق زيادة الصادرات وفرض الضرائب على الواردات بهدف زيادة الحصول على النقود المعدنية.

ت- نظر التجاريون إلى إجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم وأن ما تكسبه دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى ومن هنا كانت نظرتهم ذات طابع وطني.

ث- أن سبب ارتفاع الأسعار يعود في نظرهم إلى زيادة كمية النقود.

ج- اعتبار التجارة والصناعة أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة لذا يتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية.

يعتبر التجاريين قطاع التجارة الخارجية أهم قطاع يمكن من خلاله الحصول على المعدن النفيس، لذا اقتضى منطق التجاريين ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تشجيع الصادرات والصناعات المعدة للتصدير وفي نغس الوقت يكون هناك تقييد للواردات من أجل منع تسرب المعادن النفيسة للخارج.[1]

2- تقييم أفكار المدرسة التجارية:

جاءت هذه الأفكار والنظريات كمجموعة متناثرة لا ترقى إلى مستوى النظريات الاقتصادية ووضعت حلولا لمشكلات ومظاهر في تلك العصور، وتتمثل الجوانب الإيجابية فيما يلي:

- كان للتجاريين الفضل في تخليص الفكر الاقتصادي من سيطرة الاعتبارات الغيبية والدينية التي سادت مجتمعات العصور الوسطى؛

1 - إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص19.

- تطوير مفهوم ميزان المدفوعات بين الدولة والعالم الخارجي والاهتمام بجعله موجب ؛
- ساعدت آراء المدرسة التجارية في تنمية الصناعة والتجارة.

إلا أن هناك نقائص يمكن حصرها فيما يلي:1

- أن اعتبار الميركانتيلية من المذاهب الاقتصادية المتقدمة فيه شيء من المغلاة بالنسبة لعلم الاقتصاد الحديث، ذلك أن الميركانتيلية لا تعدو أن تكون سياسة اقتصادية اختلف تطبيقها تبعا لظروف وملابسات خاصة بكل دولة؛
- ضيق آفاق التجارية في اعتبار أن ثروة الدولة تتمثل فيما تملكه من معادن نفيسة مع أن ثروة دولة ما لا تقدر فقط بالذهب والفضة، وإنما تقدر بمقدرتها الإنتاجية، وما تحققه فعلا من منتجات وافرة وجيدة؛
- إن خطأ مفاهيم التجاريين هو الذي جعلهم ينادون بأن تسعى كل دولة لاكتساب قدر من الثروة على حساب الدول الأخرى. إن هذه النظرية العدائية هي نتيجة لمفهوم خاطئ يعتبر أن الثروة الكلية في العالم هي ثروة ثابتة ومحدودة الحجم والكمية، حيث أن تراكم كميات من المعادن النفيسة في البلد قد تتسبب في سيولة نقدية كبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل بالنسبة للخارج ففي هاته الأحوال تزيد قيمة التكلفة فترتفع أثمان السلع الوطنية ويقل تصديره وهذا من شأنه أن يحدث عجزا في الميزان التجاري.

1 - بن حمودة سكينة، **دروس الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والاعلام، الجزائر، 2006، ص 62.

ثانيا: الطبيعيون والتجارة الخارجية

1- نظرة الطبيعيين للتجارة الخارجية:

بخصوص نظرة الطبيعيين في المبادلة والتجارة الخارجية فيرون أن المبادلات لا تنتج أي ثروة لأنها تعني بحسب تعريفها تعادل القيمة المتبادلة. وقد أورد الفيزيوقراطيون عدة أفكار بخصوص التجارة الخارجية منها:[1]

- ليس من الضروري الحفاظ على ميزان تجاري راجح كما كان يؤكد التجاريون عندما عمدوا إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، والحجة أن بقاء الميزان التجاري راجح يؤدي إلى تدفق النقد من الدول الأجنبية إلى الداخل، وهذا يؤدي إلى عجز البلد الأجنبي الذي قل نقده عن شراء السلع الوطنية مما يؤدي إلى وقف التصدير من جهة ومن جهة أخرى إلى ارتفاع الأسعار في الداخل وإلى زيادة الاستيراد من الخارج.
- ليس صحيح أن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على البضائع الأجنبية تقع على كاهل الأجنبي، فعند فرض الدولة لرسوم على السلع الواردة، فإن هذه الرسوم ستضاف إلى السعر الحقيقي مما يؤدي إلى نقله إلى المستهلك وهو المستورد في الداخل.

2- تقييم أفكار الطبيعيين:

في معرض تقييم مدرسة الطبيعيين سوف نستعرض الجوانب الإيجابية والسلبية كما يلي:[2]

أ- الجوانب الإيجابية:

1 - بن حمودة سكينة، مرجع سبق ذكره، ص72.

2 - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 105-106.

- قدم الطبيعيون مساهمات كثيرة تعتبر خطوات مهمة في تطور الفكر الاقتصادي، وفتح الباب لبلورة علم الاقتصاد المستقل، وبذلك تعتبر المدرسة الطبيعية أول مدرسة للاقتصاديين؛
- لم يعد ينظر الاقتصاديون إلى النقود على أنها الثروة الحقيقية، بل يعتبر الانتاج هو الثروة الحقيقية في نظر الطبيعيين؛
- الطبيعيون أول من أعطى صورة على الدورة الاقتصادية؛
- عمل الطبيعيون على تشجيع الصناعة، وذلك من خلال تأييد حرية التجارة رغم أنها لم تكن من مقصدهم.

ب– الجوانب السلبية:

- يؤكد البعض أن أفكار الطبيعيين وخاصة أفكارهم فيما يخص عقم النشاط الصناعي والتجاري خاطئة، إ تعتبر التجارة والصناعة من النشاطات المنتجة؛
- قد يترتب على خطئهم في تحديد مفهوم الإنتاج، وقصره على المنتوج الزراعي، حيث نادوا بأن تكون الضريبة مقتصرة على الناتج الزراعي فقط لأن الزراعة في نظرهم هي التي تنتج الفائض في حين أن الصناعة والتجارة يخلقان ناتجا صافيا، ويعتبر هذا الرأي مجافيا للعدالة ويتعين فرض ضرائب على جميع النشاطات.

الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية

لقد هاجم التقليديون آراء التجاريين وأخذوا على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول، وقد عكفت هذه النظرية على تفسير أمور ثلاثة بالاستعانة بمجموعة من الفرضيات، يتعلق الامر الأول بتحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية أي التعرف على أسباب التجارة الدولية ويختص الأمر الثاني بتحديد نسب

المبادلات بين تلك السلع التي تستقر في التجارة الخارجية، أي تحديد النفع العائد من التجارة الدولية بالنسبة لكل دولة ويتعرض الأمر الثالث إلى كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الدولية إذا طرأ ما يخل بها.1

أ- **نظرية التكاليف المطلقة:** لقد نشر آدم سميث أفكاره في التجارة الدولية في كتاب أصدره عام 1776م تحت اسم (ثروة الأمم) وهي جزء من النظرية الكلاسيكية. ومضمون النظرية ينص على أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة نفسها فإنها تحقق كذلك نتيجة لتقسيم العمل على النطاق الدولي أي أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتوقع أن يزداد إنتاجها فيها بتكاليف أقل أو بكفاءة أعلى أو بالاثنين معا وذلك لوفرة المواد الأولية أو العمالة المدربة أو الرخيصة أو الآلات أو الظروف المناخية المواتية.....الخ.2 وأوضح أن التجارة تتيح للدولة الاستفادة من خصائص تقسيم العمل لأنها توسع من حجم السوق كما بين فكرته الشهيرة (اليد الخفية) أن الدولة يجب أن ترفع يدها عن النشاط الاقتصادي، حيث تعتبر الدولة من وجهة نظره منتج سيء وأنه يجب ترك الحرية للأفراد في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالنشاطات المنتجة التي يرغب كل منهم في توظيف موارده المتاحة فيها. كما اعتبر أدم سميث أن التكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، وحسب هذا المفهوم فإن السلع تبادل بعضها وفقا لعدد ساعات العمل المستخدمة في انتاجها.3

وقد وجهت عدة انتقادات لنظرية التكاليف المطلقة وهي كالآتي:4

1 - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2004،ص10.

2 - يوسف مروش، **التجارة الخارجية**، دار أجيال الرقمي، الجزائر، 2023،ص45.

3 - يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2016، ص 24.

4-عبدالرشيد بن ديب،تنظيم زتطور التجارة الخارجية،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2003،ص-ص،11-12.

- حسب هذه النظرية فإن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثم فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع، إن استمرار هذا الوضع يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية وهذا ما لم يحدث في الواقع العملي؛
- تعتقد أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي؛
- ترى هذه النظرية أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظرية التجارة الداخلية في حين أن نوعي التجارة مختلفان كل الاختلاف من حيث خصائصهما ونظرياتهما.

ب- **نظرية الميزة النسبية:** إن جوهر نظرية التجارة الدولية لريكاردو تتمثل في أن الانتقال من اقتصاد في حالة اكتفاء ذاتي إلى اقتصاد منفتح على العالم يؤدي إلى توافر عدد أكبر من السلع.1 و توضح هذه النظرية أنه حتى لو امتازت إحدى الدول (البلد ب مثلا) بظروف إنتاج أفضل من تلك التي هي سائدة في البلد الآخر(ا) فإن كلا البلدين يستفيدان من إقامة تبادل خارجي دون أن يقتضي ذلك تخصص البلد (ب) في إنتاج السلعتين و تخصص البلد (أ) في الاستيراد2.

فحسب ريكاردو " التبادل أساسا هو تبادل كميتين متساويتين في الكمية لكنهما تختلفان في قيمة الاستعمال" أي أن الأشياء موضوع التبادل تحتوي على نفس الكمية من العمل، وبالتالي تكون لهما طبقا لنظرية

1 -RAINELLI Michel, **la nouvelle théorie du commerce international**, 8e éd ,rev, Paris, La Découverte & Syros, 2001, p 31.

2 -D.Récardo. «**Princip de l'économie politique et de l'impot**» calman,Paris,1817,p :231 .

العمل في القيمة قيمة واحدة، لكنهما تمثلان قيم استعمال مختلفة، وهذا الاختلاف في قيم الاستعمال بالنسبة لطرفي التبادل هو أساس ما يحققاه من نفع، والتبادل اللامتكافئ يعني أن المنتجات لا تتبادل عند قيمتها.1 ولكن امتلاكها الميزة النسبية تكفي لقيام التجارة الخارجية وهذه الميزة النسبية لا يمكن أن تنشأ إلا بسبب الاختلافات الدولية في إنتاجية العمل.2

ت- **نظرية القيم الدولية:** ترك ريكاردو ثغرة كبيرة في نظريته السابقة تمثلت في العجز عن بيان كيفية تحديد معدل التبادل الدولي وما يرتبط بها من طرق تحديد المكاسب الناشئة عن عمليات التبادل الدولي.3 فنجد أن جون ستيوارت ميل على عكس ريكاردو فهو يسلط الضوء على إبراز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية4.

بناء على هذه الطريقة هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث كلما اقترب معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من التجارة الخارجية ضئيلا والعكس صحيح.5

1 - عائشة، شرفاوي **تطور التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية** –حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص18.

2 -Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J.Melitz**, International Economics Theory & Policy**, 9éme edition, Pearson education, France;2012, p80.

3 - سامر عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1991، ص105.

4 - أبوبكرمتولي، **الاقتصاد الخارجي**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980، ص-ص، 123-124.

5 - زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2004، ص 15.

الفرع الثالث: النظريات النيوكلاسيكية

أ- نظرية نفقة الإختيار: انتقد هابلر الأساس الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية وهو فرضية العمل في القيمة، أي أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد في العملية الإنتاجية وإهماله العناصر الإنتاجية الأخرى. ولهذا حاول هابلر تفسير نظرية الميزة النسبية دون الاعتماد على نظرية العمل في القيمة باستخدام نظرية تكلفة الفرصة البديلة 1 مستعينا بأداة هي منحنى إمكانية الانتاجPRODUCTION POSSIBILITY CURVE التي تمكن من التخلص من وحدات العمل فالذين يستخدمون منحنيات إمكانيات الإنتاج يختارون أن يقيسوا تكلفة إنتاج سلعة بدلالة سلعة أخرى يجب أن تضحي بها للحصول على مزيد من السلعة الأولى دون الحاجة إلى افتراض من الافتراضات الخاصة بعنصر العمل.2

ب- نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج: تنص نظرية التوافر النسبي لـ "هكشر وأولين" على أن كل دولة ستركز على انتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية التي لها كثافة وتقوم بتصديرها وتستورد السلع الأخرى وبالتالي فوفقا لهذه النظرية فإن الأمر سيعود بالفائدة على كل الدول إذا ما تخصصت كل منها في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يساهم في إنتاجها نسبة كبيرة عامل الإنتاج المتوفر للبلد مع استيراد السلع الأخرى.3 ترجع هذه النظرية سبب التجارة الخارجية إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عوامل الإنتاج المختلفة في كل منها.4

1 -يوسف مروش، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

2 - ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، ص32.

3 - يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص47.

4 - زينب عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص20.

ت- نظرية لغز ليونتيف: لقد استهل ليونتيف دراسته التطبيقية مؤكدا على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسات التحليلية لنموذج هكشر وأولين، والتي تتلخص في قيام كل دولة بإنتاج وتصدير تلك السلع التي يعتمد في انتاجها على عامل الإنتاج الأوفر نسبيا، ولما كانت هذه الدراسات التطبيقية ترتكز على الولايات المتحدة الأمريكية وكانت هذه الدولة أكثر دول العالم وفرة في عنصر رأس المال. فلقد توقع ليونتيف وغيره من الاقتصاديين المؤيدين لنظرية هكشر و أولين أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال وتستورد تلك السلع كثيفة العمل.1

بالتالي ظل لغز ليونتيف قائما ولم يضع له حل حسب نظرية التوافر النسبي حتى سنة 1965 حيث قدم (كينن kenen) دراسة مفادها أن النتائج الخاطئة التي وصل إليها ليونتيف تعود إلى اعتماده في دراسته على بدائل للواردات وليس على بيانات للواردات مما أدى به إلى الوقوع في الخطأ وهذا أمر طبيعي لأن هذه البدائل هي سلع كثيفة رأس المال لأنها انتاج أمريكي يمتاز بهذه الخاصية.2

الفرع الرابع: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

أ- **نظرية تشابه الطلب:** قام بهذه الدراسة الاقتصادي السويدي ليندر عام 1961 ولقد فرق ليندر في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة السلع المصنعة و تجارة المنتجات الأولية. 3 فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم وفق الميزة النسبية

1 - سامي عفيفي حاتم، **دراسات ي الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1978، ص-ص، 51-54.

2 - The problem highlighted is the inadequacy of traditional anomaly detection methods in network traffic patterns due to their inability to adapt to the dynamic and evolving nature of cyber threats.

3 - محمود يونس، **الاقتصاد الدولي**، دار المعارف العربية، القاهرة، 1999، ص78.

أي أن تفسير ليندر لتجارة المنتجات الأولية يتوافق مع تفسيره هكشير و أولين و اختلاف نسل عناصر الإنتاج.1 أما فيما يخص المنتجات الصناعية فترجع حسب ليندر إلى أهمية الطلب المحلي للسلع المصدرة فهو يرى أن السوق الخارجي ما هو إلا امتداد للسوق المحلي حيث يقول (كثافة التجارة الخارجية لمنتج ما تأتي من طلبه القوي وبالتالي إنتاجه في السوق المحلية) 2، ففي المنتجات الصناعية كل دولة ستقوم بتصدير المنتجات التي يتوفر لديها سوق محلية كبيرة داخل الدولة نفسها والسبب في ذلك يعود إلى أن الإنتاج لأغراض تغطية السوق المحلية ينبغي ان يكون متسع بحيث يمكن للشركات الوصول إلى اقتصاديات الحجم وبالتالي إلى تخفيض التكاليف إلى الحد الذي يجعلها تخترق الأسواق الدولية.3

ب- **نظرية الفجوة التكنولوجية** : ترجع هذه النظرية سبب قيام التجارة الدولية إلى التغيرات التكنولوجية التي تأخذ إما شكل اختراع أو تجديد، فالاختراع يشمل التوصل إلى منتج جديد أو طريقة إنتاج جديدة، أما التجديد فيأخذ شكل تحسين نوعية ومواصفات المنتج القائم بحيث يكون أكثر قبولا للمستهلك من الناحية الاقتصادية ، ويترتب على حدوث الاختراع أو التجديد أو كليهما اكتساب الدول صاحبة الاختراع أو التجديد لميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع الموجهة أساسا إلى السوق الداخلي، ومن نتيجة ذلك أيضا قيام الدولة المخترعة بتصدير هذه السلع إلى الأسواق الخارجية لتمتعها بميزة نسبية ذات طبيعة احتكارية وقتية لفترة زمنية محددة تعرف باسم الفجوة التكنولوجية.

1 - عادل حشيش،مجدي محمد شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 78

2 - محمد حشماوي، **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1993، ص50.

3 - هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء للنشر والتوزيع،العراق، 2010، ص128.

ت- **نظرية دورة حياة المنتج:** يوضح نموذج دورة حياة المنتج بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة وعمر هذا المنتج بالإضافة إلى أهمية هذا النموذج من الناحية العلمية كطريقة للتنبؤ ولتقييم حجم المبيعات والظروف التكنولوجية والتنافسية التي تواجه المنتج لوضع وتخطيط استراتيجيات السوق يمكنه أن يساهم في تحليل نمط التجارة.1

ويعتبر هذا النموذج امتداد لنموذج الفجوة التكنولوجية، حيث يحلل أسباب الابتكار والتجديد وطرق انتشاره عالميا، وتشير هذه الفرضية إلى أن كل منتج جديد يمر بدورة أو عدة مراحل وأن حالة الميزة النسبية لهذا المنتج تتغير في سياق اجتيازه لهذه الدورة وقد لاحظ فرنون أن هناك العديد من المنتجات تظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تستحوذ على اهتمام الدول الأخرى ويبدأ الطلب على هذه السلع. وبعد أن ينمو الطلب الجديد على هذا المنتج حتى يصل إلى المستوى الكافي لتشجيع الشركات الأجنبية بالظهور في الأسواق الأجنبية، تبدأ الصادرات الأمريكية بالانخفاض وبعد أن تتمكن الشركات الأجنبية من السيطرة على عملية الإنتاج وتبدأ اقتصاديات الحجم بالظهور مع اتساع المبيعات تنخفض التكاليف وقد تقوم بتصدير المنتج إلى الولايات المتحدة نفسها.2

ويمر المنتج بعدة مراحل تتمثل في:3

- **مرحلة الانطلاق:** تتمثل في ظهور المنتوج ، وهي مرحلة الانطلاق يتمتع فيها المنتوج بكثافة تكنولوجية عالية وبالتالي قيمة عالية، استهلاكه محليا حيث يتم اختباره ومدى تجاوب المستهلكين معه.

1 - زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص36.

2- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص125.

3 - جون هدسون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 135.

- **مرحلة النمو**: وتتمثل في استقرار المنتوج من الناحية التكنولوجية وبذلك ينقص ثمنه فيعرف المنتوج رواجا في الأسواق الخارجية ويتخلى البلد المنتج عن تكنولوجية تصنيعه للبلدان الصناعية الأقل تقدما منه ويكتسب بذلك صفة النمطية.

- **مرحلة النضج**: يصبح المنتوج معروفا حيث تصل تكنولوجية تصنيعه إلى الدول المتخلفة التي تصبح ذات ميزة نسبية في إنتاجه في حين يفكر البلد المخترع لهذا المنتوج في إنتاج منتوج جديد يحل محله لأن المستهلك يبحث دائما عن الأحسن وعن الجديد في السوق.

ث- **نظرية التبادل اللامتكافئ**: تعتبر هذه النظرية محور أفكار كل من ميردال و بريبش وإمانويل فقد توصل الاقتصادي السويدي ميردال إلى نتائج أهمها أن التبادل الدولي لا ينتج عنه منافع متبادلة بين أطراف التبادل الدولي كما تنص عليه النظرية الكلاسيكية كون هذه النظرية انطلقت من مجموعة من الافتراضات شملت التوازن المستقر وانسجام المصالح والمنافسة الكاملة ، حيث رد ميردال على هذه الافتراضات بما يلي:

- أن العملية الاقتصادية عملية تراكمية أي لا يوجد توازن مستقر وذلك يعني أن وجود الاختلافات في أسعار عوامل الانتاج والدخول تؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن إلى المزيد من الاختلافات .

- إن انسجام المصالح لا يعبر إلا عن وجهة نظر الطرف المستفيد من النمط الحالي من تقسيم العمل الدولي أي الدول المتقدمة.

- إن المنافسة الكاملة لاوجود لها واقعيا في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها الأخيرة.[1]

1 - محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المناهل اللبناني،بيروت، 2010، ص 134.

المبحث الثاني : سياسات التجارة الخارجية وأدواتها

تتبع الدول مجموعة من الإجراءات والأساليب في سبيل تنفيذ التجارة الخارجية مع الدول الأخرى بهدف تنظيم وتنسيق الأعمال التجارية الخارجية.

المطلب الأول: ماهية سياسة التجارة الخارجية

يهدف هذا المطلب إلى توضيح ماهية سياسة التجارة الخارجية و أهم أهدافها.

الفرع الأول: تعريف سياسة التجارة الخارجية

توجد عدة تعريفات للسياسة التجارية نذكر أهمها فيما يلي:

السياسة التجارية هي مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي سبيل تحقيق التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى خلال فترة زمنية معينة.[1]

من التعاريف المتداولة تلك التي ترى بأن السياسة التجارية عبارة عن مجموع الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة.[2]

1 - عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص124.

2 - أحمد فار مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص 147.

وتعرف السياسة التجارية كذلك على أنها مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهها على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول.[1]

الفرع الثاني : أهداف السياسة التجارية

تتعدد أهداف السياسة التجارية وذلك بغرض تنظيم وتنسيق الأعمال التجارية الخارجية و من أهمها:

1- الأهداف الاقتصادية:[2]

- تحقيق موارد للخزينة العامة واستخدام هذه الموارد في تمويل نفقات الدولة؛
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات؛
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛ وكذا حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش،
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2- الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية:[3]

1 - محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص-ص، 197-198.

2 - عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011، ص5.

3 - رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره، ص280.

- حماية مصالح فئات اجتماعية معينة؛
- إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع؛
- تحقيق أمن الدولة من الناحية الغذائية والاقتصادية والعسكرية؛
- توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة؛
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج وخصوصا في فترات الحروب والأزمات.

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية الخارجية

تنتهج الدول مجموعة من الاجراءات والأساليب في سبيل تنفيذ التجارة الخارجية مع الدول الأخرى بهدف تنظيم الأعمال التجارية الخارجية. تتمثل هذه الاجراءات فيما يلي:

الفرع الأول: الأدوات السعرية

أولا: الرسوم الجمركية

التعريفة الجمركية أو الرسم الجمركي هو عبء يفرض على السلع المستوردة ويهدف أساسا إلى تقليل حجم الصادرات، من المهم الإشارة إلى أن التعريفة قد تطبق أيضا على السلع المصدرة.1

1 -Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx , **LE COMMERCE INTERNATIONAL**, 2e édition, Presses de l'Université du Québec, 2000, p170.

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء تعلق الأمر بالسلع المصدرة أو المستوردة، فالرسم على الصادرات يهدف بالأساس إلى الحد من تصدير سلعة معينة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي محليا والحصول على مورد مالي للخزينة العمومية.1

تعرف الرسوم الجمركية على أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود، سواء كانت صادرات أو واردات، وتنقسم إلى:2

- الرسوم النوعية: وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم، ...الخ)؛
- الرسوم القيمية: وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات، وهي عادة ما تكون نسبة مئوية؛
- الرسوم المركبة: وتتكون هذه الأخيرة من كل الرسوم الجمركية النوعية والقيمية.

ثانيا: تخفيض سعر الصرف

تقوم الدولة في بعض الأحيان بالتخفيض العمدي لقيمة عملتها الوطنية مقارنة مع العملات الأجنبية من أجل تشجيع صادراتها وتخفيض وارداتها، إذ ينتج عن هذه السياسة ارتفاع في أثمان السلع الأجنبية المستوردة عن أثمان مثيلاتها

1 - نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات –دراسة حالة الجزائر-، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2022، ص377.

2 - جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديمون للنشر والتوزيع، 2014،ص 225.

عن السلع المحلية مما يكسب هذه الأخيرة ميزة تنافسية من نظر المستهلكين المحليين، إضافة إلى تشجيع التصدير من خلال إكساب السلع المحلية مزايا تنافسية سعرية في الخارج.[1]

ويتم تخفيض سعر الصرف لعدة أسباب هي:[2]

- علاج عجز الميزان التجاري: يعتبر سعر الصرف وسياساته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر عامل أساسي في تحديد أسعار التبادل الدولي.
- أثر التخفيض على الصادرات: يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات وتقييد الاستيراد مما يؤدي إلى زيادة عرض العملة الأجنبية تلبية للطب المتزايد على العملات الأجنبية داخل الدولة.
- أثر التخفيض على الواردات: يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية وبالتالي هذا الارتفاع يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي أكبر من الصفر ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية.

ثالثا: الإغراق

لأهداف اقتصادية وأحيانا سياسية وأمنية تلجأ بعض الدول إلى تصريف منتجاتها وبيعها في الأسواق الخارجية بأثمان منخفضة عن تلك السائدة في السوق المحلي.[3] و يعرف الإغراق بأنه بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الدولية

1 - خديجة نميش، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات، مرجع سبق ذكره، ص 378.

2 - يوسف مروش، التجارة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 111-112.

3 - خديجة نميش، **سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات**، مرجع سبق ذكره، ص 377.

بعر يقل عن تكلفة إنتاجها، أو بسعر يقل عن أسعار السلع البديلة أو المماثلة، أو بسعر يقل عما تباع به في السوق المحلية، ومنه فنظام البيع وفقا لنظام الإغراق يتألف من سعرين، الأول هو المرتفع في السوق المحلية مكان إنتاج السلعة، والثاني هو السعر المنخفض في السوق الدولية مكان تصريف السلعة، وبذلك فإن الهدف الأساسي لنظام الإغراق هو السيطرة على الأسواق لأن البيع بسعر منخفض كفيل بالتأثير على المنافسين فيها، وعند السيطرة يمكن الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح.1

وينقسم الإغراق إلى ثلاثة أنواع:

أ- الإغراق الفجائي: يكون في ظروف طارئة يهدف إلى التخلص من سلع معينة؛

ب- الإغراق المؤقت: يتم تخفيض الأسعار مؤقتا بهدف السيطرة على السوق وبعد تحقق هذا الهدف يتم رفع الأسعار من جديد؛

ت- الإغراق الدائم: يكون الإغراق هنا بصفة دائمة ويتحمل المغرق الخسائر مباشرة بهدف تحقيق أهداف بعيدة المدى.

الفرع الثاني: الأدوات الكمية

أولا- نظام الحصص: يقصد به فرض قيود على الإستيراد، ونادرا على التصدير خلال مدة معينة بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها، أو تصديرها، ولقد اتجهت إليه العديد من الدول وخاصة بعد أزمة 1930، والسبب الأساسي هو عدم معرفة ظروف طلب وعرض السلع، ويعتبر كذلك حلا لا مفر منه في ظروف استثنائية،

1 - حسيبة مامش، **العامل الدولي والإقليمي في تصويب سياسات التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر-**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 33

كالحروف والأزمات الاقتصادية، كذلك من المتصور أن تخضع الصادرات لنفس النظام وذلك بغرض تحسين معدلات التبادل، وقد تصل أحيانا إلى حد منعها، وذلك لتحقيق بعض الأغراض العسكرية أو الاستراتيجية.1

ثانيا– الحضر: يقصد به أن تقوم الدولة بمنع انتقال وتبادل السلع مع الخارج. وهو نوعان:

أ– الحضر الكلي: أي أن تقوم الدولة بفرض إجراءات تمنع التبادل التجاري مع دولة معينة بصفة كلية؛

ب– الحضر الجزئي: وهو إجراء يتم من خلاله منع التبادل التجاري مع بعض الدول أو مع بعض السلع.

ثالثا– تراخيص الاستيراد: تتمثل إجراءات تراخيص الاستيراد في عدم السماح بالاستيراد إلا بموافقة الدولة وتكون هذه الموافقة في شكل إذن أو ترخيص بالاستيراد، فيصبح حامل الترخيص هو من له الحق بالاستيراد. ويخضع الاستيراد لنظام التراخيص من طرف الدولة فلا يسمح للمستورد باستيراد سلعة إلا بإذن من السلطة العامة.2

الفرع الثالث: الأساليب التنظيمية

أولا– المعاهدات التجارية: هو اتفاق يتم إبرامه بين دولتين أو أكثر من خلال الأجهزة المختصة (وزارة الخارجية)، من أجل تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما والمتمثلة في المسائل التجارية والاقتصادية، وقد تتعدى إلى القضايا السياسية والإدارية، مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي قد تتميز الدولة محل المعاهدة بأفضل معاملة، مقارنة بالمعاملة الممنوحة لدولة ثالثة.3

1 - حسيبة مامش، مرجع سبق ذكره، ص 36.

2 - يوسف مروش، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

3 - شرف الدين ملال،**أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي-دراسةحالة الجزائر ماليزيا والبرازيل**،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية،جامعة ورقلة،2020-2021 ص40.

ثانيا– الإتفاقات التجارية: الإتفاقية هي تعريفة تنشأ نتيجة اتفاق دولي بين الدولة والدولة الأخرى محل التبادل التجاري، بحيث تتخذ هذه التعريفة شكل التشاور والتسهيل أي تتميز بالبساطة من أجل دخول السلع، وما يميز هذه التعريفة هو الشكل المستقل لفرض الضريبة التي تنشأ طبقا لإرادة تشريعية داخلية. ولقد تعددت أشكال الاتفاقات التجارية بين الاتفاقيات الثنائية التي تتم بين طرفين أو دولتين فقط، والاتفاقيات الثلاثية والتي تبرم بين ثلاث دول حيث يتم الاستيراد والتصدير بين دولتين وتسوية القيمة في الدولة الثالثة، أما الشكل الثالث فهو الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وهي اتفاقية تشارك فيها عدة دول منها الإقليمية والدولية.[1]

ثالثا– اتفاقات الدفع: هي كل اتفاق ثنائي تنص على أن تسوى ديون أحد الأطراف قبل الطرف الآخر مقابل الحقوق التي تنشأ قبل الثاني نتيجة للتبادل التجاري، وعادة ما يقترن اتفاق الدفع باتفاق للتجارة يحدد أنواع السلع التي يتم التبادل فيها طبقا للاتفاق الذي يضم عادة:[2]

- تحديد العملة التي يتم التعامل بين الدولتين؛
- تحديد سعر الصرف الذي تسوى على أساسه العمليات وغالبا ما يكون السعر الرسمي للعملة؛
- فتح حسابين في البنوك المركزية تقيد فيه المبالغ المستحقة لكل من الدولتين بحيث يسوى الفرق بين الجانب المدين والدائن في فترات دورية أو في نهاية تاريخ الاتفاق على ألا يتعدى الفرق هامشا معينا.

1 - شرف الدين ملال،**أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص40.

2 - حسيبة مامش، **العامل الدولي والإقليمي في تصويب سياسات التجارة الخارجية**، ص39.

رابعا– الاتحادات الجمركية:

الاتحاد الجمركي عبارة عن معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الموقعة عليها أقاليمها الجمركية ضمن إقليم جمركي واحد، إذ يترتب على هذه الدول اتخاذ الإجراءات الآتية:[1]

- إلغاء الرسوم الجمركية وكذا القيود الكمية على المنتجات المتبادلة بين الدول المتعاقدة.
- توحيد التعريفة الجمركية للإقليم الجمركي المشكل في تعامله مع الدول الأخرى؛
- التعاون في رسم السياسات التجارية لدول الاتحاد مع الخارج، وقد تكون هذه السياسة محددة بمبادئ عامة ويترك هامش للدول الأعضاء للتحرك في نطاقه؛
- إقامة جهاز استشاري قصد تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء.

وفي الوقت الحاضر أصبحت الدول تطمح إلى أبعد من الاتحادات الجمركية وفق سياسة لا تقتصر على تحرير المبادلات التجارية بل تتناول حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمالة، رؤوس الأموال)، وإقامة استثمارات مشتركة ضمن نطاق السوق المشتركة وقد يتجاوز الطموح إلى توحيد السياسات المالية والنقدية كآخر مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي.

المطلب الثالث: أنواع سياسة التجارة الخارجية

تنقسم سياسات التجارة الخارجية إلى سياسة الحماية وسياسة الحرية التجارية

1 - عزالدين علي، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، أطروحة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص60.

الفرع الأول: سياسة حرية التجارة

أولا: تعريف سياسة حرية التجارة

سياسة حرية التجارة هي تلك السياسة القائمة على ترك التجارة حرة دون أي تدخل أو تقييد، من خلال وضع التشريعات والقوانين التي تحضر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق في صورة صادرات أو واردات دخول أو خروج لرؤوس الأموال.1

تعرف حرية التجارة بأنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد.2

ويعرف MAURICE BYE " سياسة التجارة الدولية الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة بغرض الوصول إلى أهداف محددة.3

ثانيا: حجج أنصار حرية التجارة

دافع أنصار حرية التجارة عن هذه السياسة بمجموعة من الحجج نذكر أهمها:4

1- **منافع التخصص وتقسيم العمل**: إذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول ويتحول السوق م نسوق صغير إلى سوق كبير متسع ومتعدد ومتنوع ومن الممكن في هذه الحالة أن

1 - Geam Bibeau, Gaetan Morin, « Introduction à L'économie Internationale », 2éditio,Paris, 1997,P142 .

2 -عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006|، ص24.

3 -Maurice Bye, Relation Economique Internationale , Dalloz,Paris ,1971,p 341.

4 -شوفاوي عائشة،تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية-حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص45.

يكون تقسيم العمل على نطاق دولي وتتخصص كل دولة في الإنتاج لما يناسب ظروفها الطبيعية والتاريخية فيزداد إنتاجها ويرتفع مستوى رفاهيتها وبالتالي تتحقق الرفاهية لدول العالم. إن تحرير التجارة من كل القيود يؤدي إلى التوزيع العقلاني للجهد والمهارات والمعارف الإنسانية في كل فرع من فروع الإنتاج والاستفادة من الفروق والمهارات الطبيعية والتاريخية في خلق ظروف إنتاجية مواتية لكل اقتصاد وصناعة.

2- **منافع المنافسة:** إن مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة يؤدي منافع جمة على المستهلكين والمنتجين معا فالمنافسة تعمل على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، نتيجة تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية فيستفيدون من مزايا الإنتاج الكبير وتنخفض النفقات فيعود هذا بالفائدة على المستهلكين الذين تتوفر لهم أجود أصناف المنتجات بأسعار معقولة فتعظم بذلك منفعتهم وتتيح لهم الاختيار بين السلع والبدائل المتاحة؛

3- **الحرية تشجع التقدم التقني:** حيث تتنافس الدول في انتاج السلع وهذا بدوره يعمل على زيادة حركة وتنقل عوامل الإنتاج وهذا مهم جدا لكفاءة الصناعة حيث تستطيع الأخيرة أن تختار ظروف الإنتاج الملائمة والتقنيات الحديثة والفعالة مما يشجع التقدم التقني وتحسين وسائل الإنتاج بإدخال التجديدات الفنية والتكنولوجية وبذلك يضمن العالم أجود المنتجات بأرخص الأثمان ويتاح انتقال التكنولوجية دون عوائق وتسعى كل دولة إلى تطبيق التغيرات التكنولوجية الجديدة فيرتقي الهيكل الصناعي بها كما تستطيع كل دولة أن تستفيد من التقدم التقني المحقق في الدول الأخرى؛

4- **الحرية تحد من قيام الاحتكارات:** فالحرية والمنافسة تؤدي إلى الحد من القيام بالاحتكارات والمنافسات الهادفة للسيطرة على الأسواق المحلية وبهذا نتجنب مساوئ الاحتكار من تحديد الكميات وفرض المحتكر للسعر وكذا فرض نوعية المنتوج وعدم توافر فرص الاختيار أمام المستهلك. إن عزل السوق الوطني على السوق العالمي تساعد على قيام مشروعات وصناعات غير كفأة لا تستطيع خفض التكاليف إلى حدها الأقصى وبسبب شعورها بالأمان من المنافسة

فإنها لا تكلف نفسها عناء إدخال التجديدات والاستثمارات لتحسين النوعية والكمية المنتجة وهكذا تعمل الاحتكارات المحلية على إضعاف الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: سياسة الحماية التجارية

أولا: تعريف سياسة الحماية التجارية

تعتمد سياسة حماية التجارة على تدخل الدولة للتحكم في التبادلات التجارية والاقتصادية لذلك تعرف على أنها تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها قصد حماية سلعها وأسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وعليه تقوم الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع مجموعة من الأساليب كفرض الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى من منافسة المنتجات الأجنبية ذات الأثر السلبي على التوازنات الاقتصادية للدولة.[1]

حجج سياسة الحماية التجارية

يعتمد أنصار هذه السياسة على مجموعة من الحجج ومن بينها:[2]

1- حماية الصناعات الناشئة:

وتذهب هذه الحجة إلى ان الصناعات الناشئة بحاجة إلى حماية تدعمها إلى الحد الذي تستطيع عنده مواجهة المنافسة الأجنبية القوية وإلى أن يمكنها من الاستفادة من وفرات الحجم فالحماية المثلى للصناعة والسوق تتم من خلال تحديد تعريفة جمركية لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية؛

1 - سعيد أحسن، مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية، جامعة عبدالحميد مهري قسنطينة2، 2020/2019، ص 17.

2 - سامي بلبخاري، نظريات التجارة الدولية، مطبوعة محاضرات السنة الثالثة ليسانس ، جامعة 8ماي1945 قالمة، 2022/2021، ص-ص، 75-77.

2- تحقيق الدفاع والامن القومي:

وتتضمن الصناعة المراد حمايتها ضرورة الدفاع الوطني والا تكون قادرة على الازدهار إلا في ظل حماية تجارية من المنافسة الأجنبية الأكثر كفاءة وأقل تكلفة كما قد تلجأ الدولة إلى حماية أنواع معينة من صناعاتها الأسلحة لأغراض الأمن القومي والدفاع الوطني؛

3- الحماية كمصدر من مصادر إيرادات الدولة:

قد يكون ذلك حقيقيا إذا ما كانت الزيادة في الرسوم الجمركية ناتجة من زيادة النشاط التجاري من تصدير واستيراد أما إذا كانت الزيادة في الرسوم الجمركية يقصد زيادة إيرادات الدولة فإن ذلك من شأنه أن يحدث نتائج عكسية تتمثل في تخفيض الواردات وبالتالي نقص حصيلة الضرائب الجمركية؛

4- الحماية كوسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال:

فحماية الأسواق الوطنية من شأنه أن يشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة. كما أن فرض الحماية على الصناعة في الداخل يرفع من معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، مما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذه الصناعة بغرض الاستفادة من معدل الربح المرتفع؛

5- رفع مستوى التوظيف:

يؤدي اتباع سياسة الحماية بأساليبها المختلفة إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الإنتاج بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة تستوعب الأيدي العاملة والعاطلة، وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل، كذلك الحماية تخلق أنواع جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة؛

6- مواجهة سياسة الإغراق:

تعتمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح، وفي هذه الحالة يمكن للدول النامية أن تواجه سياسة الإغراق المفتعلة بفرض رسم جمركي على الواردات من الشركة الأجنبية التي تتبع هذه السياسة والذي يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في السوق الأم.

7- حجة تنويع الإنتاج:

يتمسك أنصار الحماية بتنويع الإنتاج المحلي وتقوية بنية الاقتصاد الوطني وعدم اقتصاره على التخصص في أنواع من الإنتاج وذلك لأن التنوع في الإنتاج يعتبر ضمان من أخطار الأزمات الاقتصادية التي تزعزع مركز الدولة المالي؛

8- حجة تحسين الميزان التجاري:

فحسب هذه الحجة يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى خفض الواردات من السلع وبافتراض بقاء الصادرات دون تغيير فهذا يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مع العلم ان رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات وبالتالي فإن تقليل الواردات يخفض من العجز في الميزان التجاري أو يصبح العجز فائضا؛

9- حجة تحسين معدل التبادل التجاري:

يمكن للدولة أن تستفيد من فرض الرسوم الجمركية على وارداتها وذلك بأن عبء هذه الرسوم يقع على المصدر الأجنبي لأنه سيضطر إلى خفض أسعار صادراته إلى الدولة المستوردة وبهذا تحصل الدولة على كمية أكبر من الواردات مقابل نفس الكمية من الصادرات مما يعني تحسن في معدل التبادل.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس التجارة الخارجية

لتحليل وضعية التجارة الخارجية لأي دولة يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات نعرضها كالتالي.

المطلب الأول: مؤشر درجة الانفتاح التجاري

الفرع الأول: تعريف الانفتاح التجاري

يعرف الانفتاح التجاري على أنه النسبة من مجموع الصادرات والواردات مقابل الناتج المحلي فالانفتاح التجاري ليس أحادي البعد بالإضافة إلى مقياس حجم التجارة، يقاس بعدد وفعالية القيود التجارية والحماية ووجود اتفاقيات التجارة التفضيلية إضافة إلى عوامل أخرى من العوامل التي تؤثر على الانفتاح التجاري للبلد كالاستثمار الأجنبي المباشر.1

بمفهوم أشمل يمكن تعريف الانفتاح التجاري على أنه بعض الإجراءات لنقل التجارة الخارجية دون تدخل الدولة على مستوى الاستيراد والتصدير وهو عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية مع التبادلات الاقتصادية الخارجية سواء بالاستثمارات أو على قواعد العمل الدولي، بمعنى أن الانفتاح التجاري يزيل كل الحدود على أسعار الصرف والتجارة الخارجية وفقا لبعض إجراءات المنظمة العالمية للتجارة.2

الفرع الثاني: أنواع الانفتاح التجاري

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح التجاري على غرار الانفتاح على السلع والخدمات:

1 - نورة سداوي، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية 1980-2014-دراسة حالة الجزائر**، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2018-2019، ص 13.

2 - رزيقة غول، علي جوادي، **العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية 1990-2021**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد10،العدد 01، 2023، ص3.

1- **الانفتاح التجاري السطحي:** يركز هذا الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية وهو أسلوب غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

2- **الانفتاح التجاري العميق:** ويقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية تنقل الأشخاص ويشمل تقريب وتوحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة ويشمل أيضا إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك، وقد أصبحت مقومات أو عناصر التكامل العميق ذات أهمية قصوى بعد انتشار الحواجز غير الجمركية والتي تعيق جهود تحرير التجارة ولم يعد الانفتاح التجاري السطحي كافيا لإقامة العلاقات التجارية الدولية، وخير الشواهد على ذلك الانفتاح التجاري بين الدول العربية او ما يسمى بمنطقة التجارة العربية الذي باء بالفشل كونه انفتاحا سطحيا أزيلت فيه كل التعاريف الجمركية منذ سنة 2005، لكنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب بفعل غياب قواعد ونصوص موحدة وعوامل التكامل الناجحة ونفس المشاكل مطروحة بالنسبة لإقامة تكتلات إقليمية خاصة تكامل أو انفتاح الدول النامية على الدول المتقدمة. 1

الفرع الثالث: مؤشر درجة الانفتاح التجاري

يفصح هذا المؤشر عن الوزن النسبي لقيم الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كانت درجته عالية فإن هذا يعني تأثر الاقتصاد بتقلبات التجارة الخارجية، أي أن النشاط الاقتصادي يعتمد بشكل كلي على التصدير

1 -عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة1، 2004، ص167.

والاستيراد.1

$$E = \frac{(X+M)}{PIB} x100$$

حيث M: الواردات X: الصادرات PIB: الناتج الداخلي الخام E: مؤشر درجة الانفتاح التجاري

يبن هذا المؤشر مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الجمالي ويدل انخفاض النسبة أقل من 50% على أن انفتاح الاقتصاد ضعيف وبالتالي الحمائية والتخلف. ويشير ارتفاعه إلى اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول منها على حاجته من سلع وخدمات والتبعية للخارج وكذا مدى حساسية الاقتصاد للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية للشركاء التجاريين. و ما يؤخذ على هذا المؤشر أنه لا يدل على درجة التطور أو التخلف الاقتصادي لدولة ما، فقد يكون مرتفعا في اقتصاد أقل انفتاحا كما قد يكون منخفضا في اقتصاد أكثر انفتاحا.2

المطلب الثاني: الميزان التجاري

يتعلق الميزان التجاري بتجارة السلع أي صادرات السلع وارداتها خلال الفترة محل الحساب وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ويسمى أيضا ميزان التجارة المنظور.3

1 - فاطمة الزهراء بن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2011-2012، ص 44.

2 -نورالهدى بوحتيم، مسعود جماني، تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1999-2017)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد6،العدد2، ديسمبر 2020، ص174.

3 - يوسف مروش، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص 180.

وقد وضع Jean محددات للميزان التجاري تتمثل في ثلاث عوامل تفسر وجود فائض (أو عجز) في المبادلات الخارجية، ويقدر تأثير كل منها بنحو ثلث حجم الميزان التجاري و هي:1

- الفرق في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين؛
- تطور سعر الصرف؛
- تحول وظائف التصدير والاستيراد.

وتنبع أهمية هذا المقياس الذي يمثل حصيلة الفرق بين مجمل الصادرات وبين مجمل الواردات من انعكاسه على الادخارات والقدرة على النمو إيجابيا عندما يكون الفرق موجبا أو سلبيا عندما يكون الفرق سالبا، هذا بالإضافة إلى أنه يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات. بالرغم من أن الميزان التجاري للدولة ذو أهمية بالغة في بيان حصيلة مبادلاتها على المستوى الوطني إلا أن حساب هذا الميزان للقطاعات السلعية الزراعية والصناعية والصناعات الاستخراجية يحتل ذات الأهمية لقدرته على إبراز مستوى تطور الهيكل الاقتصادي.2

والفرق بين الصادرات والواردات يعكس وضعية الميزان التجاري فإذا كان موجبا أي حجم الصادرات أكبر من حجم الواردات فهنا يتحقق الفائض، أما إذا كان سالبا أي حجم الصادرات أقل من حجم الواردات في هذه الحالة يكون عجز في الميزان التجاري.

1 -Jean BOURDARIAT, **LE COMMERCE INTERNATIONAL théories et pratiques actuelles**, L'Harmattan, 2011, Paris, p71.

2 - فاطمة الزهراءبن زيدان، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، الجزائر، 2011-2012، ص-ص،44-45.

المطلب الثالث: نصيب الفرد من التجارة الخارجية

و يسمى أيضا " المؤشر الجغرافي" طبق من طرف Frankel,Romer (1999) بهدف إثبات مدى مساهمة التجارة الدولية في رفع مستوى نصيب دخل الفرد بالدرجة الأولى، مع تحديد الحصة التجارية للبلد بإدخال متغيرات حديثة، تسمى بالمتغيرات الجغرافية كأساس للمبادلات الثنائية بين بلد معين وشركائه التجاريين، تتمثل من حجم السكانن نصيب الفرد من الدخل، المناطق والحدود المشتركة، المسافة كعوامل أساسية تجذب البلد على القيام بالمبادلات التجارية والاتفاقيات الثنائية.1

بالتالي نصيب الفرد من التجارة الخارجية هي القيمة أو النسبة التي يحصل عليها الفرد من التجارة الخارجية للدولة. بالتالي معرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد من التجارة الخارجية، ويدل المتوسط على مدى مساهمة التجارة الخارجية في تحديد المستوى المعيشي العام للفرد داخل الدولة.

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

المطلب الرابع: هيكل التجارة الخارجية

سنتناول في هذا المطلب الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات

1- الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات: يشير الهيكل السلعي للصادرات إلى تركيبة السلع والمنتجات التي يتم تصديرها خارج حدود البلد ويعتبر مؤشرا مهما لتحديد نوعية المنتجات التي يمكن تطويرها لزيادة التنافسية في السوق العالمية.

1 - نورة سداوي، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة 1980-2014-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2018-2019، ص20.

بالنسبة للتوزيع الجغرافي فهو يشير إلى الوجهة التي يصدر إليها المنتجات والسلع من بلد معين ويسهل دراسة التوزيع الجغرافي للبلد المصدر تمييز الأسواق المهمة التي تحقق أهدافه.

تحسب درجة التركز السلعي للصادرات والذي يقيس تطور أو تخلف الهيكل الانتاجي وفق العلاقة التالية:1

درجة التركيز السلعي للصادرات =قيمة أهم السلع المصدرة / قيمة مجمل الصادرات

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة فإن هذا يجعل الدولة أكثر قابلية للتأثر بقرارات وتطورات تأتي من الخارج لذا فإن الدولة التي تشعر بارتفاع هذا المؤشر تضطر إلى إقامة علاقات طيبة مع الشريكين اللذين تصدر لهما وترسم استراتيجية خاصة للإبقاء على هذه العلاقات الطيبة أو أنها تعيد النظر في أمر توزيع صادراتها بحيث تنوع أسواقها بالبحث عن أسواق جديدة.

2- الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات: يعكس التركيب السلعي للواردات المنتجات التي تقوم الدولة بشرائها من الخارج.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للواردات فهو يشير إلى كيفية توزيع واردات الدولة من مختلف الموارد والسلع والخدمات القادمة من الخارج عبر الحدود الجغرافية ويمكن أن يتأثر هذا التوزيع بعوامل مثل المناخ، الجغرافيا، السياسة التجارية واحتياجات السوق المحلية.

1 -أسماء عدائكة، سياسة التجارة الخارجية الدولية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، 2020، ص24.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل اتضح ان التجارة الخارجية تلعب دورا حيويا في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للدول فهي تساهم في توسيع الأسواق وزيادة فرص الاستثمار، كما ان التجارة الخارجية تعزز من التعاون الدولي وتبادل الثقافات مما يساهم في بناء علاقات أكثر قوة بين الدول ومع ذلك فان هناك تحديات تواجه التجارة الخارجية كالسياسات الحمائية والأزمات الاقتصادية العالمية لذا يتوجب على الحكومات والشركات تبني استراتيجيات فعالة للتكيف مع هذه التحديات وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

بعد هذه الدراسة للتجارة الخارجية ونظرياتها وسياساتها واهم مؤشرات قياسها سنتطرق في الفصل الثاني الى موضوع النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: الأساس النظري للنمو الاقتصادي

الفصل الثاني: الأساس النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات الاقتصادية الذي يعكس الأداء الاقتصادي للدول ويبين مستو المعيشة والرفاهية فيها، لذا تسعى كل دولة من خلال سياساتها الاقتصادية لتحقيق اعلى معدلات النمو الاقتصادي.

يتميز النمو الاقتصادي بكونه عملية ديناميكية تتأثر بعدة عوامل، مثل الاستثمار، التعليم، الابتكار والسياسات الحكومية الى راس جانب راس المال البشري والمادي فهي تعتبر من العناصر الرئيسية المحفزة للنمو الاقتصادي وتعزيز الإنتاجية ودفع عجلة النمو.

من خلال هذا الفصل سيتم عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المدخل النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: مرتكزات النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي معوقاته و علاقته بالتجارة

المبحث الأول: المدخل النظري للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم المحورية في التحليل الاقتصادي و فيما يلي تقديم مدخل نظري للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون سنة وزيادة نصيب الفرد منه. ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات: معدل نمو ثابت أي نمو منتظم عبر الزمن، معدل نمو متزايد أي يزداد عبر الزمن، معدل نمو متناقص أي يتناقص عبر الزمن 1

الشكل (1): أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن

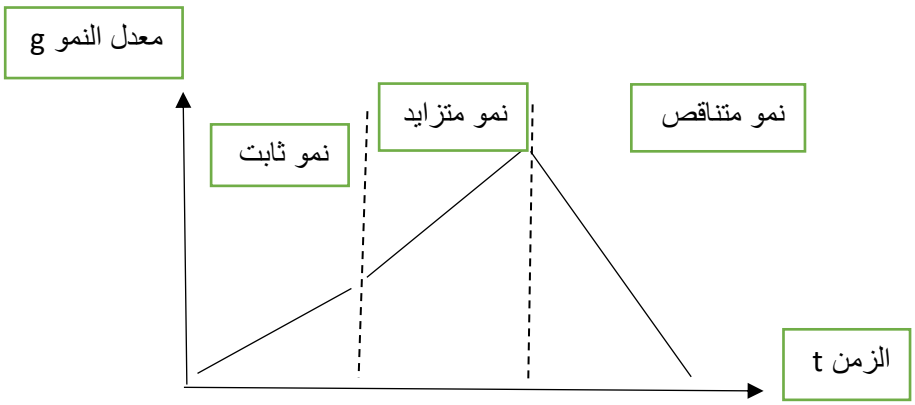

1 - وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص 9 .

و كتعريف آخر " النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط" 1

وينظر للنمو بأنه ظاهرة كمية تشير للزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج (الدخل) الحقيقي على المدى البعيد.2

كما عرف أيضا على أنه الزيادة والتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية3 .

ويعرف الدكتور بن سليمان محمد النمو قائلا: النمو الاقتصادي هو الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وليست الزيادة في الدخل النقدي فإذا ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي وقابله ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فهذا يعني أن الدخل الحقيقي الفردي يبقى ثابتا ولا يكون هناك تحسن في مستوى المعيشة، في المقابل إذا زاد الدخل الحقيقي وانخفض معه المستوى العام للأسعار فمستوى معيشة الأفراد يزيد ومن هنا نقول أن النمو الاقتصادي لن يحدث ألا إذا كان معدل زيادة الدخل الحقيقي أكبر من زيادة معدل التضخم ونوضح ذلك في المعادلة التالية:

1 -Eric Bousserelle,Dynamique économique-Croissance,crises ;cycles ,Gualino éditeur, paris,2004,P30.

2 -Marc Nouschi ,Régis Bénichi, la croissance aux XIXéme et XXéme siécle, 15Thémes,Deuxiéme édition,éllipses ,paris,1990,p44.

3 - محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية،دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية،2000، ص-ص، 50-51.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي – معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) . 1

كما يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة الحاصلة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي(GDP) والذي يجب أن يكون أعلى من معدل نمو السكان2.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي: النمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الذي يقابله زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي كما يتعين أن يكون معدل النمو أكبر من معدل النمو السكاني على أن تستمر هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن.

الفرع الثاني : خصائص النمو الاقتصادي

لقد اهتم الباحثون في اقتصاديات النمو بتحديد مدى تأثير عنصر راس المال البشري على النمو الاقتصادي , لكن الاقتصاديين الأوائل لم يعطوا اهتماما لدور التعليم في النمو والتنمية الاقتصادية في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي , وعلى عكس من ذلك فان النظريات الحديثة أعطت اشكال عدة لادماج راس المال البشري في دوال الإنتاج وتفسير النمو , وقد أظهرت الدراسات التطبيقية المرتبطة بنماذج النمو الاقتصادي في بداية عقد الستينات من القرن الماضي طبيعة العلاقة

1 - بن سليمان محمد، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، 2019-2020، ص 75.

2 - مصطفى فاضل حمادي، قياس مدى فاعلية السياسة المالية في النمو الاقتصادي والبطالة (الأردن أنموذجا للمدة 1990-2021)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الرابع، العدد2/نيسان 2023، ص94.

بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم وتبين ان نحو 90 % من النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الانسان ومهاراته المعرفة والإدارة.1

حدد سيمون كزنتس S.Kuznets الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971، ستة خصائص للنمو الاقتصادي مشيرا بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي:2

1- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني :

قامت كل الدول المتقدمة في الفترة من 1770 إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعةٌ في كل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال الـ 200 عام الماضية نحو 2 % و1% بالنسبة للنمو السكاني و3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي، حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن 18 ، فمثلا قدر نصيب الفرد من الناتج حوالي 10 مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية، وكذلك قد تضاعف معدل النمو السكاني من 4 إلى 5مرات، في حين تضاعف معدل النمو في الناتج الوطني الاجمالي من 40 إلى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن 19.

1 - حوشين سويف، العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، جامعة البليدة، الجزائر، ص 134.

2 - مروة مومن، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2000-2020 -، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة8 ماي 1945-قالمة-، الجزائر، 2023، ص-ص، 44-45.

2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج :

أظهرت نتائج الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعوامل الانتاج هي المحدد الرئيسي لنمو الدول النامية، وتوضح الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الانتاج، حيث أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50 % إلى 75 % للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة .

3- لمعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي :

يمثل المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو الاقتصادي خاصية أخرى له، حيث يعرب هذا التغير الهيكلي عن التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، ليصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، وأخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية والريفية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية والخدمية، على سبيل المثال كان إجمالي قوى العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846 في الو،م،أ حوالي 53.5 % لتنخفض هذه النسبة عام 1960 إلى 7 %، وكذلك نجد أن معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبرية ومتزايدة.

4- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي :

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والأيديولوجيات، حيث تعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث لها مجموعة من المظاهر أهمها ما يلي:

أ. الرشادة: تتم من خلال استحداث طرق للتفكير، وكذلك العمل والانتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، وقد وضح رئيس الوزراء الهندي" جواهر لال نهروا" أن ما يحتاجه العامل المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي فلابد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في الأرض أو المصنع أو في المواصلات.. ، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لابد أن يصاحبها تفكير حديث.

ب. التخطيط الاقتصادي: والذي يكون له تأثير كبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية .

ت. التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: يعني التنويع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

ث. تحسين الاتجاهات والمؤسسات: يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتشجيع المشروعات الفردية مما يساعد على رفع الإنتاجية، ويتضمن مفهوم تحديث العمالة غرس المثل العليا، الكفاءة، الحفاظ على الوقت، الالتزام، الأمانة والنزاهة، الاعتماد على النفس، النظرة بعيدة المدى .

5- الامتداد الاقتصادي الدولي :

تبني هذه الخاصية دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد اخلام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، مثل هذه الأنشطة

الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات، وأيضا فتحت الامكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة، الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال وفتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات

6-انتشار المحدود للنمو الاقتصادي :

على الرغم من الزيادة الكبيرة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العامل يتمتعون بأكثر من 80 % من الناتج العاملي، ففي ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة تتسع الفجوة بينهما أكثر فأكثر، فبمقارنة نصيب الفرد من الدخل في البلدان الخمسة عشر الأكثر ثراءا بنظيره في البلدان الخمسة عشر الأشد فقرا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان متوسط دخل تلك البلدان الأكثر ثراءا أعلى من الأشد فقرا بـ 60 مرة.

بالإضافة إلى هذه الخصائص التي أوضحها كوزنتيكس هناك خصائص أخرى وضعها الاقتصاديون نذكر منها:[1]

- ✓ زيادة حجم الإنتاج مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج؛
- ✓ زيادة الكميات المتاحة لأفراد المجتمع من السلع والخدمات؛
- ✓ زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع من معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛

1 - ملال شرف الدين، أثر التحرير التتجاري على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

- ✓ زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم و بناء المنشآت القاعدية.

المطلب الثاني: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية التخطيط للنمو الاقتصادي الذي يتضمن الخطط والسياسات والبرامج والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق النمو وزيادة معدلاته.1

وفي تعريف آخر التنمية الاقتصادية هي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب.2

وفي نفس المعنى جاء ولنسكي (J .Walinsky) بتعريف شامل للتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى التفريق بين التنمية والنمو فيقول" إن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي أي ازديادا اجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان . إن النمو الاقتصادي في الحقيقة هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساسي لها ، إلا أن النمو و إن كان أساسيا فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها.3

1 - محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، مصر، 2001، ص 14.

2 - محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى،2016 ،ص38.

3 - إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، ط2، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص53.

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي هو إعادة إنتاج مستدامة للناتج الإجمالي للاقتصاد، وتشير التنمية إلى توسيع الأنشطة الاقتصادية مما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية ورفاهية السكان وهو يتضمن تحولا جذريا في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية للبلد، ويتميز التنمية عن النمو بطبيعته النوعية ويعتبر النمو شرطا ضروريا للتنمية و لكنه ليس كافيا.1

يتفق مصطلحي النمو والتنمية في حدوث زيادة مستمرة وحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي بيد أن هذه الزيادة قد تكون طبيعية أو عفوية في حالة النمو، بينما تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء في حالة التنمية الاقتصادية كما أن تلك الزيادة في حالة النمو تتأتى من تغيرات في عوامل الإنتاج – مثل العمل ورأس المال- أما التنمية الاقتصادية فهي أشمل وأوسع نطاقا لكونها تتضمن النمو مصحوبة بالتغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.2

ولكن عل كل حال فإن النمو هو مقياس استعمل أو كان قد استعمل تقليدا لقياس الرفاه القومي والإقليمي، ففي دراسته التقليدية حول الاقتصاديات الحضرية (Urban Economies) يقترح ثومبسون ثلاثة أهداف للاقتصادات المحلية: الرفاه او الثروة (Affluence) والعدالة (Equity) والاستقرارية (Stability) بحيث أن النمو الاقتصادي الكلي هو عملية أكثر مما هو هدف وهو استراتيجية أكثر مما هو هدف و هو وسيلة أكثر من كونه غاية. تشير التنمية الاقتصادية إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات وليس بالضرورة إلى زيادات في السكان وتركيبتهم، وكمية وطبيعة

1 Daniéle LEGAY**, BTS CI COMMERCE INTERNATIONAL**, Nathan, 2011, Paris, p 9.

2 - عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2021، ص2.

فرص العمل المحلية وكميات وأسعار السلع والخدمات المنتجة محليا، فالتنمية الاقتصادية هي عملية تغيير هيكلي يمكن إبراز العلاقة بين النمو والتنمية من خلال النقاط التالية:1

- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد. أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية؛

- إن النمو الاقتصادي عفوي تلقائي زولكن التنمية جهد قصدي فهي توجيه من قبل الدولة والشعب فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج والخطط الاستراتيجية المختلفة فيأتي بصورة عفوية تلقائية دونما إعداد أو تخطيط مسبق؛

- من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطئ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية الاتي واكبت عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية؛

- يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوبا بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بينما تتطلب عملية التنمية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة السياسات الوطنية والمحلية.

1 - جمال رضا علاوة ،علي محمود موسى صالح، مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان-الأردن، ص-ص، 30-31.

الجدول رقم (1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
زيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي	زيادات تراكمية في الدخل الوطني الحقيقي
يقيس نسبة الدخل للفرد من الناتج المحلي الاجماليّ	التوزيع العادل لهذا الدخل الإجمالي
يعتبر النمو محرك أساسي للتنمية الاقتصادية	تشمل التنمية النمو الاقتصادي إلى جانب أهداف اقتصادية أخرى

من إعداد الطالبة بناء على المفاهيم السابقة

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

ان النمو الاقتصادي مرتبط بحجم النشاط الاقتصادي الوطني وقياس هذا التغيير يمر عبر دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني إلى جانب مجموعة من المعايير لقياس النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

تتمثل مؤشرات قياس النمو الاقتصادي فيما يلي:[1]

1 - عبدالصمد بن عبدالرحمن، **التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-، الجزائر،2020-2021، ص-ص، 75-77.

1- الدخل الوطني الكلي :

يعتبر حجم الناتج المحلي الاجمالي «GDP» من بين المؤشرات الاكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي للبلد، كما يعتبر الناتج المحلي الاجمالي «GDP»هو Y، يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي (Y)من حيث اجمالي الانفاق الاجمالي السنوي للاقتصاد، والذي يضم إجمالي الانفاق المحلي صافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري) .يضم إجمالي إنفاق القطاع المحلي: إنفاق القطاع الخاص -الأفراد والعائلات – (اي الاستهلاكC)، إجمالي نفقات قطاع الاعمال أو المؤسسات) الاستثمار (I)، ومجموع نفقات القطاع العام) الانفاق الحكومي (G). صافي المعاملات التجارة الخارجية هي عبارة عن الحجم الكلي للصادرات (X) ناقص الحجم الكلي للواردات (M)، ومن ثم يمكن التعبير عن الناتج المحلي الاجمالي « GDP» بالصيغة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

يحدث النمو الاقتصادي بالتزامن مع حدوث النمو في قطاع من القطاعات المشار إليها سابقا، والمبينة في المعادلة (1)، حيث تظهر آثار النمو الاجمالي لجميع القطاعات في معدل منو الناتج المحلي الاجمالي «GDP» مع مرور الوقت.

كما اقترح" Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لان زيادته أو نقصانه قد تؤدي الى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئا إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما ان نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة انه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من والى الخارج.

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع: حيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع ولي الفعلي، خصوصا لدى الدول اليت تمتلك موارد غنية كامنة معطلة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعني الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل

3- متوسط نصيب الفرد من الدخل او الناتج: يعتبره الكثير من الاقتصادين من أكثر المعايير استخداما وصدقا، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى الدول النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كالتي تعتمد في حسابه على إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. ويف هذا الشأن يعتقد الاقتصادي *" Charles Kindle berger" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية و ليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصادين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، حيث:

معدل النمو =(الدخل الحقيقي للفرد للفترة t – الدخل الحقيقي للفرد للفترة t – 1) / الدخل الحقيقي للفرد للفترة t–1

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

4- معادلة "Singer " : حيث في سنة 1952 وضع "Singer" معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن **D** هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما يمثل **S** معدل الادخار الصافي، وأما **P** فهو إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل **R** معدل نمو السكان، حيث قام "Singer" بافتراض أن **6% =** **S**من الدخل الوطني، و **0,2% = P** و **R= 1,25%** فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو**D = 0,5** –وهو ما يوضح أن دخل الفرد في الدول النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه الدول أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس املال يمكن أن تكون أكبر من 0,2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1,25%.

كما يقاس النمو الاقتصادي الناتج الوطني الاجمالي PIB الذي يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.

الفرع الثاني: معايير قياس النمو الاقتصادي

1_ **المعدلات النقدية للنمو** : وهي معدلات يمكن حسابها بالاستناد على القديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني , وهذا بعدما يتم تحويل المنتجات العينية لهذا الاقتصاد الى ما يعادلها بالعملات النقدية , الا ان هذا الأسلوب يشوبه تحفظات كسوء التقدير او اغفال اثر التضخم او اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دوليا وكذا اغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات الا انه لايزال من افضل واسهل الأساليب المتاحة خصوصا بعد التعديلات التي تجري دوريا على هذه التقديرات.1

1 - محمد مدحت مصطفى سمير عبد الظاهر احمد ,النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ,مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر ,الإسكندرية ,مصر , 1999 ,ص119.

نميز ثلاث أنواع من المعدلات النقدية وهي كالاتي : 1

1_1 _**معدات النمو بالأسعار الجارية** :هنا يتم حساب معدلات النمو باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات معدلات النمو الخاصة بفترات زمنية مختلفة استنادا الى هذه البيانات , وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة .

1_2_**معدلات النمو بالأسعار الثابتة** : مع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار اصبح من اللازم تعديل البيانات استندا الى الأرقام القياسية للأسعار ,حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج او الدخل ,وبالتالي يتم حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة

1_3_**معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار لتحويل العملات من بلد لآخر لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة اثر التضخم الى ما يعادلها بالعملة الصعبة .

2_ **المعدلات العينية للنمو** : ارتفاع النمو السكاني في الدول خاصة النامية والاقل نموا نتج عنه تقارب في معدلات نمو الدخل والناتج وبذلك اصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد , ويتم قياس معدل النمو في

1 - هند سعدي ,اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية ,دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980_2014 ,أطروحة دكتوراه غير منشورة بتخصص علوم تجارية ,جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ,الجزائر , 2016_2017 , ص 60.

هذا النوع بربط العلاقة بين النمو الاقتصادي و النمو السكاني وذلك بالاعتماد على معدلات نصيب الفرد الناتج المحلي ومعدل نصيب الفرد من الناتج القومي.1

3_**مقارنة القوة الشرائية** :وهي طريقة تستخدمها المنظمات والهيات الدولية وذلك باستعمال مقياس قيمة الناتج الوطني بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم ومن ثم تقوم هذه الهيئات بترتيب البلدان حسب درجة التقدم والتخلف ,الا ان هذا المقياس يربط بطريقة مجحفة بين قوة الاقتصاد وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي دون الاخذ بعين الاعتبار اضطراب قيمة العملات في أسواق النقد الدولية ولان هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية , ثم اعتماد مقياس اخر يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها او بمعنى اخر حجم السلع والخدمات التي يتحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية ومقارنتها بالقوة الشرائية لباقي العملات الأجنبية في بلدان أخرى .2

المبحث الثاني: مرتكزات النمو الاقتصادي

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي

يرتبط دراسة النمو الاقتصادي بالعديد من المحددات والتي تساهم في النمو والتقدم الاقتصادي وقد أظهرت العديد من الدراسات أن رأس المال المادي يلعب دورا محوريا في النمو إلى جانب كل من رأس المال البشري والتكنولوجيا.

1 -شرف الدين ملال ,اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي ,دراسة حالة الجزائر ,ماليزيا ,البرازيل خلال الفترة 1990_2016 أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ,جامعة قاصدي مرباح بورقلة الجزائر 2020_2021 ،ص108.

2 - جمال الدين صادقي ,محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة (حالة الجزائر) ,أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر 3 , 2023_2024، ص10.

الفرع الأول: رأس المال المادي

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو، والسلع الرأسمالية تتوزع بين عدة أنواع فمنها ما هو على شكل مصانع ومكائن والتي لا تعطي منافع مباشرة ولكنتها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاج السلع الأخرى وهناك استثمارات البنى التحتية مثل خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة والنوع الآخر هو الانفاق على البحوث والتطوير والذي يساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال أو طلاهما وأخيرا هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في الصحة والتعليم والتي توفر منافع مباشرة وتكون في نفس الوقت تجعل الأفراد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية . وقد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال وأنه ليس مهما بحد ذاته بل أنه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددا أساسيا لنمو الإنتاجية.[1]

ويشمل رأس المال المادي الملموس كالطرق ومحطات الطاقة والمعدات الكهربائية ووسائل النقل ولأجهزة الكمبيوتر وتراكم المخزون من جميع المعدات كما ساهمت موجات الاستثمار في العديد من هذه الصناعات مثل تحسين البنية التحتية إلى زيادة الإنتاجية وتوفير البيئة المناسبة لتطوير الصناعات الجديدة بأكملها كما يساهم التطور الكبير في تقنيات المعلومات بدرجة كبيرة في زيادة الإنتاجية. يتطلب تراكم رأس المال العمل على الاستثمار في السلع الرأسمالية الجديدة حيث ان العديد من البلدان خاصة الأسرع نموا تخصص نحو 10 إلى 20 % من الناتج المحلي الإجمالي في تكوين صافي رأس المال.[2]

1 - علي محمد علي إبراهيم، استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، ص1559.

2 - محمد إسماعيل وآخرون،مصادرالنمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2022، الامارات العربية المتحدة، ص-ص، 1-2.

الفرع الثاني: راس المال البشري

يعتبر العنصر البشري من بين اهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني ويعتمد على عامل السكان وعلى نوعية هؤلاء السكان فزيادة السكان في هذه الحالة انما تعبر عن زيادة عرض العمل مع الاخذ بعين الاعتبار اثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني او الدخل الوطني , وبالتالي فإن الزيادة في هذا العامل والاستثمار فيه لابد ان يتوازن مع الزيادة في مقدار راس المال المادي , حيث ان زيادة إنتاجية العمل هي التي تؤدي الى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع في القيام بعملية التنمية.1

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) سنة 2001 على انه مجموعة المعارف والمهارات الكفاءات والصفات الموجودة لدى الافراد التي تسهل خلق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي الشخصي.2

وعرف البنك الدولي رأس المال البشري بأنه يتكون من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي يستثمر فيها الناس وتتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكنهم استغلال امكانياتهم كأفراد منتجين في المجتمع , ويساعد الاستثمار في الكثير من خلال توفير التغذية والرعاية الصحية والتعليم الجيد والوظائف والمهارات على تنمية راس المال البشري وهو امر أساس لانهاء الفقر المدقع وبناء مجتمعات اكثر شمولا.3

_ لاحظ العديد من الباحثين باستخدام البيانات الاقتصادية عبر البلدان وجود علاقة ارتباط موجبة بين المستوى التعليمي لسكان بلد ما (مقاسا بمتوسط سنوات التمدرس للسكان) ومعدل نمو نصيب الفرد من GDP فعلى سبيل المثال

1 - عبد القادر غطاس ، اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دراسة حالة الجزائري في الفترة الممتدة بين 1990 _ 2006 ،أطروحة دكتوراة في علوم التسيير ،جامعة ورقلة ، الجزائر، 2009 - 2010 ، ص 27.

2 - خميسي مسعودة ،عدم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي مرجع سبق ذكره، ص 14.

3 - www.albankaldawli.org consulter le 29/05/2024.

كشف Bils and Klenow(2000) بدلالة متوسط التحصيل العلمي لبلد ما في عام 1960 تقابله زيادة سنة واحدة إضافية في التعليم – في المتوسط – زيادة بـ 30 % في متوسط معدل نمو نصيب الفرد من GDP ما بين 1960-1990 ويبدو أن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في أن وجود عدد أكبر من السكان المتعلمين يسبب زيادة في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي يمكن القول أنه طالما أن النمو الاقتصادي هو أمر جيد فإنه سيكون من الجيد أن تقوم الحكومات بتعزيز جهودها نحو رفع مستوى التعليم وتعزيز النمو لكن مع الأسف في الواقع ليس هذا هو الحل دائما.

وقد حاول بعض الاقتصاديين مثل سولو و دينسون كل بمفرده اثبات ان التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل الوطني ولك عن طريق رفع كفاءة وانتاجية القوى العاملة وقد استخدم دينسون واخرون فكرة دالة الإنتاج لقياس مصادر النمو المختلفة في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة (1910 / 1960) وقد استخدم دالة الإنتاج البسيطة المعروفة بدالة انتاج كوب دوغلاس Cab-douglas والتي يمكن التعبير عنها كما يلي $Y= L^{2}K^{2}$ حيث Y: يمثل الناتج الوطني (الكلي) L: تمثل رّأس المال البشري K: تمثل رأس المال المادي.

وقد تبين له وجود مجموعة عوامل أخرى تسمى بالعامل المتبقي Residal قد ساهم في الناتج الكلي بشكل فعال الى جانب راس مال البشري والمادي كذلك تبين ان الاستثمار في التعليم قد ساهم بنحو 23% في المتوسط من معدل الزيادة في الناتج الوطني وذلك عن طريق رفع المتسوى التعليمي للقوة العاملة فانه قد قدر اثر التعليم في حدود 15% 1.

1 - أميرة تواتي، الرأسمال البشري مفهومه نظرياته مشكلاته وأساليب إعداده، Revue d'Economie et de statistique Appliqué،2014/12/22، جامعة الجزائر3، ص-ص، 191-192.

وبالتالي يعتبر رأس المال البشري مهما لزيادة معدل النمو الاقتصادي حيث يرتبط زيادة حجم اليد العاملة ونوعيته وكفاءته الى جانب إنتاجية العامل بزيادة الناتج المحلي.

الفرع الثالث: التقدم التكنولوجي

تزامن الظهور الحقيقي للعصر الحديث للنمو الاقتصادي مع الثروة الصناعية التي تركزت في إنجلترا أواخر القرن الثامن عشر في الواقع يسمى Saches اختراع المحرك البخاري بنقطة التحول الحاسم في التاريخ الحديث والذي يغذيه الفحم بشكل كبير فقد سهل المحرك البخاري تضخيم الإنتاج تحت نظام المصنع لاسيما في مجال المنسوجات والصلب في المقابل تم استخدام الصلب في إنتاج الآلات والسفن البخارية التي ساهمت في تقليص تكاليف النقل وشجعت التجارة الدولية. وقد لاحظ Sachsموجة ثانية من الطفرة التكنولوجية في منتصف القرن التاسع عشر مع تطور وسائل النقل والاتصالات التي ساهمت في ربط الأسواق عبر جميع أنحاء البلدان وتعزيز وفورات الحجم في الإنتاج وجاءت الموجة الثالثة من التقدم التكنولوجي في نهاية القرن التاسع عشر مع استخدام الكهرباء ومحرك الاحتراق الداخلي وتطبيق الأسمدة النيتروجينية التي عززت زيادة الإنتاجية الزراعية في أوائل القرن العشرين.1

إن أهم محرك لنمو الإنتاجية هو التقدم في مجال التكنولوجيا الذي يعرف بأنه الوسيلة التقنية لإنتاج السلع والخدمات ويقصد به اكتشاف وتطوير وسائل جديدة للإنتاج لم تكن معروفة من قبل. ويساهم التقدم التقني في تحقيق نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأجل الطويل حيث أن بلدان العالم تختلف في معدلات النمو الاقتصادية المحققة وذلك بسبب اختلاف مقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي.2

1 - أمين حواس،فاطمة الزهراء زرواط، ، مقدمة في النمو الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوبع،عمان،الأردن، 2018،ص94.

2 - محمد بن سليمان ،اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ،مرجع سابق، ص 82.

وحسب Schumpeter فان التقدم التقني هو نتاج مجهودات فئة خاصة من الأعوان تقوم بأعمال المقاولة والبحث حيث يبرز دور هذه الفئة (راس مال البشري) في انتاج الابتكارات (les innovation) بالاعتماد على راس المال والعمل وكذا مخزون المعارف.1 وقد قدم Solow رسالة هامة مفادها ان مسألة فهم النمو الاقتصادي في الاجل الطويل تتطلب بالضرورة فهم عملية خلق الابتكارات التكنولوجية , وهو ما تطابق مع فكرة (Blanchard, Cohen) (2007) التي نصت على ان الاقتصاد الذي لديه معدل تطور تكنولوجي جد عالي هو الذي يتفوق على كل الاقتصادات الأخرى في الاجل الطويل , وهذا لتحقيقه معدل نمو مستدام جد عال.2

الفرع الرابع: الموارد الطبيعية

إذ أن الدولة تحوي على موارد طبيعية أكبر بإمكانها الاستفادة منها لرفع مستويات نموها أفضل من الدولة التي تعاني من شح في هذه الموارد، إلا أن معظم الاقتصاديين لا يعتبرون هذا العامل (الموارد الطبيعية) محددا أساسيا للنمو بل يمكن أن يكون مساعدا فقط حيث أن دولة مثل اليابان لا تملك إلا كم قليل من الموارد الطبيعية وتستورد أغلب الطاقة اللازمة لصناعتها، وبالمثل هونج كونج ليست تملك في الواقع مواد أولية ولديها مساحة قليلة جدا من الأرض الخصبة ولا تملك مصادر محلية للطاقة، ومع ذلك فإن هاتان الدولتان حققتا مستويات عالية من التقدم والنمو، وعلى العكس من ذلك هناك دول غنية بمواردها وثرواتها الطبيعية مثل غانا وكينيا وبوليفيا وغيرها ولكنها لم تحقق سوى معدلات بطيئة من

1 - حمزة مدراسي ،التعليم والنمو الاقتصادي دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة باتنة 1 ،2018 -2019،ص165.

2 - مسعودة خميسي، عدم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي ،مرجع سابق ، ص17.

النمو وفي الغالب هي معدلات ظاهرية وليست حقيقية، وهذا ما يدل على أن توفر الموارد الطبيعية في ظل غياب العوامل الثلاث سابقة الذكر لن يكون له أي أثر إيجابي في رفع معدلات النمو الاقتصادي.1

المطلب الثاني : نظريات النمو الاقتصادي

قام العديد من المفكرين الاقتصاديين بتطوير نظريات النمو الاقتصادي اين حاولوا تقديم نتائج شاملة تؤدي الى تشخيص مستوى مقبول من الأداء الاقتصادي وذلك بتحديد العوامل ووحدات وأسباب الاختلاف في النمو الاقتصادي بين الدول

الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية

ظهرت مجموعة من الآراء التي أسست النظرية الكلاسيكية والتي استندت على فرضيات عديدة منها اعتماد الكلاسيكي على مبدا تقسيم العمل الذي يزيد في الإنتاج ومن أبرز مفكري هذه المدرسة ادم سميث و دافيد ريكاردو.

أولا : ادم سميث

تمثلت اراء ادم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة ويعتبر سميث بان العمل مصدر لثروة الامة وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو ومن اكبر مساهماته هي فكرة زيادة فوائد الإنتاج المستندة الى ظاهرة تقسيم العمل (division of labor) والتخصص (specialization) و تتحقق مزايا عديدة من اجراء تقسييم العمل أهمها:

1 -الوليد قسوم موساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018،ص41.

1_ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين

2_ زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص

لقد ركز سميث على أهمية ما سماه تقسيم العمل وهو زيادة الإنتاجية الناتجة عن تخصص ناجع لكل فرد عامل قي مجموعة صغيرة من العمليات، مما يسمح بإتقانها ويسمح بتقليص الوقت اللازم للانتقال من مهمة إلى مهمة أخرى مختلفة عنها تماما، ويضيف سميث أن زيادة الإنتاجية تتنامى مع اتساع السوق المستهدف فكلما زاد اتساع هذا السوق كان بالإمكان تقسيم المهام بطريقة أدق مما يرفع من إنتاجية العامل.1

ويؤكد سميث ان نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمد على الاستثمار وتراكم رأس المال وأن تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق ومع تحسن وسائط النقل فان حجم السوق يزداد ويصبح العمل اكثر تخصصا وتحل النقود محل المقايضة وتزداد الإنتاجية كما ان التجارة بنظر (سميث) أداة مهمة في توسيع السوق وان التجارة الحرة تقود الى توزيع كفء في الموارد وان الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفية التي تحول المصالح الخاصة الى منافع اجتماعية.2

ويرى سميث انه في ظل وجود بعض التراكمات الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فان تقسيم العمل وتخصيصه يأخذ مكانه مما يتمخض عنه تزايد الدخول ويترتب عن الزيادة وتوسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار ويمهد هذا الطريق لتقسيم اكبر للعمل , وكذلك نمو الدخل ويتمخض عن تقسيم العمل تزايد تيار الأفكار الجديدة والأفضل

1 - فريديريك م.شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، تعريب علي أأبو عشمة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص-ص، 18-19.

2 - مدحت القرشي ,**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** دار وائل للنشر _ ط 1 / 2007 الأردن، ص ص -56 -57.

لإنتاج السلع , حيث ان تراكم الرأسمالي الذي اصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والمتخصص بأخذ صورة ومعدات افضل. 1

ثانيا : دافيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية ونشر أفكاره واراءه في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب والذي تحدث فيه عن الريع والأجور والتجارة الخارجية. 2 ويعتبر ريكاردو القطاع الفلاحي اهم النشاطات الاقتصادية لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة اذ يوفر موارد العيش للسكان, فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي , واهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي و ركز على ان الانسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج اذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ.3

ويحلل ريكاردو عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع الى ثلاث مجموعات رئيسية: 4

1_ الرأسماليون: الرأسماليون هم أولئك الذين يملكون رؤوس الأموال والذي يتكون من مجموع القيم القابلة للتبادل والمربوطة بوسائل الإنتاج وفي أجور العمال خلال فترة الإنتاج وحسب دافيد ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والاساسي في

1 - محمد علي اليلي ،التنمية الاقتصادية , دار الجامعات المصرية 1974، ص 51.

2 - بن سليمان محمد ,اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ص98، مرجع سابق

3 - إسماعيل شعباني ،التنمية الاقتصادية ,دار هومة الجزائر ،1997، ص63.

4 - بن سليمان محمد، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ص-ص، 98-99.

الاقتصاد الوطني وفي نمو الاقتصاد بصفة عامة اذ يوفرون راس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون متطلبات العمل ويقومون بالإنتاج في ورشاتهم.

2_ العمال: يمثل العمال الزراعيون أغلبية السكان ويتلقون اجورا مقابل العمل الذي يقومون به وان عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف) لان زيادة الأجور تؤدي الى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور الى مستوى الكفاف .

3_ ملاك الأراضي : هؤلاء الفئة يحصلون على دخلهم عن طريق الريع الذي يدفع مقابل استخدام الأراضي المملوكة لهم ويرى ريكاردو أن الأراضي الخصبة تكون نادرة مع زيادة السكان وتكوين راس المال وهذا يدفع الى استخدام الأراضي الأقل خصوبة نتيجة لظهور قانون الغلة المتناقصة إذ ان زيادة العمل وراس المال في ارض معينة تؤدي الى زيادة الإنتاج بزيادات متزايدة (مرحلة تزايد الغلة) ومن ثم زيادات متناقصة (مرحلة تناقص الغلة) وبعدها يصل الإنتاج الكلي الى حده الأعلى أي يتوقف هذا الناتج عن الزيادة وهو الحد الذي يتم فيه التوقف عن الاستمرار في زيادة وحدات من العمل وراس المال على هذه الأرض والذي بعده يبدأ الناتج الكلي بالتناقص عندما يستمر المنتج في الإنتاج وفي كلا الحالتين أي عندما تستخدم الأرض الأكثر خصوبة بشكل كثيف أو عندما يتم اللجوء إلى استخدام وحدات من العمل وراس المال في أراضي اقل خصوبة ينشأ الريع أي يتحول جزء من محصول الأرض الى الملاكين إذ أن استخدام المزيد من العمل ورأس المال في الأرض الخصبة او اللجوء الى الأراضي الأقل خصوبة معناه كلفة أكبر أي غلة أو عائد أقل بالنسبة للأرض الأكثر خصوبة وهذا يدفع مالك الأرض الى طلب ثمن مقابل ذلك والمتمثل بإيجار الأرض أو الريع وبذلك ينشأ الريع نتيجة ندرة الأراضي الخصبة قياسا بالحاجة اليها نتيجة زيادة السكان والتجميع الرأسمالي ويحصل عليه ملاك الأراضي وبذلك فإن الريع ينشأ نتيجة اللجوء الى أراضي اقل خصوبة او استثمار الأرض المستغلة بكثافة .

الفرع الثاني : النظرية النيو كلاسيكية

لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حينما باتت مسالة النمو ومشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين ، وصارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت خاصة المدرسة الكينزية.

يعد نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو (Solo 1956) أشهر النماذج النيوكلاسيكية للنمو خاصة ومن اشهر النمو الاقتصادي بصفة عامة فهو يعتبر نقطة الانطلاق لمعظم التحليلات الخاصة بالنمو الاقتصادي ويوضح نموذج سولو كيف يتأثر الدخل والاستهلاك لكل عامل بمعلمات هيكلية Structurol Paramatres هي معدلات الادخار والاستثمار والنمو السكاني وهو نموذج ديناميكي به وصف صريح لعمليات التراكم الرأسمالي من خلال الادخار والاستثمار لأنه وفقا للنموذج يلاحظ انه بين فترتين فان رصيد راس المال (K) سوف يزداد بالفرق بين الاستثمار الاجمالي واهلاك رصيد راس المال الأصلي. 1

يعتبر التقدم التكنولوجي عامل محايد يساهم في نمو نصيب الفرد من الدخل، ويتمثل الاستثمار في رأس المال التقني من خلال الآلات والتجهيزات العالية الأداء مع إمكانية الإنتاج أكثر، ينتج عنه ارتفاع رأس المال الفرد الواحد بسرعة أقل من تكلفتها الذي يتوقف في الحالة المستقرة المعتمدة على تكاليف نسبة رأس المال حيث أنه بانخفاضها مقابل ارتفاع تكاليف العمل، يحفز ذلك الشركات على استبدال رأس المال إلى العمل، لذلك فإن أي استثمار إضافي دائم يولد نمو

1 - عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص-ص، 16-17.

اقتصادي بالتالي تتجه الدول في النهاية نحو التقارب في الدخل لأن كل دولة تعرف الحالة المستقرة على نسبة معينة من الاستثمار المعطى ونمو أكثر ضعفا للدول التي هي بعيدة عن التقارب.1

الفرع الثالث: النظرية الكينزية

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين ولم تتخلله أي مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930- 1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى، وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو، وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا، وبموجب التحليل الكينزي فإن توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.2

- **نموذج هارود – دومار:**

يعتبر هذا النموذج أشهر نماذج الكينزيين الجدد، ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي ووفقه يجب على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنويا لغرض استبدال رأس المال الثابت أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات (المعدات، الأبنية، الطرق الجسور .....) وذلك من أجل المحافظة على مستوى الناتج الوطني ولأجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي(من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي) لا بد من زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك وتمثل هذه الاستثمارات الإضافية زيادة فيما يسمى رأس المال

1 -نورة سداوي: مرجع سبق ذكره، ص-ص، 72-73.

2 - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص-صن 73-74.

ويعتبر الادخار أهم مصدر للاستثمارات وبالتالي فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي ويعد هذا النموذج من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا. 1

طرح دومار إشكالية أين أوضح أنه في حالة ما إذا كان الارتفاع في الطلب متوافقا مع الارتفاع في القدرة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار (بما أن الاستثمار الصافي يساوي بحكم التعريف التغير في مخزون رأس المال) فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إذا افترضنا معامل رأس المال الثابت ، إلى زيادة في القدرة الإنتاجية تتناسب مع مستوى الاستثمار، وللحفاظ على التوازن بين الزيادة في العرض و زيادة الطلب يجب على الاستثمار (رأس المال و الإنتاج) أن ينمو بمعدل ثابت يساوي نسبة معدل الادخار (s) إلى معامل رأس المال (v).2

نشر الاقتصادي البريطاني هارود Roy F.Harrod في عام 1939 مقابلة بعنوان Am Essay in dynamic theory (Harrod 1939) الذي طور فيه التحليل الكينزي المتعلق بالنمو ونفس الأفكار وضعت في وقت لاحق ولكن بشكل مستقل على يد الاقتصادي الأمريكي دومار Evsy Domar ولذلك يرتبط ذلك النموذج باسم الاقتصاديين (هارود- دومار) والذي أوضح الدور المزدوج للاستثمار في عملية النمو، حيث أن الاستثمار يولد الدخل- أثر الطلب- ويعزز الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة رصيد رأس المال -أثر العرض- كما بينا أهمية الادخار في زيادة الاستثمار.3

1 - حكيم لوح، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات-دراسة حالة الجزائر 2013/1999- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2016-2017، ص 112.

2 -Pierre-Alain Muet.les théories contemporaines de la croissance, pp, 14-15.

3 - عبد الحليم شاهين، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 14-15.

والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية وأن معدل النمو في الناتج ($\Delta Y / Y$) يعتمد على الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Sav MPS) ورمزها $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ وكذلك معامل رأس المال الناتج (capital output ratio) ورمزها (K /Y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع المسل المتوسط للادخار أي:

$$\frac{\Delta S}{\Delta y} = \frac{S}{y} = S$$

حيث أن S هي معدل الادخار وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي S=I و بذلك فإن i=I/Y حيث (i) هي معدل الاستثمار و أن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في تخزين رأس المال أي أن $I= \Delta K$ والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج (Incremental capital OutputRatio) يساوي (K) أي أن

$$\frac{\Delta k}{\Delta y} = k = \frac{I}{\Delta} y$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على $\Delta y = \frac{I}{k}$ وبقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على $\frac{\Delta y}{y} = \frac{I/y}{k}$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال الناتج. ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g = \frac{\mathrm{s}}{\mathrm{k}}$ حيث أن g: تمثل معدل نمو الناتج، S: معدل الادخار، K: المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.[1]

1 - مدحت القرشي، التنمية الاقتصاددية، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 75-76.

الفرع الرابع: نظرية النمو الحديثة(النمو الداخلي)

هذه النظرية تتمحور في مجملها على ربط النمو الاقتصادي بالتكنولوجيا وبالموارد البشرية مباشرة وبحيث أن كل منها يسهمان في تعظيم أرباح المؤسسة من خلال تقديم منتجات أجسن تتميز بالجودة في مدة زمنية محددة وذلك عن طريق الانفاق على البحث والتطوير.1

النمو الداخلي هو ان ينمو الناتج بمعدل اسرع من المعدل الذي يمكن ان تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج فاذا ما نما الناتج بمعدل يساوي مجموع معدل نمو السكان ومعدل نمو المكون الخارجي للنمو التكنولوجي إذا ما نما الناتج بهذا المعدل نكون بصدد نموج النمو الخارجي أي ان النمو الداخلي هو ان تكون محددات النمو الاقتصادي عبارة عن عناصر داخلية. 2

وترى نظرية النمو الداخلي ان هناك عدة مصادر للنمو وانها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيو كلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات , فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير وهذا ما يؤدي الى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الراس المال البشري بالإضافة الى راس المال العيني.3

1 - شرف الدين ملال، مرجع سبق ذكره، ص127.

2- بنابي فتيحة ،السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ، شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 44.

3 - ميلود وعيل، مرجع سابق، ص 30.

وتتمثل عوامل النمو الداخلي فيما يلي : 1

1 _ تراكم المعرفة

2 _ البيئة التحتية العامة

3 _راس المال البشري

4_ نفقات البحث

تتميز النظرية الداخلية للنمو باعتبار النمو الاقتصادي متغير داخلي واعتبار التقدم التقني محفز وفق عوامل اقتصادية يحددها النموذج، دعم النموذج "مانكيو" و "ويل" وفق دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي الملاحظ في التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا ما جعل التركيز ينصب على أهمية رأس المال البشري وفق الاهتمام لتراكم رأس المال. كما تميزت النظرية الجديدة للنموو بالأفكار التالية:[2]

- إدراج التقدم التقني على أنه متغير داخلي يتحقق وفق النموذج الاقتصادي؛
- ثبات عوائد عوامل الإنتاج.

1 -Pierre-Alain Muet.les théories contemporaines de la croissance,Directeur du département déconométrie de l'OFCE,Revue de l'OFCE , 1993 ,P45.

[2] - سمية بوقفطان، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2019/1990- أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، جامعة أبوبكربلقايد-تلمسان-،2023/2022، ص-ص، 146-147.

رغم ما جادت به النظرية الداخلية للنمو من نماذج خدمت الاقتصاديين إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات نعددها في النقاط التالية:[1]

- تعتمد على نظريات نيوكلاسيكية غير ملائمة للبلدان النامية؛
- هناك العديد من المحركات الأساسية للنمو لم تذكرها النظرية، كالتنظيم باعتباره محرك أساسي في المدى القصير والطويل؛
- إن تزايد العائد والوفورات الخارجية لا يعتبران كعنصرين مهمين لإحداث نمو نابع من الداخل؛
- رغم اهتمام هذه النظرية بالتقدم التقني إلا أن هناك مجموعة من البلدان تجد صعوبات في انتاج تكنولوجيا جديدة؛
- أن ما أولته هذه النظرية من اهتمام لعامل رأس المال البشري وتأثيره على النمو الاقتصادي، إلا أن هناك بعض الدول التي لم تنمه.

واجمالا يمكن القول ان تلك النظرية قد استعدت تماما ان يتحدد النمو الاقتصادي في الاجل الطويل بمتغيرات خارجية ,وركزت على أهمية راس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو ولعل ابرز نماذج النمو الداخلي ، لبول رومر (Romer 1986) وروبرت لوكاس (Lucas 1988)اللذان اوضحا دور قناتين رئيسيتين للنمو هما رأس المال البشري والمعرفة , وان هنالك آثار خارجية إيجابية Positive Externalities مصاحبة لتكوين راس المال البشري تعليم تدريبي والبحث والتطوير , كما تعتبر دراسة روبرت بارو(Barro 1996) من اهم الدراسات المتعلقة بنظرية النمو الحديثة التي

[1] - سمية بوقفطان، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 146-147.

أضافت عوامل أخرى كالسياسة التجارية ومدى الانفتاح على العالم الخارجي (الصادرات والواردات) والاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي ونظم الشفافية والمساءلة القانونية واستقلال القضاء .1

المطلب الثالث: متطلبات وفوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

الفرع الأول: متطلبات النمو الاقتصادي

تتطلب عملية النمو الاقتصادي توفر العديد من الشروط الضرورية والفرضيات التي تساعد في تحقيق النمو وتتلخص في الاتي :2

- ❖ الإدارة الرشيدة لاستغلال الموارد الغير المتجددة مثل البترول والمعادن الكثيرة الأخرى .
- ❖ الاستخدام الاقتصادي لكثير من الموارد الزراعية والحفاظ على الكثير من الغابات وعدم تحويلها الى استخدامات أخرى
- ❖ الحفاظ على الأراضي الزراعية الخصب لما لها من إنتاجية مرتفعة لان بعض الدول تستخدمها في أغراض غير زراعية مثل البناء والسكن مما يؤثر على الناتج الزراعي
- ❖ تطوير وتدريب الموارد البشرية باعتبارها الموجه والمحرك للتنمية الاقتصادية
- ❖ إعطاء الأهمية الخاصة بتوزيع صافي المنافع المتحققة من النمو والتنمية الاقتصادية على افراد المجتمع
- ❖ الاهتمام بالكفاءة الاقتصادية ومعايير قياسها حتى تضمن الاستخدام الأمثل للموارد

1 - عبد الحليم شاهين ،مرجع سابق، ص-ص، 22-23.

2 - سندة والي،وليد عاشور خالد، دور النظام المصرفي للاتحاد الأوروبي في تحقيق النمو الاقتصادي للفترة 2010-2020، المجلة العالمية لإدارة الأعمال والتكنولوجيات، 2022،المجلد17، العدد 4، ص 134.

الفرع الثاني: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

لتحقيق هدف النمو الاقتصادي يوجد فوائد وأعباء نذكر منها ما يلي: [1]

أولا- فوائد النمو الاقتصادي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- زيادة رفه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛
- يساعد على القضاء على الفقر وبحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع المثل للدخل القومي دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص،
- التخفيف من مشكلة البطالة.

ثانيا- أعباء (تكاليف) النمو الاقتصادي:

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛

1 - فتيحة بنابي، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس، 2009/2008، ص-ص، 10-11.

- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛
- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا ....، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة؛
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

المبحث الثالث: استراتيجيات النمو الاقتصادي معوقاته وعلاقته بالتجارة

المطلب الأول: استراتيجيات النمو الاقتصادي

تنقسم استراتيجيات النمو الاقتصادي إلى نوعين استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن:

الفرع الأول: استراتيجية النمو المتوازن

ويقصد بها أن تقوم الدولة بعملية تنمية تشمل القطاع الصناعي الزراعي و قطاع الخدمات ويترتب على ذلك حل مشكلة ضيق نطاق السوق الذي تعاني منه الدول النامية والذي يتسبب في إضعاف الحافز على الاستثمار فتوجه الاستثمارات إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة في نفس الوقت من شأنه أن يحدث نوعا من التكامل فيما بينها حيث يمثل كل نشاط من الأنشطة سوقا للنشاط الآخر. وهنا لا يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو جميع القطاعات بمعدلات متساوية ولكنه يعني أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلائم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الاقتصاد القومي كله على

منتجاته فنمط النمو يكون متوازنا إذا تحدد معدل نمو كل قطاع على أساس مرونة طلب الدخل القومي على منتجاته ففي العلاقة بين الزراعة والصناعات الاستهلاكية يتحدد معدل نمو كل قطاع بمرونة الطلب على منتجاته. 1

ومن بين الانتقادات المقدمة لاستراتيجية النمو المتوازن نجد:2

- احتمال أن تكون استراتيجية الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح وذلك بسبب أن حجمها أقل من الحجم الأمثل في الاقتصاد والذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم؛
- فكرة المشروع المتوازن غير واقعية نظرا لوجوب توافر أموال ضخمة لتنفيذه؛
- إن نشاطات القطاع الزراعي في هذه الاستراتيجية تكون مهملة، حيث لا يوجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع؛
- في هذه الاستراتيجية يعتمد النمو المتوازن على الاكتفاء الذاتي حيث أنه يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفرق المطلق أو النسبي.

الفرع الثاني : استراتيجية النمو غير المتوازن

ويكون بمقتضاها البدء بتنمية أنشطة أو قطاعات أساسية في المجتمع وتركيز الاستثمارات فيها فلا توجه الاستثمارات بطريقة متوازنة وفي وقت واحد إلى جميع الأنشطة والقطاعات كما هو في سياسة النمو المتوازن. ويتم التركيز في قطاع معين

1 - علي محمد علي ابراهيم، استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية، المجلة القانونية، ص9.

2 - جمال الدين صادقي، محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2023-2024، ص7

كقطاع الصناعة يضمن تنميته لأن دفعة التنمية ستكون قوية وحدوث التنمية فيه من شأنه فتح السبل أمام تنمية القطاعات الأخرى الزراعية والتجارية لأنها تكون مرتبطة به وفي حالة تكامل معه. والقطاع الذي تتركز فيه عملية التنمية يسمى " القطاع القائد" أو " مراكز النمو" أو " أقطاب النمو" ويترتب على تقدم هذا القطاع تقدم بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى وبالتالي حدوث وتحقق التنمية.1

وتتفق هذه مع استراتيجية النمو المتوازن في إعطاء دفعة قوية ولكن لبعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي بمقدرتها تحفيز استثمارات أخرى مكملة، فتقوم هذه الصناعات بقيادة عملية النمو في الاقتصاد القومي بأكمله، أي إحداث تغيير في الاقتصاد القومي من خلال استراتيجية معلومة وهادفة. واستراتيجية النمو الغير متوازن تكون مناسبة مع ما هو متاح من المواد لفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه الدول.2

المطلب الثاني: معوقات النمو الاقتصادي

اصبح العديد من الافراد في مختلف انحاء العالم اليوم اكثر من أي وقت مضى ينعمون بصحة افضل ويملكون ثروة افضل ويبلغون درجات اعلى من التعليم , غير ان التقدم الذي أحرز لم يكن متكافئا بين جميع بلدان العالم , ولا يزال كثير من الأشخاص محرومين من ممارسة حقوقهم السياسية بالإضافة الى انتشار أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة

1 - علي محمد علي ابراهيم، استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية،ص 10.

2 - علي عز الدين، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2013-2014،ص62.

خاصة في الدول النامية و من ابرز المشاكل التي تعاني من الدول النامية و التي تسبب في عرقلة النمو الاقتصادي نجد مايلي : 1

- نقص الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية لمعظمها بسبب هجرة الادمغة
- سوء استخدام الموارد البشرية وضعف برامج تنميتها
- نقص رؤوس الأموال وضعف التجهيز الرأسمالي والتكنولوجي
- غياب او ضعف الأسواق المالية
- ضعف أجهزة القضاء وأنظمة الملكية العقارية والفكرية
- زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي
- عدم المساواة في توزيع الدخل

بالإضافة الى ما سبق فان من اهم معوقات النمو الاقتصادي ما يلي:

- غياب الامن وانعدام الاستقرار السياسي
- سوء التسيير للموارد الطبيعية والاقتصاد ككل والفساد

1 - ليلى بعويني، النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة النمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر 1970 -2012 مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية ، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، الجزائر،العدد 02 ، 2017، ص 14.

المطلب الثالث : التجارة والنمو الاقتصادي

عرفت فترة مابين الحربين العالميتين تطورا واسعا في الإنتاج والتجارة من خلال أولا النمو الكبير في التجارة العالمية مقارنة بنمو الإنتاج و ثانيا الانحياز القوي للتجارة تجاه البلدان المتقدمة على الرغم من ان اجمالي انتاجها نما بمعدل اقل من نمو البلدان النامية و نحو المصنوعات مقارنة بالسلع الأخرى , حيث عرفت التجارة توسعا بمتوسط 8% سنويا بينما اجمالي الناتج المحلي توسع ب 4 %الى 5 % سنويا لفترة الممتدة من 1950 الى 1970 , تدعي فرضية النمو القائم على التصدير ELGH في النظرية الاقتصادية كما حددها Emilio ان أي زيادة في الصادرات تدفع نمو الدولة وتحفز التنمية الاقتصادية قدمت ELGH الأساس المنطقي لعلاقة التجارة والنمو , ان النمو الاقتصادي يعتمد على حجم التجارة داخل البلد . حيث ترتكز الفرضية بشكل خاص على الصادرات , فقد يكون اجمالي النشاط التجاري مؤشرا افضل للمشاركة في الاقتصاد العالمي لانه يعكس بشكل كامل التعاون الدولي ,كما يعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي واجمالي التجارة في الدولة مهمة لواضعي السياسات لفهم كيفية تحفيز النمو.1

شهدت العقود القليلة الماضية عددا من الدراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في كل من النمو النامية والدول المتقدمة على حد سواء , وقد اهتمت هذه الأبحاث النظرية والتطبيقية بتحديد دور الصادرات الوطنية في عملية النمو الاقتصادي و دلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات ونوعها وأساليب تحليلها على الدور الإيجابي للصادرات الوطنية في تحقيق النمو الاقتصادي.2

1 - مسعودة خميسي، عدم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي , دراسة تطبيقية لحالة الجزائر , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر ,2021_2022، ص-ص، 20-21.

2 - خالد محمد السواعي , التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها , عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الأردن , الطبعة الأولى , 2010، ص262.

في مقدمة الدول المتقدمة التي اتبعت مبدا الميزة النسبية (Comparative Advantage) في تصدير المواد الخام والغذاء من اجل نمو الدخل القومي والوصول الى التغييرات الهيكلية من خلال عملية التصدير أمريكا وكندا وأستراليا والدانيمارك ,ومن البلدان النامية ,كولومبيا والمكسيك وماليزيا والفليبين , قد حدثت فيها تغيرات هيكلية مهمة نتيجة لصادرات الاقتصادية , وللنمو الاقتصادي المتأتي من تصدير المواد الأولية (Primary Product) ثلاث فوائد وهي تحسين استغلال الموارد الموجودة (عناصر الإنتاج) وتوسيع حجم الموارد , وأخيرا توثيق الروابط مع القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني.1

أن دراسة أثر النمو على الدولة الصغيرة يختلف اكثرعلى الدولة الكبيرة ويظهر الفرق كالتالي:2

1- حالة الدولة الصغيرة : اذا نما ناتج الصادرات السلعية للدولة بأكبر من ناتج مستورداتها عمد أسعار نسبية ثابتة للسلع فان النمو يميل ليكون اكبر من توسع التجارة النسبي وهذا ما يسمى ب مؤيد للتجارة (Protrade) ومن جهة أخرى نظير التجارة (Antitrade) أو الحياد (Nutrale) توسع الناتج له تاثير محايد للتجارة (Neutral Trade)اذا أدى الى نفس معدل توسع التجارة ومن جهة أخرى اذا زاد استهلاك الدولة التي سلعتها مستوردة بشكل تناسبي بأكبر من استهلاك الدولة التي سلعتها تصديرية عند أسعار ثابتة فان اثر الاستهلاك يميل الى توسع اكبر من التوسع النسبي للتجارة ويقال انها مؤيدة للتجارة Protrade وغير ذلك فان توسع الاستهلاك يكون نظير التجارة Antitrade او محايد Nutrale .

1 - محمد صالح تركي القرشي , علم اقتصاد التنمية , طبعة أولى 2010 , اثراء للنشر والتوزيع , الأردن، ص-ص، 239-242.

2 - خالد محمد السواعي , التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها،مرجع سابق، ص-ص، 244-249.

2- حالة الدولة الكبيرة : ان اخذ النمو بعين الاعتبار او اذا توسع حجم التجارة عند ثبات الأسعار تميل شروط تجارة الدولة للتدهور ومن جانب اخر اذا خفض النمو حجم تجارة الدولة عند ثبات الأسعار تميل شروط التجارة الى التحسن وها يشير الى اثر شروط التجارة على النمو ,يعتمد اثر النمو على التجارة حتى عند هذه النقطة على فرض ان الدولة لا تستطيع التاثير على شروط التجارة الدولية ,على كل حال يمكن ان تؤثر الدولة على الأسعار العالمية للسلع اذا كانت تتمتع بعدد كبيرة من المستهلكين ومن المنتجين , وفي هذا الشأن يجب ان نأخذ بعين الاعتبار الأثر الممكن للنمو الاقتصادي على شروط التجارة .

خاتمة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل قمنا بشرح اهم المفاهيم المرتبطة بالنمو الاقتصادي، اين تناولنا موضوع نظريات النمو الاقتصادي بمختلف المراحل بدءا من الكلاسيك والنظرية الكينزية والنظرية النيوكلاسيكية، اين قدم كل نموذج حججا دفاعا عن أفكاره كما قمنا بمراجعة لاهم المعوقات التي تؤثر على النمو الاقتصادي بالإضافة الى الاستراتيجيات التي تلعب دورا في تحقيق نموا اقتصاديا مستمرا.

لكن للفهم العميق لعوامل النمو يحسن القدرة على صياغة استراتيجيات فعالة تساهم في خلق بيئة مواتية للنمو.

الـــفـــــصـــل الـــثـــــالـــث

الدراسة القياسية لأثر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2020

الـــفـــــصـــل الـــثـــــالـــث :الدراسة القياسية لأثر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020

تمهيد

يعد النمو الاقتصادي أحد أبرز المؤشرات على مدى تطور وازدهار الدول ويعبر عنه عادة بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ونحاول خلال هذا الفصل دراسة أثر محددات النمو الاقتصادي المتمثلة في التجارة الخارجية، الانفاق الحكومي، الاستثمار الخاص وسعر الصرف على النمو الاقتصادي فهي تعتبر محورا أساسيا في التحليل الاقتصادي نظرا لأهمية هذه المتغيرات في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية.

إذ تساهم التجارة الخارجية في تعزيز الكفاءة الإنتاجية عبر توسيع الأسواق وزيادة فرص التخصص بينما يعتبر الاستثمار الخاص عاملا رئيسيا في دفع عجلة النمو من خلال رفع مستوى الإنتاجية وتحفيز الابتكار كما أن للإنفاق الحكومي دورا بارزا في تحفيز الطلب الكلي ودعم الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية. من جانب آخر يؤثر سعر الصرف على القدرة التنافسية للصادرات والواردات مما ينعكس على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي.

وعليه فإن دراسة أثر هذه العوامل يعد ضروريا لفهم ديناميكيات النمو الاقتصادي واقتراح السياسات المناسبة لتعزيزه.

و في هذا الاطار سيتم في هذا الفصل عرض و تحليل المتغيرات و تحديد طبيعتها والعلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي.

الـــفـــــصـــل الـــثـــــالـــث :الدراسة القياسية لأثر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2020

المبحث الأول: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2020

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات كبيرة نتيجة لأحداث سياسية واقتصادية أثرت على مسار النمو الاقتصادي للجزائر.

المطلب الأول : لمحة عن الأداء الاقتصادي في الجزائر

الفرع الأول : الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط اللامركزي 1980–1989

عرفت هذه الفترة مخططين خماسيين هامين من حيث حجم الاستثمارات التي بلغت أكثر من 715 مليار دج وذلك لارتفاع أسعار البترول في بداية الثمانينات ويتمثل هذا المخطط فيما يلي: 140

1- المخطط الخماسي الأول (1980–1984): يعد المخطط الخماسي الأول من أهم المخططات التي طبقتها الجزائر وأول تجربة تخطيطية بعد الاستقلال وهدفت من خلال تطبيق هذا المخطط لتحقيق ما يلي:

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة؛
- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي وذلك من خلال التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه؛
- تدعيم الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الزراعي كالعتاد الفلاحي وتجهيزات الري لرفع معدل الإنتاجية وتنمية البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة إشباع الحاجات الاستهلاكية للعائلات.

140 - بن سليمان محمد، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019-2020، ص-ص، 148-152.

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989): يعد المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 مخطط تكميلي لوظيفة المخطط الخماسي الأول 1980-1984 مع إعطاء أولية خاصة لتنمية القطاع الفلاحي وإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق ما يلي:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان بوتيرة 3،2 % سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛
- التحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- تدعيم المكتسبات المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة والمسؤوليات؛
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا أعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين (المؤسسات والعائلات).

كما عرفت هذه المرحلة ظروف اقتصادية صعبة بسبب انهيار أسعار النفط مما كان له تأثير كبير على المؤشرات الاقتصادية خلال فترة هذا المخطط وفي ظل هذه المعطيات قامت السلطات العامة بتنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية من بينها:

- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية : وذلك بهدف تحقيق اللامركزية في تحقيق القرارات وتم اصدار قانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 1988/01/12؛
- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط وذلك لتسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق حيث تم إصدار قانون 88-02 الصادر في 1988/01/12؛

- مراجعة القانون الأساسي لنظام الإنتاج الفلاحي ويتمثل ذلك في القانون 87-19 المؤرخ في 1987/12/18 ويتعلق هذا القانون بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام؛
- إعطاء مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص حيث تم إنشاء في جوان 1988 صناديق المساهمة CNPE؛
- إصدار قانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بإدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية؛
- إعطاء للبنك المركزي الجزائري دور في مجال إدارة السياسة النقدية.

الفرع الثاني: مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990-1998) 141

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات الكثير من الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي حالت دون نموه وتطوره أهمها حجم مديونية الجزائر، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، تفاقم مشكلة البطالة وكذا تراجع معدلات الصرف مقابل العملات الأجنبية الذي أثر بشكل كبير على حجم الإيرادات خاصة بعد تدهور أسعار المحروقات الذي أدى إلى فقدانها ما يقارب من 50% من معدلات التبادل ومن بين مظاهر تلك الفترة عجز الميزانية بمعدل 13،7% من الناتج الداخلي الخام في سنة 1988 ومع عدم استطاعت الجزائر الوفاء بديونها توجهت الحكومة لصندوق النقد الدولي، وقد كان الاتفاق يهدف إلى الإصلاح الهيكلي وذلك عن طريق تطبيق صارم لشروط الصندوق من خلال إجراءات مختلفة الجوانب كالسياسة النقدية والمالية، السياسة التجارية والإصلاح الهيكلي كرفع أسعار الفائدة، تخفيض قيمة الدينار

141 - جمال الدين صادقي، محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2023-2024، ص-ص، 106-107.

وسعر الصرف، التحكم في الإصدار النقدي وترشيده وكذا وضع حدود للسقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي كما تم الاتفاق على إجراءات تحرير التجارة الخارجية إضافة إلى إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.

الفرع الثالث : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

إن تحسن المؤشرات الاقتصادية والوضعية المالية للجزائر منذ سنة 1998 بفضل ارتفاع أسعار النفط شجع الحكومة إلى الدخول في مرحلة جديدة وسياسة تنموية توسعية ضخت فيها المزيد من الأموال تحت إطار برامج تنموية ترمي من خلالها إلى عديد الأهداف مثل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي. يتمثل هذا المخطط في :

1- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): رصد له غلاف مالي ضخم مقدر بـ 7 مليار دولار (525 مليار دينار) هدفت فيه الجزائر إلى تنشيط الطلب الكلي عن طريق تعزيز دور الانفاق العام كآلية لدعم النمو وكذا خلق مناصب الشغل مع تعزيز الهياكل القاعدية للاقتصاد كما تضمن هذا البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بالتنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى دعم الإصلاحات وتحسين الخدمات العامة والأنشطة الإنتاجية الفلاحية والصيد البحري.142

ويهدف هذا البرنامج إلى :143

- معالجة مشكلة الفقر التي تعاني منها شريحة كبيرة من المجتمع؛

142 - جمال الدين صادقي، محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة-حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص108.

143 - عبدالرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص-ص،216-217.

- المساهمة في إنشاء مناصب شغل لا سيما في مجالي البناء والأشغال العمومية والسكن؛

- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال:

-مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة؛

-دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة؛

-العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري وربط التجمعات السكانية سواء كانت الريفية او الحضرية بشبكة توزيع الغاز؛

-إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع واستعادة التلاحم الاجتماعي.

2- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009): استمرارا لسياسة الإنعاش الاقتصادي وبهدف تسريع وتيرة النمو شهدت سنة 2005 بداية برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي رصد له مبلغ مالي يقدر بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية ليصل إلى 114 مليار دولار القيمة النهائية للبرنامج وهو ما يعادل 4202.7 مليار دينار كانت الجزائر من خلاله تهدف إلى مواصلة وتيرة البرامج وتنفيذ المشاريع التي سبق إقرارها.144

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:145

144 - جمال الدين صادقي، محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة-حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 110-111.

145 - محمد مراس، دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2015، ص34.

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وتضمن هذا البرنامج محاور رئيسية هامة تتمثل في:

- تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45 %؛
- تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5 %؛
- دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8 %؛
- تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1 %.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): رصدت الحكومة في إطار هذا البرنامج مبلغ ضخم يقدر بـ 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وذلك لاستكمال المسار الذي بدأته من خلال البرامج السابقة وقد تم تقسيم البرنامج إلى شطرين الأول خصص لاستكمال المشاريع الكبرى التي انطلقت بمبلغ 9.700 مليار دج والشطر الثاني خصص لاطلاق مشاريع جديدة مع التركيز على الجانب الاجتماعي الذي يحسن المستوى المعيشي للمواطن وكذا استكمال التنمية الشاملة.[146]

146 - جمال الدين صادقي، محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة-حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص112.

4- البرنامج الخماسي (2015-2019): مع تسجيل معدل نمو اقتصادي متوسط 4 % ووصول احتياطي الصرف إلى حوالي 178.93 مليار دينار سنة 2014 قررت الجزائر انتهاج مبدأ توسيع وتنفيذ مشاريع البنى التحتية من خلال برمجتها لمشروع خماسي (2015-2019) والذي تم فيه رصد مبلغ اجمالي مقدر بـ 4300 مليار دينار حيث يعتبر تكملة للبرامج السابقة ولكن مع حلول سنة 2015 واستمرار انخفاض أسعار البترول تبنت الجزائر إجراءات تهدف إلى ترشيد النفقات العمومية وتم اتخاذ قرار قفل هذا البرنامج وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج كما تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق إضافة إلى العديد من الإجراءات الترشيدية. وقد اعتمدت الجزائر بعد هذه الأزمة وتداعيات انخفاض أسعار البترول نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي صودق عليه من طرف مجلس الوزراء يرتكز على منهج متجدد لسياسة الموازنة لمسار يغطي الفترة 2016-2019.147

المطلب الثاني: تطور إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1980–2020)

شهد الناتج المحلي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020 تقلبات ملحوظة تعكس تأثيرات العوامل الداخلية والخارجية لا سيما أسعار النفط والسياسات الاقتصادية المتبعة, و يوضح الجدول التالي تطور إجمالي الناتج المحلي (1980-2020)

147 - نفس المرجع، ص-ص، 112-113.

الجدول رقم (2):تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1980-2020) **الوحدة: مليار دولار**

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
اجمالي الناتج	42.35	44.35	45.21	48.80	53.70	57.94	63.69	66.75	59.09	55.63	62.05	45.72	48.00	49.95	42.54	41.76	46.94	48.18	48.19	48.64

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي الناتج	54.79	59.41	61.52	73.48	91.91	107.05	123.08	142.48	180.38	150.32	177.79	218.33	227.14	229.70	238.94	187.49	180.76	189.88	194.55	193.46	164.87

المرجع: من إعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

الفترة 1980-1989: بلغ إجمالي الناتج المحلي سنة 1980 ما قيمته 42,35 مليار دولار وارتفع تدريجيا ليصل إلى 66,75 مليار دولار سنة 1987 ليعاود الانخفاض ليصل إلى 55,63 مليار دولار سنة 1989 وهذا بسبب تقلبات أسعار النفط العالمية.

الفترة 1990 – 1999: سجل إجمالي الناتج المحلي 62,05 مليار دولار سنة 1990 ليشهد تراجعا بأدنى قيمة له خلال هذه الفترة بـ 41,76 مليار دولار سنة 1995 بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال

هذه الفترة أين سعت الحكومة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية بالتعاون مع المؤسسات المالية للدولة لكن النتائج كانت محدودة حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف ليصل إلى 48,64 مليار دولار سنة 1999.

الفترة 2000 – 2010: ارتفع اجمالي الناتج المحلي من 54,79 مليار دولار سنة 2000 إلى 180,38 مليار دولار سنة 2008 حيث استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة مما أدى إلى زيادة العائدات وتحقيق فوائض مالية وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 تأثر إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 177,79 مليار دولار سنة 2010.

الفترة 2010 -2020 : شهدت هذه الفترة تباطؤ في زيادة اجمالي الناتج المحلي أين بلغ 227,14 مليار دولار سنة 2012 وانخفض إلى 187,49 مليار دولار سنة 2015 وهذا بعد الأزمة الاقتصادية سنة 2014 أين انخفض سعر النفط و استمر في الانخفاض إلى 164,87 مليار دولار سنة 2020 مع جائحة كوفيد -19 أين تفاقمت التحديات الاقتصادية إلى جانب زيادة الضغوطات المالية العامة.

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1980 –2020

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تذبذبات في التجارة الخارجية متأثرة بعدة عوامل انعكست على الصادرات والواردات و كذا رصيد الميزان التجاري.

الفرع الأول: تطور حجم الصادرات والواردات الجزائرية

لدراسة تطور التجارة الخارجية سنقوم بعرض حجم الصادرات والواردات خلال هذه الفترة إلى جانب عرض رصيد الميزان التجاري و الجدول التالي يبين قيمة الصادرات والواردات خلال الفترة 1980 -2020

الجدول (3): قيمة الصادرات والواردات في الجزائر (1980–2020) **الوحدة: مليار دولار**

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الصادرات	14.54	15.33	13.98	13.64	13.81	13.66	8.19	9.35	9.16	10.37	14.55	13.31	12.15	10 .88	9.59	10.94	13.97	14.89	10.88	13.69	23.05
الواردات	12.85	13.69	13.11	12.59	14.75	15.49	14.70	12.29	13.36	15.86	15.47	10.79	11.46	11.56	11.08	12.11	11.24	10.28	10.85	11.08	11.39

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	20.09	20.15	25.96	34.18	48.71	57.12	63.53	82.03	48.53	61.98	77.58	77.12	69.66	65.19	38.46	33.40	38.50	45.23	39.01	25.11
الواردات	12.05	14.55	16.02	21.89	24.84	25.65	33.75	49.10	49.33	50.65	57.38	59.61	63.77	68.26	60.62	56.10	55.60	56.33	49.97	40.60

من إعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

الفترة 1980 – 1989: شهدت هذه الفترة تقلبات حادة في أسعار النفط العالمية ما انعكس بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات حيث تراوحت الصادرات بين 14,54 و 13,66 مليار دولار من سنة 1980 إلى 1985 لتشهد اخفاض حاد سنة 1986 أين وصلت إلى 8,19 مليار دولار

بسبب انهيار أسعار النفط في المقابل بقيت الواردات مرتفعة خلال نفس الفترة أين بلغت 15,86 مليار دولار سنة 1989 ما أدى إلى اختلال الميزان التجاري في أغلبية السنوات.

الفترة 1990 – 1999: هذه الفترة تزامنت مع الأزمة الاقتصادية والسياسية في الجزائر وكذا العشرية السوداء مما انعكس سلبا على الأداء الاقتصادي ويتضح من الجدول تذبذبا في الصادرات أين بلغت ذروتها سنة 1990 بقيمة 14,55 مليار دولار ثم انخفضت تدريجيا إلى أقل قيمة لها سنة 1994 بـ 9,59 مليار دولار لتعاود الارتفاع لاحقا سنة 1999 بقيمة 13,69 مليار دولار. بالنسبة للواردات عرفت انخفاضا تدريجيا خلال هذه الفترة أين كانت قيمتها 15,47 مليار دولار في سنة 1990 ثم تراجعت إلى 10,85 مليار دولار سنة 1998.

الفترة 2000 – 2010: عرف الاقتصاد الجزائري تحسن ملحوظ بفضل الطفرة النفطية العالمية حيث قفزت الصادرات من 23,05 مليار دولار سنة 2000 إلى 82,03 مليار دولار سنة 2008 وهذا التحسن سمح بتحقيق فوائض مالية ساعدت الدولة في تسديد جزء كبير من ديونها الخارجية وتعزيز احتياطات الصرف في حين استمرت الواردات في الارتفاع أين بلغت 50,65 مليار دولار سنة 2010 وهذا بسبب زيادة الانفاق العام وغياب تنويع الصادرات واستمرار الاعتماد على المحروقات.

الفترة 2010 – 2020: تراجعت الصادرات الجزائرية خلال هذه الفترة أين دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة تباطؤ وهذا بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014 حيث كانت قيمة الصادرات 65.19 مليار دولار سنة 2014 لتنخفض إلى ما قيمته 38,46 مليار دولار سنة 2015 واستمرت الصادرات في الانخفاض خاصة بعد أزمة كوفيد –19 حيث بلغت ما قيمته 25,11 مليار دولار فقط سنة 2020 في المقابل بقيت الواردات مرتفعة نسبيا مقارنة بالصادرات حيث بلغت

68,26 مليار دولار سنة 2014 مما أدى إلى تسجيل عجز تجاري ثم انخفضت إلى 40,60 مليار دولار سنة 2020 مما عمق من الأزمة الاقتصادية و ساهم في تآكل احتياطات الدولة من العملة الصعبة.

الفرع الثاني: تطور الميزان التجاري

ننتقل الآن إلى الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 1980 -2020 و الجدول التالي يوضح رصيد الميزان التجاري خلال هذه الفترة

الجدول (4): رصيد الميزان التجاري في الجزائر (1980-2020) الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الميزان التجاري	1,69	1,65	0,87	1,05	-0.94	-1.83	-6.51	-2.73	-4.2	-5.49	-0.92	2.52	0.69	-0.68	-1.49	-1.17	2.73	4.61	0.03	2.61	11.66
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الميزان التجاري	8.07	5.6	9.76	12.29	23.87	31.47	29.96	32.93	-0.8	11.33	20.2	17.51	5.89	-3.09	-22.16	-22.7	-17.1	-11.1	-10.96	-15.49	

من إعداد الطالبة بناء على معطيات البنك الدولي

الفترة 1980 -1989: تميزت هذه الفترة بتقلبات في الميزان التجاري بسبب تذبذب أسعار النفط بداية الثمانينات أين كانت إيجابية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بعد أزمة 1979 مما أدى إلى فوائض تجارية مؤقتة بعدها شهدت انهيار أسعار

النفط سنة 1986 مما أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري بقيمة 6,51 مليار دولار أين انخفضت عائدات التصدير بشكل حاد وارتفعت الواردات خاصة السلع الرأسمالية والغذائية.

الفترة 1990 -2000: عرف الميزان التجاري خلال هذه الفترة تذبذبا ملحوظا مع تسجيل عجز في بعض السنوات حيث حقق فائض سنة 1996 بـ 2,73 مليار دولار و في سنة 2000 ارتفع الفائض إلى 11,66 مليار دولار و بقيت الصادرات المصدر الأساسي للعملة الصعبة كما شهد الميزان التجاري ضغط شديد بسبب انخفاض الناتج المحلي وقلة الاستثمارات الأجنبية نتيجة الوضع الأمني.

الفترة 2000 – 2010: مع عودة الاستقرار السياسي وتحسن الوضع الأمني سجل الميزان التجاري فوائض كبيرة خلال هذه الفترة أين بلغ سنة 2001 فائض بقيمة 8,07 مليار دولار ليصل إلى أعلى قيمة له بـ 31,47 مليار دولار سنة 2006 وبعد الأزمة الاقتصادية سنة 2008 شهد عجزا بقيمة 0,8 مليار دولار سنة 2009 ساهمت تلك الفوائض في تكوين احتياطات ضخمة من العملة الصعبة لكن مع ضعف التنويع الاقتصادي و بقاء الصادرات غير النفطية هامشية زاد من هشاشة الاقتصاد أمام الأزمات الخارجية.

الفترة 2010 – 2020: سجل الميزان التجاري سنة 2010 فائض قيمته 11,33 مليار دولار ومع بداية تراجع أسعار النفط سنة 2014 تواصل العجز في الميزان التجاري أين حقق عجزا قيمته 22,16 مليار دولار سنة 2015 واستمر العجز إلى نهاية الفترة سنة 2020 بقيمة 15,49 مليار دولار وتعد هذه الفترة انتقالية حيث كشف تراجع عائدات النفط عن عمق الاختلالات الهيكلية.

المبحث الثاني: الاطار المنهجي للدراسة

في هذا المبحث سنتناول الجانب النظري للاقتصاد القياسي والاختبارات التي سيتم اجراؤها إلى جانب متغيرات الدراسة.

المطلب الأول : وصف البيانات وتحديد المتغيرات

و سيتم عرضها كالتالي:

الفرع الأول: الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية

أولا: الاقتصاد القياسي

يتكون مصطلح Econometrie من كلمة اقتصاد Econome وهي جذر هذا المصطلح لأن ميدان استخدامه الأساسي هو دراسة الظواهر الاقتصادية وتعني كلمة Métrie الحساب أي التقدير الكمي للأشياء. إذن الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تؤثر فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية (معادلات، دوال) تكون متغيرتها عبارة عن مقادير اقتصاديو بمعنى آخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى الشكل الكمي الرياضي أي علاقات رياضية يمكن معالجتها باستعمال طرق وتقنيات رياضية واحصائية وهذا ما يسمى بالنمذجة القياسية. 148

148 - مروة مومن، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2000-2020 ،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2022-2023، ص-ص، 183-184.

ثانيا: السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية على أنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات بالدليل t والذي يعود إلى مجموعة دليلية T. عند بناء السلسة الزمنية قبل استخدامها في التحليل لا بد من التأكد من أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها وهو شرط أساسي لصحة أي تقدير وأي توقع بشرط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة لمكان معين سواء كان إقليميا أو ولاية أو مؤسسة وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة موحدة.149

الفرع الثاني: تحديد متغيرات نموذج الدراسة

أولا: مؤشر التبادل التجاري

يمكن تعريف مؤشر التبادل التجاريTOT على أنه المؤشر الذي يسمح بالتعرف على القيمة المضافة المتحققة وطنيا قياسا إلى القيمة المضافة المستوردة لوحدة الكمية أي أنه يقيس المعدل الذي تتم به مبادلة سلعة أو خدمة بأخرى مع دولة أخرى وفق القانون التالي : $TOT=(Px/Pm)100$

حيث: Px : مؤشر متوسط أسعار الصادرات Pm: مؤشر متوسط أسعار الواردات

149 - عبدالصمد عبدالرحمن، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية،أطروحة دكتوراهه في علوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2020-2021، ص-ص، 202-203.

فكلما ارتفعت أسعار الصادرات لدولة ما بمعدل أكبر من ارتفاع أسعار الواردات فهذا يدل على تحسن مؤشر TOT.

150

ثانيا: الانفاق الحكومي

إن نوعية العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي قد تكون موجبة أم سالبة حيث اختلفت نتائج الدراسات في ذلك نتيجة اختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي. إن عديد الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للانفاق العام على النمو الاقتصادي له حدود ولا يستمر مع الزيادة في الانفاق العام حيث يشير (شيهي 1993) إلى أن الانفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي إذا كان حجم القطاع العام مقاما بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15% أما إذا تجاوز 15% فإن ذلك الأثر يتحول إلى أثر سلبي.151

ثالثا: سعر الصرف

يتأثر النمو الاقتصادي بسعر الصرف حيث تؤدي التغيرات الكبيرة في سعر الصرف إلى زيادة المخاطر وتقليل الاستثمار مما يضعف النمو الاقتصادي ومع ذلك فإن انخفاض سعر الصرف بشكل معتدل قد يعزز الصادرات ويدعم

150 - عياد هيشام، أثر مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر HLM للفترة 1990-2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد02، 2020، ص191.

151 - جريبيع سمير، أيت حبوش وهيبة، أثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1962-2021، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد13، العدد02، جوسلسة 2023، ص-ص، 75-76.

النمو في ظل انفتاح اقتصادي مناسب. كما أن حركة رؤوس الأموال الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي تؤثر بدورها على تمويل المشاريع خصوصا الضعيفة منها مما ينعكس على النمو الاقتصادي.

رابعا: الاستثمار الخاص

يقصد بالاستثمار الخاص " أنه المشروعات التي تقوم على الملكية الفردية والتي تهدف إلى تحقيق أعلى ربح ومن المشروعات ما يمتلكه الشخص بمفرده وتسمى بالمشروعات الفردية ، ومنها ما يكون مملوكا لعدة أشخاص مجتمعين وتسمى بالمشروعات الخاصة الجماعية".152

المطلب الثاني: تحديد اختبارات ومنهجيات التقدير في الدراسة

الفرع الأول: اختبارات جذر الوحدة

أولا: اختبار فيليبس بيرون Philips Perron

يعتبر هذا الاختبار مثيرا للاهتمام لأنه أكثر شمولا من اختبار ديكي – فولر حيث يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء الذاتية الارتباط وغير المتجانسة التباين في الوقت نفسه.153 توزيع ديكي – فولر البسيط والموسع مبني على افتراض أن

152 - عبابو الطيب، سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص و أثرها على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية للفترة 1990-2021-، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،المجلد19،العدد 31، 2023، ص100.

153 - Christophe BARRAUD,Etude Du Cours Boursier de l’action EXXON MOBIL,université PARIS D’AUPHINE,2007-2008,p17.

حد الخطأ مستقل احصائيا ويتضمن تباينا ثابتا لذلك فاستخدام طريقة ديكي- فولر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباينا ثابتا حيث أن فيليبس وبيرون طورا تعميما لطريقة ديكي-فولر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ. إن طريقة فيليبس وبيرون هي تعديل لاحصاء t لديكي فولر ليأخذ في الاعتبار قيودا أقل على حد الخطأ.154

ثانيا: اختبار جذر الوحدة بالمقطع الهيكلي الموحد Zivot–Andrews

يعتبر اختبار المقطع الداخلي الهيكلي لـ Zivot-Andrews اختبار مرحلي يستعمل كل العينة كما يستعمل مختلف المتغيرات الوهمية عن كل تاريخ وهمي للمقطع ويحدد تاريخ المقطع لما تكون الإحصائية t من اختبار جذر الوحدة (DF) في أدنى قيمتها وبالنتيجة يتم اختيار تاريخ المقطع لما يكون قبول فرض العدم أقل احتمال ممكن.155 تعرض اختبار Zivot-Andrews لانتقادات بسبب معالجته للانقطاعات في ظل الفرضية الصفرية وبما أن الانقطاعات تكون غائبة تحت الفرضية الصفرية لجذر الوحدة فقد يكون هناك ميل لهذه الاختبارات لاقتراح وجود دليل على الاستقرارية مع وجود انقطاعات.156

الفرع الثاني: منهجية التقدير باستخدام نموذج NARDL و FARDL

أولا: منهجية NARDL

154 - مروة مومن، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق، ص 187.

155 - بوشة محمد، عرقوب نبيلة، ساطور رشيد، بنية معدل الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري-دراسة قياسية اقتصادية باستعمال اختبار المقاطع الهيكلية المتعددة للفترة 1980-2017، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد02، 2020، ص 655.

156 - Hakan KUM, The Impact of Structural Break(s) on the Validingfrom Zivot and Andrews and Lagrange Multiplier Unit Root Tests,International Jurnal of Economics and Financial Issues, vol é, N 3, 2012,p 243.

تعتبر منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطي (NARDL) والذي طور من طرف Shin et Al (2014) امتدادا لنموذج ARDL المطور من طرف (Pesaran et Al 2001) . و من إيجابيات نموذج NARDL انه يفصل التغيرات الإيجابية والسلبية في المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والذي يسمح لنا بالكشف عن التأثيرات غير المتماثلة على المدى الطويل والقصير في معادلة واحدة وكذلك يأخذ احتمالية اللاخطية في تأثير المتغير المستقل على التابع سواء في المدى الطويل أو القصير. ويستعمل في حالة عدد المشاهدات لا تقل عن 30 مشاهدة ويستعمل أيضا في حالة المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى أو عند المستوى شرط أن يكون المتغير التابع مستقر عند الدرجة الأولى وأن تكون المتغيرات مستقرة عند الدرجة الثانية.157

ثانيا: نموذج FARDL

يتيح نموذج FARDL حلا فعالا للانقطاعات الهيكلية على عكس النماذج الخطية وغير الخطية لنموذج ARDL أو تقنيات التكامل المشترك مثل CCR,DOLS ,FMOLS.إن نموذج Fourier ARDL يدمج الانقطاعات الهيكلية بشكل واضح و بالنظر إلى هذه المزايا يعتبر نموذج FARDL كخيار مثالي للتحليل الحالي .158

بالتالي تعد منهجية الانحدار الذاتي الموزع المعدل بالكامل (FARDL) أحد النماذج المتقدمة في الاقتصاد القياسي والتي تستخدم لتحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات الزمنية، وتقوم هذه المنهجية على تطوير نموذج ARDL التقليدي

157 - بن معمر عبدالباسط، شلوفي عمير، بن غالم عبدالهادي، إعادة صياغة منحنى فيليبس في الجزائر باستخدام نموذج NARDL -دراسة قياسية للفترة 1980-2020-، مجلة دفاتر MECAS، المجلد18، العدد 1، جوان 2022، ص303.

158 - Irina Georgescu,Jani Kinnunen,Dynamic interactions between GPD,renewable energy,innovation and CO2 emissions in Finland:a Fourier augmented ARDL analysis, letters in spatial and resources, Boucharest University of economics,Boucharest,Romania,2024,p 7.

من خلال اعتماد تقنيات التقدير المعدل بالكامل (Fully Modified Estimation) التي تهدف إلى معالجة مشكلات التباطؤ الداخلي والارتباط الذاتي المحتمل ما يساهم في الحصول على تقديرات أكثر دقة و خالية من التحيز وتمتاز هذه المنهجية بمرونتها في التعامل مع عينات صغيرة بالإضافة إلى قدرتها على دمج متغيرات ذات خصائص زمنية مختلفة في نموذج واحد دون الحاجة إلى إجراء اختبارات تكامل من نفس الرتبة لجميع المتغيرات.

الفرع الثالث: فرضية HLM (Harberger – Laursen – Metzler)

فرضية HLM التي تدرس تأثير التغيرات في شروط التجارة على الميزان التجاري وعلاقة الدخل بالاستهلاك تحتل مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية و قد أرسى أسس هذه الفرضية أعمال Harberger(1950) و Laursen و Metsler(1950) . طور Harberger نموذجا عاما لتحليل التفاعل بين آليات السعر والدخل في سياق انخفاض قيمة العملة الوطنية في الوقت نفسه تستند الفرضية التي دعا إليها Laursen و Metsler إلى حد كبير على قانون الاستهلاك لكينز أين يفترض في هذا القانون وجود علاقة مستقرة بين الدخل الحقيقي والاستهلاك. تكمن أهمية هذه الفرضية في قدرتها على توضيح آثار التغيرات في شروط التبادل التجاري على الميزان التجاري وعلاقة الدخل بالاستهلاك.159

159 - Herberger-Laursen-Metsler Hypothesis : An Analysis With ARDL Bounds Test Approach, Havva KOÇ-Melten DUĞRU-semil KETENCILER, international jornal of busines &Economic studies, vol-6, N:3, 2024, p 157.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

المطلب الأول: تعيين النموذج القياسي

الفرع الأول: تقديم و تحليل أداء متغيرات الدراسة

من خلال هذه المرحلة من العمل سوف نسعى لمعرفة أثر مؤشر TOT على GDP مع إضافة بعض متغيرات الرقابة على غرار إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) كمؤشر للاستثمار الخاص، الإنفاق الحكومي (GOV) ومؤشر سعر الصرف الحقيقي (REER) وذلك خلال الفترة 1980-2021 حسب توفر البيانات. وقد تم اعتماد هذه المتغيرات اعتمادا على الدراسات السابقة مع اختيار المتغيرات المتوافقة مع حالة الجزائر. حيث مع إدخال اللوغاريتم على المتغيرات من أجل التحصل على المرونات ستكون معادلة الدراسة على النحو التالي:

$$LGDP_t = a_0 + a_1 LTOT_t + a_2 LGFCF_t + a_3 LGOV_t + a_4 LREER_t + \varepsilon_t$$

حيث يمثل a_0 في حين من a_1 إلى غاية a_4 فهي المرونات التي لابد من تقديرها. أما ε_t فيمثل الحد العشوائي للمعادلة التي من المفترض أن يكون ذو توزيع طبيعي. والجدول الموالي يعطي توضيح أكثر للمتغيرات ومصادرها.

الجدول رقم (5): توصيف المتغيرات

المتغير	التوصيف	الرمز	المصدر	التأثير المتوقع
النمو الاقتصادي	نصيب الفرد من GDP بالأسعار الثابتة (الدولار)	LGDP	البنك الدولي	/
مؤشر التجارة	الرقم القياسي لمؤشر التجاري بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015)	LTOT	البنك الدولي	موجب

الاستثمار الخاص	إجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الثابتة (الدولار)	LGFCF	البنك الدولي	موجب
الإنفاق الحكومي	إجمالي النفقات الحكومية بالأسعار الثابتة (الدولار)	LGOV	البنك الدولي	موجب
سعر الصرف	سعر الصرف الحقيقي (سنة الأساس 2010)	LREER	البنك الدولي	سالب

كمرحلة أولى من الدراسة سوف نسعى للاطلاع على البيانات الإحصائية للمتغيرات وذلك باستعمال المتغيرات الحقيقية قبل إدخال اللوغاريتم عليها. والجدول رقم (6) يوضح المخرجات

الجدول رقم (6): البيانات الإحصائية

GDP	GFCF	GOV	REER	TOT	
4002.179	4.29E+10	7.08E+15	173.2735	75.53384	المتوسط الحسابي
3925.069	3.23E+10	9.90E+10	118.3375	73.49391	الوسيط
4829.186	8.56E+10	2.15E+16	449.8177	154.4968	القيمة العليا
3195.870	2.04E+10	6.48E+10	86.80314	27.04389	القيمة الدنيا
512.1116	2.24E+10	8.59E+15	112.8672	37.71858	الانحراف المعياري
0.136179	0.847350	0.582909	1.299527	0.377764	معامل الالتواء
1.656273	2.133207	1.634218	3.071129	2.082253	معامل التفرطح
3.289617	6.340839	5.642861	11.83024	2.472895	اختبار التوزيع الطبيعي
0.193050	0.041986	0.059521	0.002698	0.290414	الاحتمال\&
42	42	42	42	42	عدد المشاهدات

من إعدادا الطالبة باستعمال برنامج Eviews 13.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النمو الاقتصادي حقق متوسط حسابي 4002.179 متراوحا بين قيمة دنيا 3195.87 وقيمة عليا 4829.186 وبانحراف معياري 512.1116 وهذا ما يبين التغير المعتبر الذي طرأ على المؤشر خلال فترة الدراسة، وهذا ما يبين الشكل رقم ()، حيث من خلال الشكل أيضا يتبين أن نصيب الفرد من GDP عرف انخفاضا هاما بين سنتي 1986 و1994 كتداعيات لأزمة النفط 1986 وكذا الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق إضافة إلى العشرية السوداء. لكن سرعان ما بدأ بالارتفاع من جديد إلى غاية سنة 2016. هذا الارتفاع يعود بشكل أساسي لارتفاع أسعار النفط العالمية خاصة ما بين سنتي 2000 و2014. لكن مع انهيار الأسعار بداية من سنة 2015 بدأ المؤشر بالتناقص من جديد.

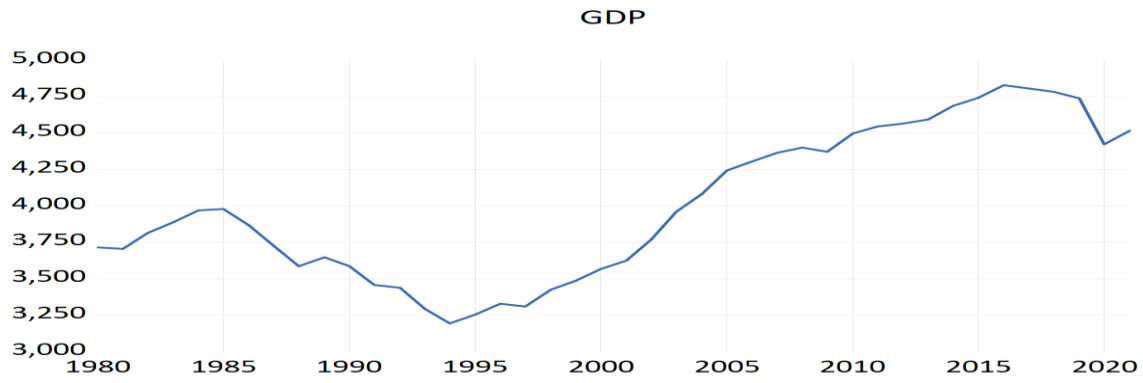

الشكل رقم (2): منحنى بياني يبين تطور مستويات نصيب الفرد من GDP في الجزائر.

من جهة أخرى، يوضح الجدول (6) أن مؤشر TOT خلال فترة الدراسة حقق متوسط حسابي قدره 75.533 لكن بمجال واسع بين أعلى قيمة وأدنى قيمة (27.043 و154.496) وبانحراف معياري قدره 37.718 أي قرابة نصف المتوسط الحسابي. هذا ما يبين أن المؤشر عرف تذبذبات كبيرة جدا خلال فترة الدراسة وحقق معامل اختلاف معتبر

وصل لقرابة 50% من المتوسط الحسابي. وهذا ما يؤكده الشكل (3) الذي يبين التذبذبات المعتبرة في المؤشر طيلة فترة الدراسة. ومن الملاحظ أن يتأثر بشكل أساسي بأسعار النفط العالمية، فنراه ينخفض بداية من 1985 بسبب أزمة سنة 1986، ولا يبدأ بالارتفاع إلى مع سنة 2000 وهي السنة التي بدأت فيها أسعار النفط العالمية بالارتفاع. أيضا منذ سنة 2008 عرف المؤشر صعودا ونزولا كاستجابة للأزمة العالمية، انخفاض أسعار النفط سنة 2014 وأزمة كوفيد 19 سنة 2021.

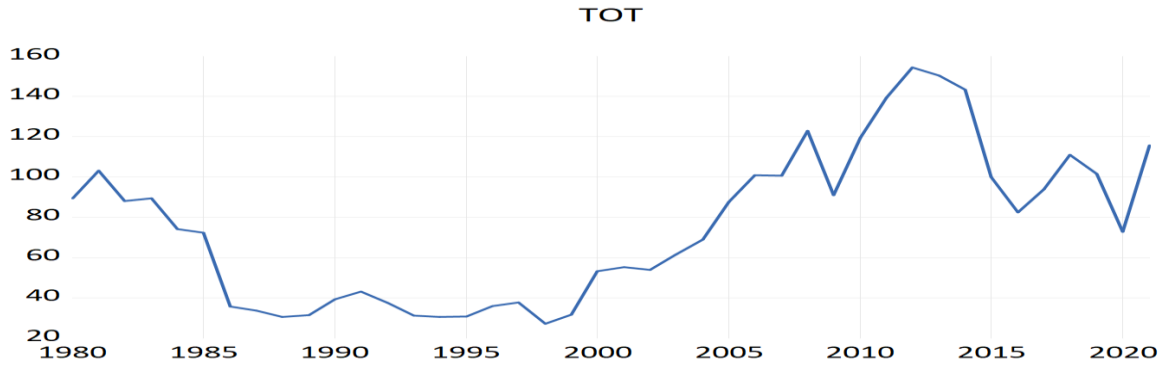

الشكل رقم (3): منحنى بياني يبين تطور مستويات مؤشر التجارة في الجزائر.

وصولا إلى GFCF نلاحظ متوسط حسابي مقدر ب 10^{10}x4.29 وبانحراف معياري قدر ب 2.24 10^{10}x وهذا ما يبين أيضا تغيرا كبيرا في المؤشر في فترة الدراسة. حيث من خلال الشكل (4) نلاحظ تزايدا مستمرا في المؤشر منذ سنة 1997 إلى غاية 2018 أين بدأ بالتناقص كرد فعل على السياسات التقشفية من طرف السلطات.

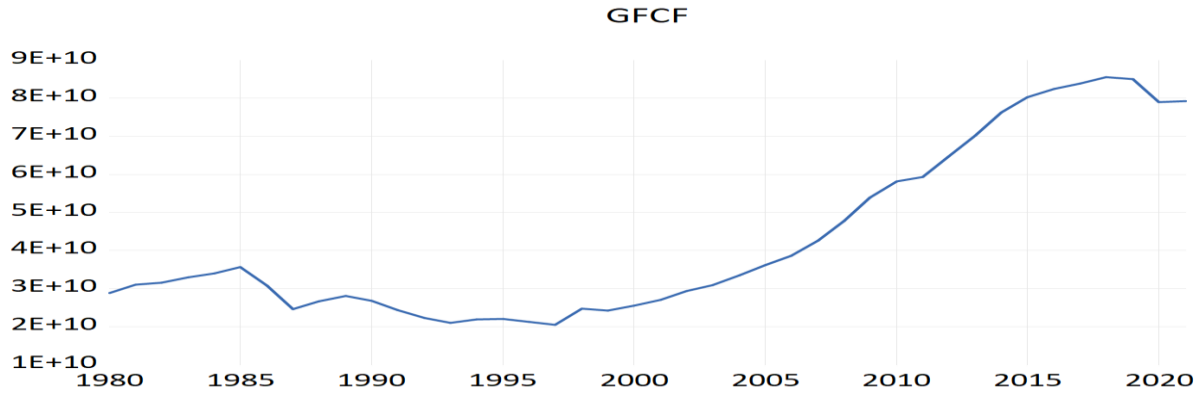

الشكل رقم (4): منحنى بياني يبين تطور مستويات إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر.

أيضا بالمرور إلى الإنفاق الحكومي فنجد أن حقق متوسط حسابي قدر ب 10^{15}x7.08 وذلك متراوحا بين 10^{10}x6.48 و10^{16}x2.15 وبانحراف معياري قدره 10^{15}x8.59 أي أكثر من المتوسط الحسابي.

في الأخير، نصل لسعر الصرف الذي حقق متوسط حسابي في حدود 173.273 متراوحا بين قيمة دنيا 86.803 وقيمة عليا 449.817 وبانحراف معياري قدره 112.867، ما يدل على تغير هام ومعتبر للمؤشر طيلة فترة الدراسة وأنه عرف تقلبات كبيرة كما يوضح الشكل (5) أدناه.

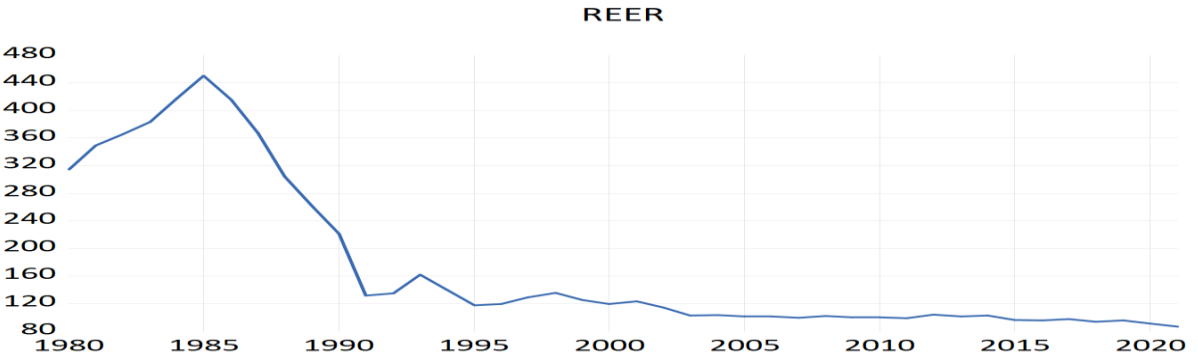

الشكل رقم (5): منحنى بياني يبين تطور مستويات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر.

الفرع الثاني: مصفوفة الارتباطات

كمرحلة موالية، نتطرق لمصفوفة الارتباطات بين المتغيرات قيد الدراسة، من خلال الشكل (6) نلاحظ وجود ارتباط موجب قوي نسبيا بين LGDP وLTOT قدر ب 0.86، لكن ارتباط LGDP مع LGFCF وLGOV كان أقوى وحقق 0.96. في حين أن الارتباط كان عكسيا مع LREER وذلك ب -0.41. هذه الارتباطات تعطي فكرة مبدئية عن ترابط والحركة التشاركية بين السلاسل لكنها لا تعني بالضرورة التأثير، فالارتباط لا يعني بالضرورة السببية، لهذا سوف نتطرق في المراحل اللاحقة لتقدير تأثير هذه المتغيرات على المتغير التابع وذلك باستعمال منهجيات حديثة.

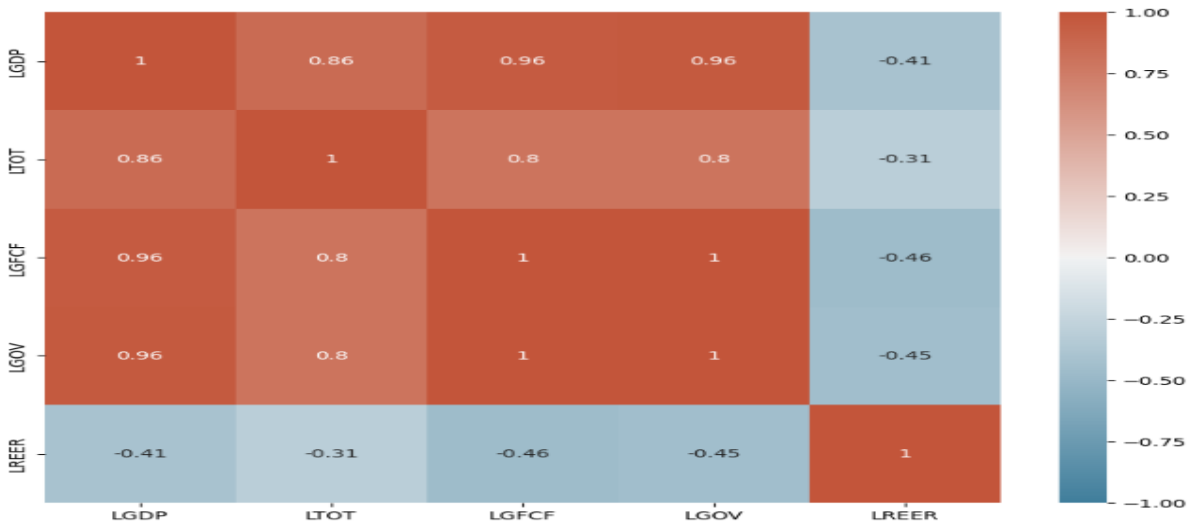

الشكل رقم (6): مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات. المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Colab.

المطلب الثاني: اختبارات استقلالية السلاسل الزمنية

المرحلة الموالية والتي تمثل المرحلة الأولى في الدراسة القياسية تتمثل في اختبار جذر الوحدة أو كما تعرف اختبار استقرارية السلاسل قيد الدراسة، وذلك من خلال اختبارين، الأول يتمثل في اختبار فيليبس بيرون Phillips Perron والذي يعتبر اختبار لجذر الوحدة دون مقاطع هيكلية. والاختبار الثاني يتمثل في اختبار Zivot-Andrews والذي يعتبر اختبار جذر وحدة بوجود مقاطع هيكلية.

الفرع الأول: اختبار الجذر الوحدوي (PHILIPS PERRON)

الجدول رقم (7) يوضح النتائج المتحصل عليها لاختبار فيليبس بيرون، ومن خلال المخرجات يتضح جليا أن كل السلاسل قيد الدراسة تتضمن جذر وحدة في سلاسلها الأصلية حيث أن كل الاحتمالات كانت أكبر من 0.05 ما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر وحدوي. لكن بالمرور للفروقات الأولى لكل سلسلة نلاحظ أن الاحتمالات لكل المتغيرات باتت أقل من0.05 ما يعني اختفاء جذر الوحدة في سلاسل الفرق الأول. بالتالي كقرار خاص باختبار فيليبس بيرون فإن كل السلاسل قيد الدراسة مستقرة في الفرق الأول، أي أنها من النوع I(1).

الجدول رقم (7): نتائج اختبار جذر الوحدة بدون مقاطع هيكلية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level				
		LGDP	LTOT	LGFCF	LGOV	LREER
With Con...	t-Statistic	-0.7680	-1.1714	0.1141	-0.1289	-1.1096
	Prob.	***0.8175***	***0.6776***	***0.9630***	***0.9393***	***0.7030***
		n0	n0	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.5819	-2.0738	-1.3892	-1.3358	-1.4614
	Prob.	***0.7829***	***0.5445***	***0.8494***	***0.8645***	***0.8267***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without ...	t-Statistic	0.7737	0.0295	1.5612	1.4179	-1.6538
	Prob.	***0.8768***	***0.6865***	***0.9689***	***0.9588***	***0.0922***
		n0	n0	n0	n0	*
		At First Difference				
		d(LGDP)	d(LTOT)	d(LGFCF)	d(LGOV)	d(LREER)
With Con...	t-Statistic	-4.0242	-5.6717	-4.2051	-4.1654	-4.7784
	Prob.	***0.0033***	***0.0000***	***0.0020***	***0.0022***	***0.0004***
		***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-3.9939	-5.7774	-4.3843	-4.4037	-4.7210
	Prob.	***0.0169***	***0.0001***	***0.0063***	***0.0060***	***0.0026***
		**	***	***	***	***
Without ...	t-Statistic	-3.9440	-5.7502	-4.0273	-4.0161	-4.3969
	Prob.	***0.0002***	***0.0000***	***0.0002***	***0.0002***	***0.0001***
		***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة بالمقطع الهيكلي Zivot-Andrews

بالمرور لاختبار Zivot-Andrews في ظل وجود مقاطع هيكلية فنلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن كل المتغيرات بلا استثناء تتضمن مقاطع هيكلية في سلاسلها الأصلية (ماعدا LREER الذي كان مستقرا مباشرة في المستوى) ما يعني تأكد عدم استقرارية هذه السلاسل. وعلى غرار اختبار فيليبس بيرون فإن هذه المقاطع تختفي مع سلاسل الفروقات الأولى. بالتالي يتأكد القرار المتخذ سابقا والذي ينص على أن كل السلاسل قيد الدراسة مستقرة في الفرق الأول وهي من الشكل I(1).

الجدور رقم (8): نتائج اختبار Zivot-Andrews في ظل وجود مقاطع هيكلية.

المتغيرات	السلاسل في المستوى		السلاسل في الفرق الأول	
	القيمة المحسوبة	المقطع الهيكلي	القيمة المحسوبة	المقطع الهيكلي
LGDP	-2.972	1990	-6.259***	1995
LTOT	-3.554	1986	-6.523***	1999
LGOV	-3.663	1986	-6.374***	2000
LREER	-5.318**	1991	/	/
LGFCF	-3.543	1986	-5.819***	1998

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Stata17.

هذه النتيجة الخاصة باختبار جذر الوحدة توضح إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل ما يعني وجود علاقة طويلة الأجل، وهذا ما سنتطرق له في المرحلة الموالية من خلال اختبار فرضية التكامل المشترك وذلك من خلال اختبار الحدود بناءا على مخرجات التقدير باستعمال منهجية Fourier Auto Regressive Distributed Lags (FARDL).

المطلب الثالث: التقدير القياسي للنموذج

الفرع الأول: التقدير باستخدام نموذج FARDL

الجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (9): نتائج اختبار جذر الوحدة للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.769794	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	38	Finite Sample: n=40		
		10%	2.427	3.395
		5%	2.893	4
		1%	3.967	5.455
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

من خلال النتائج المتحصل عليها والمبينة في الجدول رقم (9) نلاحظ أن القيمة المحسوبة 6.769 أكبر من القيم الجدولية عند 5% (القيمة الدنيا 2.893 والقيمة العليا 4) وهذا ما يعني قبول فرضية التكامل المشترك، ونقول ان السلاسل قيد الدراسة تمتاز بعلاقة طويلة الأجل فيما بينها حيث أنها لا تبتعد عن بعضها البعض في المدى الطويل. وكنتيجة لهذا القرار نعلم الآن بوجود مرونات ل LGDP في المديين القصير والطويل باستعمال المتغيرات المستقلة وهذا ما سوف نتطرق لها في المرحلة الموالية.

أولا: تحليل التقدير على المدى الطويل

بداية مع المدى الطويل، بداية نلاحظ أن مؤشر LTOT ذو أثر غير معنوي على LGDP حيث أن احتمال تأثيره أقل من 0.05. بالتالي لا يمكننا القول أن مؤشر TOT له تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا ما يناقض ما توصلت له دراسة عياد سنة 2020 أين توصل من خلال عدة منهجيات تقدير للمدى الطويل

على غرار طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS وذلك خلال الفترة 1990-2017. من هذا المنطلق يمكننا القول ان مؤشر التجارة ليس له تأثير على النمو الاقتصادي بالتالي عدم تحقق فرضية Harberger Laursen Metzler effect (HLM) في الجزائر. ويمكن إيعاز ذلك لكون الحكومة الجزائرية تضع سعر مرجعي للميزانية محدد مسبقا يجعل النمو الاقتصادي لا يتأثر بشكل كبير بتغير أسعار النفط العالمية. كما يمكن إيعاز ذلك لسياسة التعقيم الاقتصادي المتبعة من طرف البنك المركزي حيث يتم تحييد التدفقات الخارجية بشكل مقبول في المدى الطويل.

إلى جانب ذلك، توضح النتائج أن الانفاق الحكومي LGOV يؤثر بشكل معنوي عند 1% وإيجابا. حيث كل ارتفاع للإنفاق الحكومي ب 1% سيؤدي لارتفاع نصيب الفرد من GDP ب 0.886% في المدى الطويل. وهذا ما يؤكد فرضية Keynes التي تنص على أن الانفاق الحكومي يقود النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

أيضا تبين النتائج أن تكوين رأس المال الثابت LGFCF يؤثر معنويا وايجابا على LGDP. كل ارتفاع في LGFCF ب 1% سيؤدي لارتفاع LGDP ب 0.494% في المدى الطويل. وهذا راجع إلى كون الاستثمار الخاص مكون رئيسي للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وضروري من اجل تكوين رؤوس الأموال التي تساعد على تعزيز النشاطات الاقتصادية وتحسين الناتج المحلي. ختاما، ارتفاع سعر الصرف LREER يؤدي مباشرة لارتفاع LGDP فكل ارتفاع للأول سيوف يؤدي لارتفاع الثاني في المدى الطويل ب 0.023% مع كل ارتفاع ب 1%.

الجدول رقم (10): نتائج المدى الطويل لمنهجية FARDL:

المتغيرات	المقدرة	الانحراف المعياري	قيمة ستيودنت	الاحتمال
LTOT	-0.005	0.025	-0.206	0.838

LGOV	0.886***	0.253	3.496	0.002
LREER	0.023**	0.010	2.210	0.038
LGFCF	0.494**	0.204	2.420	0.024
الحد الثابت	-2.342	1.515	-1.545	0.137

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

ثانيا: تحليل التقدير على المدى القصير

ننتقل الان إلى المدى القصير، حيث نلمس في هذه الحالة وجود أثر معنوي وإيجابي من LTOT نحو LGDP عند مستوى احتمال 5%، هذا ما يوضح أن تغيرات LTOT لا تؤثر في المدى الطويل لكن لها تأثيرات في المدى القصير على نصيب الفرد من GDP. في هذه الحالة، فإن ارتفاع LTOT ب 1% سوف يؤدي لارتفاع LGDP ب 0.028% في المدى القصير. هذا ما يعني أن اختلالات مؤشر التجارة لها مفعول سريع على الناتج المحلي بتأخر فترة واحدة. بعبارة أخرى، الاختلالات في مؤشر التجارة سوف لن يتأخر تأثيرها على الناتج المحلي، بل سيكون الأثر مباشرة بعد أول سنة. هذه النتيجة تبين أن الجزائر تتحقق فيها فرضية HLM في المدى القصير فقط. ما يعني أن أسعار الصادرات والواردات لها مفعول لحظي على الناتج المحلي وهذا راجع بشكل مباشر لعدم تنوع الصادرات الجزائرية التي تقتصر بصفة شبه كلية على المحروقات. فأي اختلال في أسعار الصادرات سيؤدي بالضرورة لاختلال الناتج المحلي. وهذا على عكس الدول المتقدمة التي نظرا لتنوع سلة صادراتها وارداتها فإن تغير أسعار بعض السلع سوف يقوم بإحلالها أسعار السلع الأخرى فيكون تغير مؤشر التجارة بسيطا ولن يؤثر على النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى نلاحظ أن بقية المتغيرات المستقلة ليس لديها تأثير معنوي في المدى القصير حيث ان احتمالها كان أكبر من 0.05 في كل الحالات. هذا راجع لكون هذه المتغيرات تمتاز بأثرها في المدى الطويل. فمثلا الانفاق الحكومي تأثيره على النمو الاقتصادي يحتاج بعض الوقت خاصة في ظل أن الإنفاق الحكومي في الجزائر ليس موجه للاستثمار بشكل كبير بل للتنمية المحلية ودعم البينة التحتية.

إلى جانب ذلك، نلاحظ من النتائج أن حد تصحيح الخطأ معنوي ومحصور بي 0 و-1 وهذا ما يؤكد فرضية التكامل المشترك بين السلاسل قيد الدراسة في المدى الطويل. حيث أن هذا النظام يصحح ما قيمته 53.3% من الاختلالات في المدى القصير من أجل العودة للوضع التوازني في المدى الطويل. بعبارة أخرى، فإنه بعد أي صدمة قد تصيب نظام المتغيرات بأي اختلال فإنه سيعود للوضع التوازني بعد سنتين بالتقريب. أيضا نلاحظ أن إحصائية α معنوية عند مستوى احتمال 1% مما يؤكد وجود نظام غير خطي بين المتغيرات الأمر الذي يعزز منطقية استعمال منهجية FARDL. وهذا بالرغم أن إحصائية β غير معنوية الأمر الذي يعني عدم وجود علاقة دورية بين المتغيرات.

الجدول رقم (11): نتائج المدى القصير لمنهجية FARDL:

المتغيرات	المقدرة	الانحراف المعياري	قيمة ستيودنت	الاحتمال
LTOT	0.028**	0.011	2.517	0.002
LGOV	0.040	0.176	0.228	0.821
LREER	0.046	0.027	1.691	0.105

LGFCF	0.158	0.130	1.221	0.235
حد تصحيح الخطأ	-0.533***	0.112	-4.746	0.000
α (cos)	0.006***	0.001	4.623	0.000
β (sin)	-0.0002	0.004	-0.061	0.951
الحد الثابت	-1.250	0.771	-1.619	0.120

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

الفرع الثاني: اختبار خصائص النموذج

قبل الولوج للتحليلات الاقتصادية لابد أولا أن نمر على اختبارات الجودة من أجل الوقوف على خلو النتائج المتحصل عليها من المشاكل القياسية التي قد تجعل النتائج مشكوكا فيها. بداية مع التوزيع الطبيعي للبواقي الذي يعد فرضية أساسية في أي عملية تقدير نظرا لأهمية التوزيع الطبيعي.

أولا: اختبار Jarque-Berra

من خلال الشكل رقم (7) نلاحظ أن قيم Skewness وKurtosis قريبة من الصفر و3 على التوالي ما يعني عدم وجود التواء أو تفرطح للبواقي. هذا تؤكده إحصائية Jarque-Berra التي تبين احتمال أكبر من 0.05 ما يعني قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود توزيع طبيعي للبواقي. هذه النتيجة توضح أن معادلة التقدير المتحصل عليها أنتجت بواقي موزعة بشكل متناظر بحيث حققت انحدار مقبول بشكل كبير من الناحية الإحصائية.

الشكل رقم (7): التوزيع الطبيعي للبواقي.

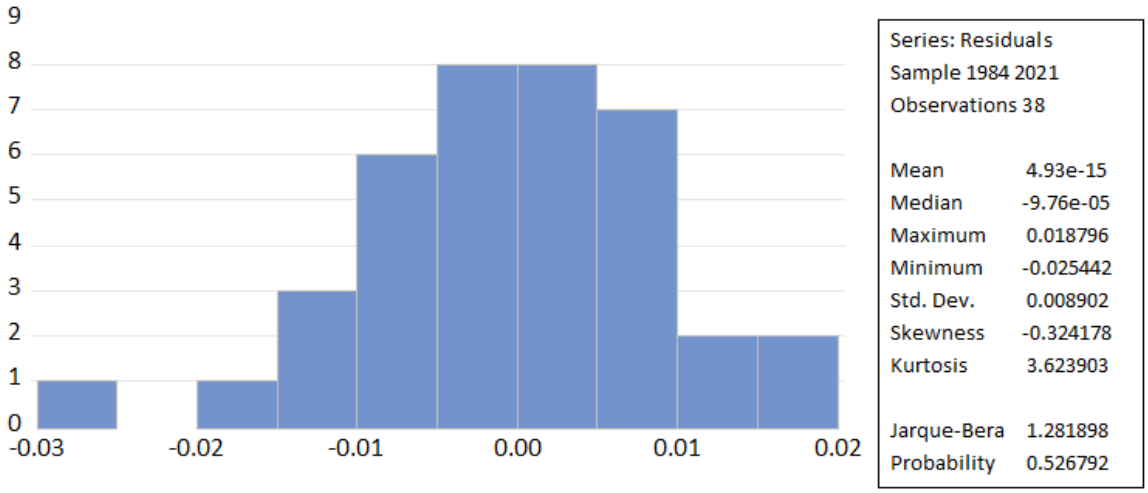

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

ثانيا: اختبار Breusch-Godfrey لوجود الارتباط الذاتي

ننتقل للمشكل الثاني والذي يتمثل بالارتباط الذاتي للأخطاء وذلك بالاستعانة باختبار Breusch-Godfrey، نلاحظ من النتائج أن كلا من إحصائيتي الاختبار احتمالهما أكبر من 0.05، هذه النتيجة تبين أن الأخطاء لا ترتبط فيما بعضها البعض، وهذه هي النتيجة المرغوبة في هذه الحالة والتي توضح خلو النتائج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

الجدول رقم (12): نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء.

الاختبار	الإحصائية	الاحتمال

F-statistic	1.875	0.354
Obs*R-squared	1.325	0.436

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

ثالثا: اختبار ARCH للكشف عن ثبات التباين

بالانتقال إلى اختبار ثبات تباين الأخطاء الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة لمعرفة مدى تطاير البواقي وتشتتها حول متوسطها الحسابي. سوف نستعمل اختبار ARCH والذي هو موضح في الجدول رقم (13). من خلال النتائج يتضح جليا أن كلا الاختبارين باحتمال يفوق 0.05 ما يعني قبول الفرضية العدمية والقول بثبات تباين الأخطاء وعدم وجود مشكلة Heteroscedasticity في النتائج المقدرة.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار ARCH.

الاختبار	الإحصائية	الاحتمال
F-statistic	0.273	0.762
Obs*R-squared	0.586	0.745

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

رابعا: اختبار CUSUM و CUSUM-SQ

أخيرا نصل لقضية ثبات المقدرات في الزمن. بعبارة أخرى هل المقدرات المتحصل عليها تبقى ثابتة عبر الزمن أم من الممكن أن تتغير. حيث في حالة تغيرها سيكون ذلك معناه صعوبة التنبؤ للقيم المستقبلية والآثار المستقبلية. لهذا الغرض سوف نستعمل الاختبارين الشهيرين CUSUM وCUSUM-SQ كما يوضح الشكل رقم (8). من خلال كلا الشكلين نلاحظ أن القيم المحسوبة (الخط باللون الأزرق) يقع ضمن مجال الثقة عند 95% (الخطين باللون الأحمر) وهذا ما يعد دليلا على أن المقدرات المتحصل عليها تتسم بالثبات عبر الزمن ولا تتغير ما يعني إمكانية التنبؤ باستعمالها.

الشكل رقم (8): اختباري CUSUM وCUSUM-SQ.

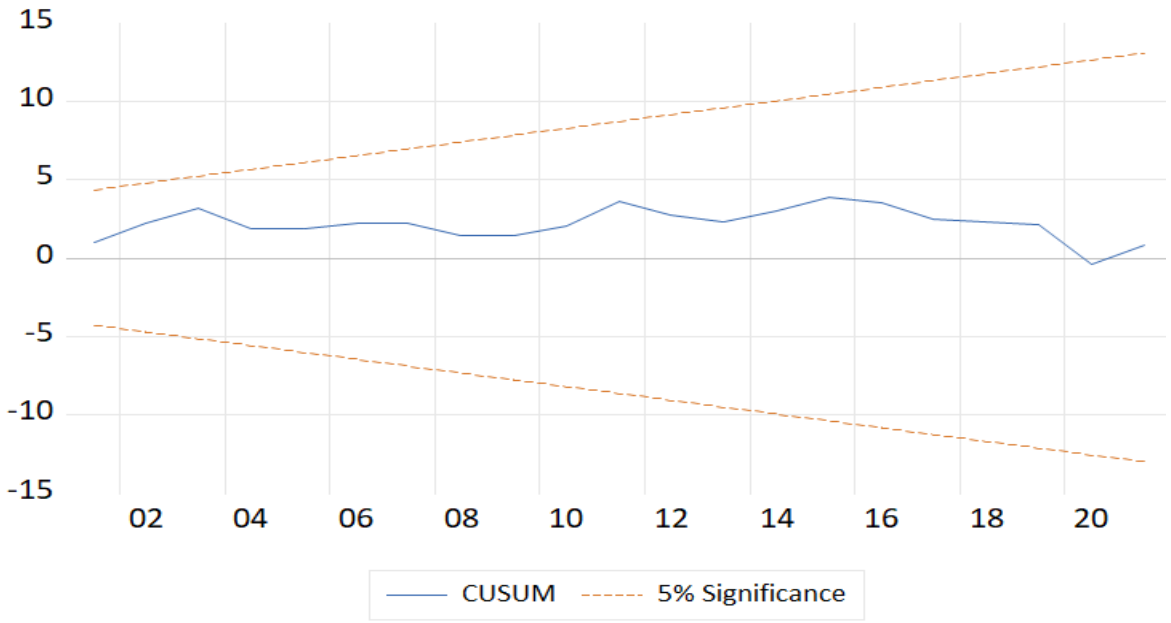

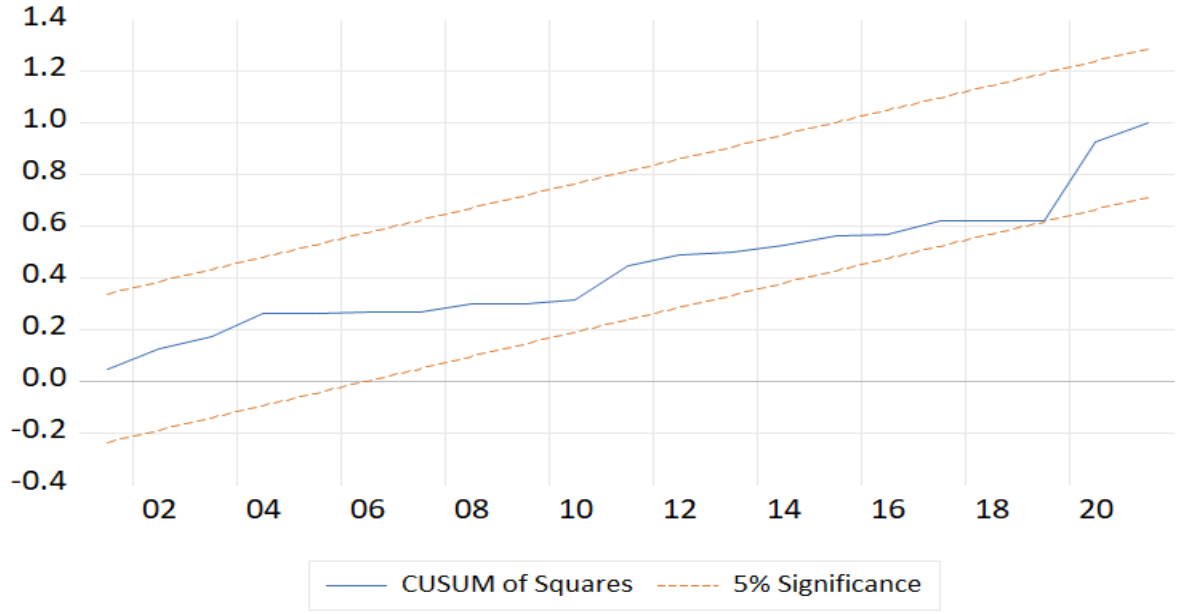

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

بناءا على كل ما سبق يتضح بشكل كبير أن النتائج المتحصل عليها خالية من كل المشاكل القياسية المعروفة والشهيرة بالتالي إمكانية استعمال هذه النتائج بداية في التحليل الاقتصادي وفي التنبؤ.

الفرع الثالث: التقدير باستخدام نموذج NARDL

كمرحلة أخيرة سوف نختبر حساسية هذه النتائج من خلال تغيير طريقة التقدير، حيث سوف نستعمل منهجية Non linear ARDL (NARDL) من أجل معرفة أولا ثبات النتائج من عدمه بتغيير طريقة التقدير، ثانيا معرفة هل يوجد تأثير غير متناظر من LTOT على LGDP. هذا الإجراء سوف يساعدنا لمعرفة هل ارتفاع مؤشر التجارة يؤثر بنفس الطريقة على النمو الاقتصادي كما انخفاضه. بعبارة أخرى، هل ارتفاع أو انخفاض مؤشر التجارة له تأثير متماثل ومتناظر على النمو الاقتصادي.

بداية يجب المرور أولا على اختبار جذر الوحدة للتأكد من ثبات التكامل المشترك ولا زال محققا بالرغم من تغيير المنهجية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (14).

أولا: اختبار F و T

حيث من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار F-statistic (4.737) أكبر من القيم الجدولية عند 5% (القيمة الدنيا 2.962 والقيمة العليا 4.338) وهذا ما يؤكد تحقق التكامل المشترك في هذه الحالة أيضا. إلى جانب ذلك، يبين اختبار t-statistic أن القيمة المحسوبة (-4.715) أصغر من القيم الجدولية عند 5% (القيمة الدنيا -2.86 والقيمة العليا -4.19) وهذا ما يعد دليلا إضافيا على تحقق التكامل المشترك في هذه الحالة.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الحدود لمنهجية NARDL.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	4.737596	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Actual Sample Size	39	Finite Sample: n=40		
		10%	2.483	3.708
		5%	2.962	4.338
		1%	4.045	5.898
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.508	3.763
		5%	3.037	4.443
		1%	4.257	6.04

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.715864	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

1- تحليل المدى الطويل

بالانتقال إلى الاثار في المدى الطويل نلاحظ وجود أثر معنوي في هذه الحالة من التغيرات الموجبة لLTOT نحو LGDP، حيث زيادة التغيرات الموجبة في LTOT ب1% سيؤدي لارتفاع LGDP ب 0.143% في المدى الطويل. هذا ما يعني أن زيادة أسعار الصادرات مقارنة بأسعار الواردات سوف يؤدي بشكل مباشر للرفع من نصيب الفرد من GDP، وهذا راجع بشكل أساسي لكون المكون الأساسي لأسعار الصادرات هو أسعار النفط. حيث هذه الأخيرة تمتاز بأهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني بل هي شريان الاقتصاد الجزائري، فأي ارتفاع في أسعار النفط العالمية سيؤدي لتحسن

النشاط الاقتصادي في الجزائر وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي. وهذا على عكس انخفاض LTOT الذي اتضح أنه معنوي فقط عند 10%، فزيادة التغيرات السالبة في LTOT ب 1% سيساهم في خفض LGDP ب 0.048% في المدى الطويل. هذا اللاتناظر بين التأثيرين هو السبب في غياب الأثر في المدى الطويل سابقا من خلال منهجية FARDL. بناءا على هذا فإن انخفاض LTOT المبني بشكل أساسي على انخفاض أسعار النفط العالمية من جهة وكذا ارتفاع التضخم العالمي أي ارتفاع أسعار الواردات. الأثر الضعيف في هذه الحالة للانخفاض يمكن إيعازه لسياسة إحلال الواردات المتعبة مؤخرا من طرف الدولة خاصة بعد سنة 2015 أين بدأت الدولة في تخفيض سلة الواردات بسبب ارتفاع أسعار وانخفاض أسعار النفط. إلى جانب ذلك نلاحظ أن نتائج المتغيرات المفسرة الأخرى بقية على حالها مؤكدة النتائج المتحصل عليها سابقا من منهجية FARDL.

الجدول رقم (15): نتائج التقدير في المدى الطويل لمنهجية NARDL.

المتغيرات	المقدرة	الانحراف المعياري	قيمة ستيودنت	الاحتمال
LTOTpos	0.143***	0.033	4.256	0.000
LTOTneg	0.048*	0.026	1.818	0.082
LGOV	0.708***	0.230	3.071	0.005
LREER	0.111**	0.039	2.797	0.010
LGFCF	0.532**	0.204	2.606	0.015
حيث LTOTpos تمثل التغيرات الموجبة في مؤشر التجارة في حين LTOTneg التغيرات السالبة في مؤشر التجارة.				

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

2- **تحليل المدى القصير**: وصولا إلى الآثار في المدى القصير، يتضح أن الأثر المعنوي موجود فقط مع التغيرات الموجبة لا التغيرات السالبة. هذا ما يعني أن التغيرات الموجبة في مؤشر التجارة لها تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي في المديين القصير والطويل، ما يعني تحقق فرضية HLM خاصة في حالة ارتفاع المؤشر لا انخفاضه وهذا قد يعاز لسياسة إحلال الواردات وتقليل الواردات. في خصوص بقية المتغيرات المستقلة نلاحظ أنه في هذه الحالة لديها تأثير أيضا في المدى القصير على عكس منهجية FARDL. أيضا، معلمة حد تصحيح الخطأ حافظت على خصائصها الجيدة ما يعني وجود سلوك تعديلي للنظام في هذه الحالة أيضا والعودة للوضع التوازني بعد أي صدمة تتم في قرابة السنتين.

الجدول رقم (16): نتائج التقدير في المدى القصير لمنهجية NARDL.

المتغيرات	المقدرة	الانحراف المعياري	قيمة ستيودنت	الاحتمال
LTOTpos	0.067***	0.018	3.687	0.001
LTOTneg	0.022	0.013	1.693	0.104
LGOV	0.335**	0.120	2.794	0.010
LREER	0.052**	0.019	2.679	0.013
LGFCF	0.252**	0.098	2.563	0.017
حد تصحيح الخطأ	-0.437***	0.100	-4.715	0.000
الحد الثابت	1.196	0.730	1.637	0.115

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

ثانيا:اختبار خصائص النموذج

1- اختبار Jarque -Berra

المرحلة الموالية التي لابد منها هي اختبار جودة النتائج المقدرة على غرار ما تم فعله سابقا مع منهجية FARDL.

بداية مع التوزيع الطبيعي، فاختبار Jarque-Berra احتماله أكبر من 0.05 مع يعني قبول الفرضية العدمية ووجود توزيع طبيعي للبواقي وهذا هو المطلوب.

الشكل رقم (9): مخرجات التوزيع الطبيعي للبواقي.

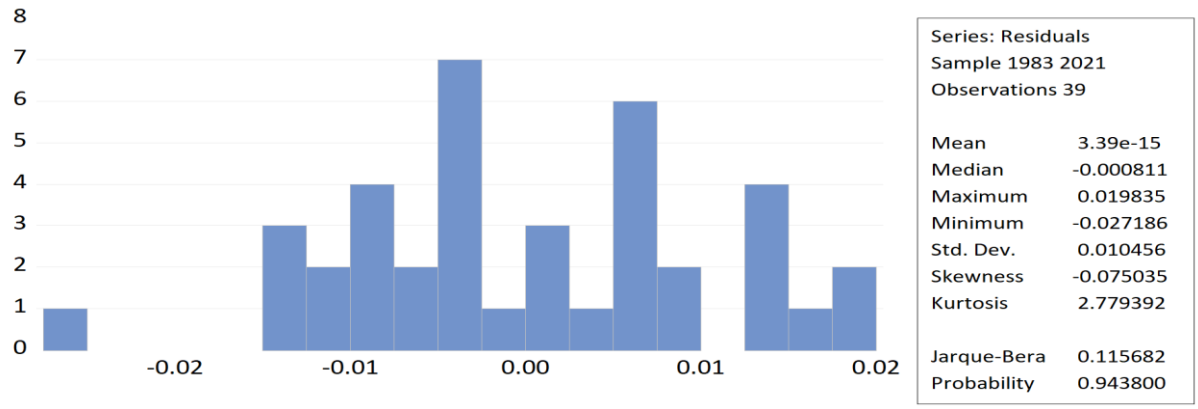

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

2- اختبار Breusch-Godfrey

ننتقل للمشكل الثاني والذي يتمثل بالارتباط الذاتي للأخطاء وذلك بالاستعانة باختبار Breusch-Godfrey، نلاحظ من النتائج أن كلا من إحصائيتي الاختبار احتمالهما أكبر من 0.05، هذه النتيجة تبين أن الأخطاء

لا ترتبط فيما بعضها البعض، وهذه هي النتيجة المرغوبة في هذه الحالة والتي توضح خلو النتائج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

الجدول رقم (17): نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء.

الاختبار	الإحصائية	الاحتمال
F-statistic	0.851	0.441
Obs*R-squared	2.924	0.231

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

3- اختبار ARCH

بالانتقال إلى اختبار ثبات تباين الأخطاء الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة لمعرفة مدى تطاير البواقي وتشتتها حول متوسطها الحسابي. سوف نستعمل اختبار ARCH والذي هو موضح في الجدول رقم (). من خلال النتائج يتضح جليا أن كلا الاختبارين باحتمال يفوق 0.05 ما يعني قبول الفرضية العدمية والقول بثبات تباين الأخطاء وعدم وجود مشكلة Heteroscedasticity في النتائج المقدرة.

الجدول رقم (18): نتائج اختبار ARCH.

الاختبار	الإحصائية	الاحتمال
F-statistic	1.594	0.217
Obs*R-squared	3.172	0.204

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

4- اختبار CUSUM وCUSUM-SQ

أخيرا نصل لقضية ثبات المقدرات في الزمن. بعبارة أخرى هل المقدرات المتحصل عليها تبقى ثابتة عبر الزمن أم من الممكن أن تتغير. حيث في حالة تغيرها سيكون ذلك معناه صعوبة التنبؤ للقيم المستقبلية والآثار المستقبلية. لهذا الغرض سوف نستعمل الاختبارين الشهيرين CUSUM وCUSUM-SQ كما يوضح الشكل رقم (10). من خلال كلا الشكلين نلاحظ أن القيم المحسوبة (الخط باللون الأزرق) يقع ضمن مجال الثقة عند 95% (الخطين باللون الأحمر) وهذا ما يعد دليلا على أن المقدرات المتحصل عليها تتسم بالثبات عبر الزمن ولا تتغير ما يعني إمكانية التنبؤ باستعمالها.

الشكل رقم (10): مخرجات اختباري CUSUM وCUSUM-SQ

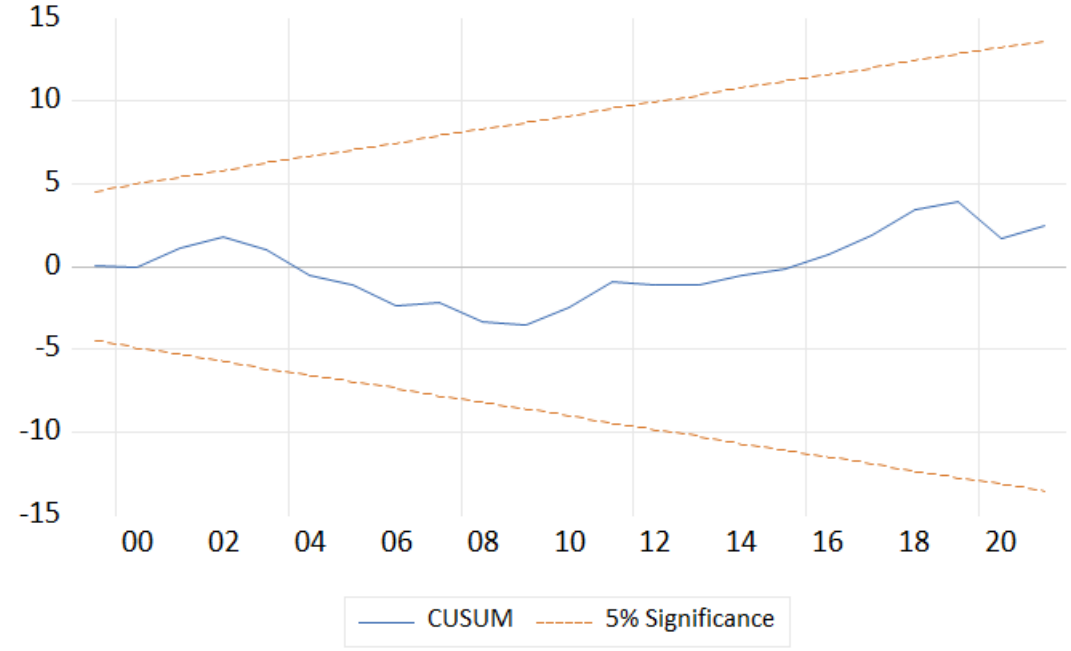

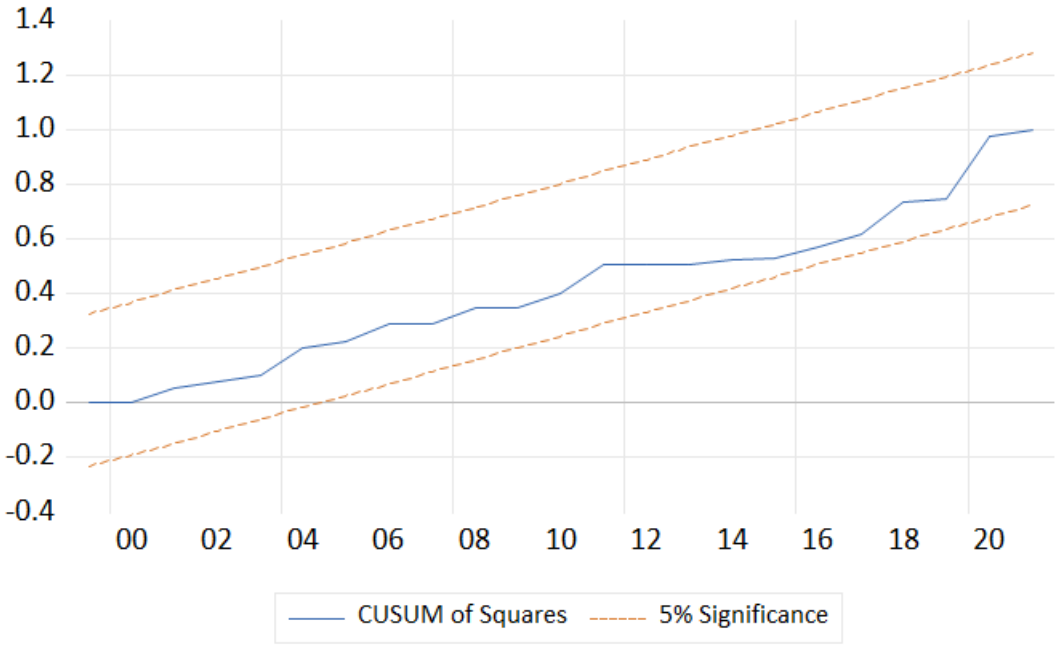

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Eviews13.

وهذا دليل أيضا على انه مخرجات منهجية NARDL تمتاز بالقبول من الناحية الإحصائية نظرا لخلوها من كل المشاكل القياسية المعروفة.

الفرع االثالث :التحليل الاقتصادي

بينت نتائج التقدير أنه على المدى الطويل مؤشر TOT ليس له تأثير على النمو الاقتصادي بالتالي عدم تحقق فرضية HLM وقد يعزى ذلك إلى اعتماد الجزائر على صادرات الصناعات الكبرى (النفط والغاز) وهي سلع لا تخلق بالضرورة ديناميكية إنتاجية في باقي قطاعات الاقتصاد ولا تؤدي إلى تنويع اقتصادي حقيقي وبالتالي هيمنة القطاعات الريعية الذي يحد من قدرة الاقتصاد على الاستفادة من الانفتاح التجاري بالإضافة إلى عدم وجود سياسات تجارية تهدف إلى دعم التصدير ودعم التنافسية الصناعية بالرفع من قيمة المنتجات المحلية. كما بينت النتائج أن ارتفاع كل من الانفاق الحكومي و رأس المال الثابت و سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع GDP .

بناء على مخرجات التقدير باستعمال منهجية FARDL بينت النتائج أنه في المدى القصير فإن TOT يؤثر على GDPبالتالي تحقق فرضية HLM في الجزائر في الأجل القصير فقط وهذا يشير إلى وجود علاقة آنية بين التجارة النمو الاقتصادي في الجزائر ما يعني أن التغيرات في التجارة سواء الصادرات أو الواردات تحدث أثرا ملموسا على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات من قطاع المحروقات الذي يؤدي إلى زيادة الانفاق الحكومي وتحفيز الاستثمار ما ينعكس على النمو في الأجل

القصير كما أن ارتفاع أسعار النفط يسمح للجزائر من الاستفادة من تدفقات نقدية كبيرة تعزز النشاط الاقتصادي على المدى القصير وإن كان هذا الأثر غير مستدام بدون تنويع.

على عكسFARDL بين نتائج مخرجات التقدير باستعمال منهجية NARDLأن ارتفاع TOT المبني على ارتفاع أسعار النفط العالمية من جهة له أثر ضعيف في المدى الطويل أما على المدى القصير اتضح أن الأثر موجود مع التغيرات الموجبة لا التغيرات السالبة أي أن التغيرات الموجبة في مؤشر التجارة له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والمدى الطويل بالتالي تحقق فرضية HLM خاصة في حالة ارتفاع المؤشر لا انخفاضه بالتالي التغيرات الموجبة في مؤشر التجارة على الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أن التحسن في أداء التجارة الخارجية (سواء زيادة الصادرات أو تحسن شروط التبادل التجاري أو نمو الانفتاح التجاري) ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر هذا يعكس تحقق فرضية HLM والتي ترى أن التجارة تعد محركا أساسيا للنمو الاقتصادي.

بناء على هذه النتائج فهذا يوضح بشكل كبير أن التجارة الخارجية ليست مرهونة فقط بارتفاع الصادرات والواردات أو انخفاضهما، بل أيضا الصدمات السعرية في كليهما. فعلى عكس الدول المتقدمة التي تمتاز بسلة متنوعة جدا من الصادرات وأقل منها من الواردات فهذا يجعلها أقل عرضة للصدمات السعرية فانخفاض سعر سلعة ما سوف يعوض بالسلع الأخرى. لكن في حالة الجزائر بما أن 97% من الصادرات الجزائرية منتجات نفطية فلا يمكنها تفادي الصدمات السعرية في سعر النفط خاصة حالة الارتفاع الأمر الذي

يعزز فرضية HLM وأن الجزائر رهينة ارتفاع أسعار النفط العالمية من أجل ضمان ديمومة نموها الاقتصادي. وهذا ما أوضحته الدراسات السابقة خاصة دراسة عياد هيشام (2020) الذي أوضح أن الجزائر تتأثر بشكل كبير وربما مبالغ فيه بأسعار النفط العالمية. وهذه نقطة الضعف الكبرى في الاقتصادي الجزائري الذي لابد أن تعالج من خلال توسيع سلة الصادرات لتفادي الصدمات السعرية المستقبلية.

الـفـــــصـــل الـثـــــالـــث :الدراسة القياسية لأثر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020

خلاصة الفصل:

خصصنا هذا الفصل للدراسة القياسية للعلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال ترة الدراسة أين تم عرض أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري حيث قمنا بتقسيمها إلى فترت مختلفة بناء على الأوضاع السياسية والاقتصادية.

قمنا بإبراز أهم المتغيرات المستقلة الممثلة للتجارة والمتغير التابع وهي إجمالي الناتج المحلي مؤشر التبادل التجاري سعر الصرف الانفاق الحكومي و الاستثمار الخاص, بالنسبة لأثر التجارة على النمو الاقتصادي أظهرت الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل مشترك بين التجارة والنمو الاقتصادي كما أكدت نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرين باستعمال منهجية FARDL قبول فرضية التكامل المشترك و أن مؤشر التجارة ليس له أثر على النمو الاقتصادي على المدى الطويل بالتالي عدم تحقق فرضية HLM على العكس فإنه على المدى القصير بينت وجود أثر معنوي إيجابي لمؤشر التجارة على النمو الاقتصادي بالتالي تحقق HLM في المدى القصير فقط حسب هذه المنهجية.

أما منهجية التقدير NARDL فقد بينت وجود أثر معنوي بين التغيرات الموجبة لمؤشر التجارة والنمو الاقتصادي حيث أن تغير موجب بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بـ 0,143 % في المدى الطويل في حين أن زيادة التغيرات السالبة في مؤشر التجارة سيساهم في خفض إجمالي الناتج المحي هنا يظهر اللاتناظر في التأثيرين وهو نقطة الاختلاف مع منهجية FARDL .و في المدى القصير الأثر المعنوي موجود مع التغيرات الموجبة بالتالي تحقق فرضية HLM في المديين القصير والطويل في حالة ارتفاع مؤشر ا لتجارة لا انخفاضه.

الخـــــــاتمـــة

الخـــــاتـــــمـــــة

أضحت التجارة الخارجية ركيزة أساسية بالنسبة للاقتصاد العالمي فهي تؤدي دورا محوريا في دفع معدلات النمو الاقتصادي إذ تسعى الدول للنهوض باقتصادها من خلال وضع إجراءات وسياسات تهدف إلى تحقيق مكانة اقتصادية في ظل المنافسة العالمية. والجزائر على غرار باقي الدول النامية قامت بالعديد من الإصلاحات بهدف تحرير قطاع التجارة الخارجية والعمل على مواكبة والاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بعد اختلالات هيكلية شهدها هذا القطاع إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق النتائج المرجوة أين عرف الاقتصاد الجزائري أزمات عديدة شملت عجز الميزان التجاري ارتفاع معدل التضخم والبطالة وارتفاع المديونية الخارجية إلى جانب الأزمات السياسية و الأمنية التي ألقت بظلالها على مجالات مختلفة و أبطأت معدلات النمو الاقتصادي للدولة خاصة وأنها ترتكز على قطاع المحروقات إلى جانب محدودية المبادلات مع الأسواق العالمية ما جعل الصادرات التجارية ضعيفة.

نتائج الدراسة:

يمكن إدراج مختلف نتائج الدراسة و التي تعتبر إجابات على الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات في النقاط التالية:

- يؤدي اعتماد الجزائر الكبير على قطاع المحروقات الذي يرتبط أداؤه بتقلبات الأسعار العالمية إلى تأثير مباشر وآني على النمو الاقتصادي، كما أن محدودية تنويع الصادرات تجعل الاقتصاد الوطني أكثر عرضة للصدمات الخارجية وهو ما يفرض تحديات حقيقية أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- أظهرت النتائج أنه على المدى القصير فإن مؤشر التجارة الخارجية له تأثير ذو دلالة على النمو الاقتصادي، حيث أنّ الارتفاع في كل من الصادرات والواردات يسهم في توسيع الحيز المالي للدولة من خلال زيادة الاتفاق الحكومي إلى جانب تحفيز الاستثمار، الامر الذي ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي؛
- نظرا لعدم الاستقرار الذي شهده النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ويعزى ذلك إلى تداخل تأثير الأزمات المحلية مثل تقلبات أسعار المحروقات والاضطرابات الهيكلية في بعض القطاعات، مع الازمات الدولية المرتبطة بالتقليد في

الأسواق العالمية، فإنّ هذه الصدمات الاقتصادية قلّصت من فعالية الإصلاحات والمخططات الاقتصادية التي وضعت لتعزيز الاستقرار وتحفيز النمو مما جعل الأداء الاقتصادي عرضة لتذبذبات ملموسة على مدار فترة الدراسة؛

- أظهرت النتائج أيضا أن تحسن شروط التجارة على المدى الطويل يمكن أن يخفف من حدة التقلبات الاقتصادية ويعزز استدامة النمو الاقتصادي شريطة مرافقته بسياسات تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار؛
- بينت الدراسة أن الاستجابة الاقتصادية لمؤشر شروط التجارة تختلف بين المدى القصير والطويل حيث يكون تأثيرها فوريا على الاستثمار والانفاق الحكومي في المدى القصير بينما يظهر على المدى الطويل أثر كبير على الاستقرار الاقتصادي مما يؤكد ضرورة تبني استراتيجيات طويلة الأجل لتعظيم الفوائد الاقتصادية للتجارة الخارجية؛
- ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والمخططات الحكومية في تحفيز الاستثمار وزيادة الانفاق العان، إلا أن أثرها ظل محدودا أمام الضغوط المحلية والدولية.

- أظهرت النتائج أن ارتفاع مؤشر شروط التجارة لو دور إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي سواء في المدى الطويل أو القصير إذ أن ارتفاع الصادرات ساهم في تمويل مشاريع البنية التحتية مما انعكس بشكل غير مباشر على النمو الاقتصادي في حين أن الواردات كان له تأثير سلبي على الناتج المحلي والميزان التجاري؛

توصيات الدراسة:

1- مراجعة الإصلاحات الاقتصادية مع التركيز على تشجيع الصادرات ذات الاستهلاك الواسع كالصناعات الفلاحية والإنتاجية؛

2- وضع استراتيجيات لضمان المنافسة وتعزيز مكانة الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية من خلال دعم الواردات من الصناعات المحلية والحد من العراقيل التي تواجه هذا القطاع؛

3- تحسين شروط الاستثمار من خلال تحفيز الاستثمار الأجنبي وانتهاج سياسات اقتصادية ملائمة لظروف الاقتصاد الوطني من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية؛

4- الانضمام إلى الهيئات الدولية لتسهيل الدخول إلى الأسواق العالمية والاستفادة من الفرص التي تمنحها هذه الهيئات؛

5- إعطاء فرص للقطاع الخاص لتشجيع المنتجين المحليين لتطوير انتاجهم لضمان تموين الاقتصاد الوطني.

6- لا بد من التوجه لتطوير قطاعات يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحة.

آفاق الدراسة:

- استراتيجيات الصادرات خارج المحروقات كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2025؛
- دراسة مقارنة بين الجزائر ودول أجنبية ضمن تجارب النمو والتنمية الاقتصادية؛
- دراسة آفاق التجارة الخارجية في سياق الانضمام إلى المنظمات و الاتفاقات العالمية؛
- تطوير آليات التصدي للأزمات الخارجية لدعم النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- مدي عبدالعظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

2- حسن عبدالعزيز حسن إسماعيل، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الشروق للطباعة والنشر، مصر، 2002.

3- الراوي خالد وهيب، **العمليات المصرفية الخارجية**، الطبعة الثانية، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

4- أسامة المجذوب، **الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية**، القاهرة، 1997.

5- مدحت القرشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

6- بن حمودة سكينة، **دروس الاقتصاد السياسي**، دار الملكية للطباعة والاعلام، الجزائر، 2006.

7- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

8- يوسف مروش، **التجارة الخارجية**، دار أجيال الرقمي، الجزائر، 2023.

9- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الثانية، 2016.

10- سامر عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1991.

11- أبوبكرمتولي، **الاقتصاد الخارجي**، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980.

12- ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.

13- سامي عفيفي حاتم، **دراسات ي الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1978.

14- محمود يونس، **الاقتصاد الدولي**، دار المعارف العربية، القاهرة، 1999.

15- عادل حشيش،مجدي محمد شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

16- جون هدسون ومارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1987.

17- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المناهل اللبناني،بيروت، 2010.

18- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

19- أحمد فار مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.

20- محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

21- هجير عدنان زكي، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات**، إثراء للنشر والتوزيع،العراق، 2010.

22- جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

23- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2006.

24- عبدالعزيز عبدالرحيم سليمان، **التبادل التجاري**، دار الحامد للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة1، 2004.

25- محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية،دراسات نظرية تطبيقية**، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية،2000.

26- حمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة، مصر، 2001.

27- إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، ط2، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.

28- محمد مدحت مصطفى، سمير عبد الظاهر احمد ،**النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية** ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر ،الإسكندرية ،مصر، 1999 .

29- أمين حواس،فاطمة الزهراء زرواط، ، **مقدمة في النمو الاقتصادي**، دار المناهج للنشر والتويع،عمان،الأردن، 2018.

30- مدحت القرشي ,**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ،دار وائل للنشر،ط 1 ، 2007 الأردن.

31- محمد علي اليلي ،**التنمية الاقتصادية** , دار الجامعات المصرية 1974.

32- إسماعيل شعباني، **التنمية الاقتصادية** ، دار هومة الجزائر ،1997.

33- خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع الأردن ،الطبعة الأولى ،2010.

34- محمد صالح تركي القرشي ،**علم اقتصاد التنمية** ، طبعة أولى 2010 ، اثراء للنشر والتوزيع ، الأردن.

35- عبدالرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

36- جمال رضا علاوة ،علي محمود موسى صالح، **مدخل إلى التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان-الأردن.

37- رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دار الرضا للنشر، 2000.

38- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

39- فريديريك م.شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، تعريب علي أبو عشمة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

40- عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2021.

41- محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى،2016 .

الأطروحات والرسائل:

1. عزالدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014.

2. أسماء عدائكة، **سياسة التجارة الخارجية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2019-2020.

3. عبدالرشيد بن ديب،**تنظيم و تطور التجارة الخارجية**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2003.

4. عائشة، شرفاوي **تطور التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الحالية** –حالة الجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

5. محمد حشماوي، **التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1993.

6. حسيبة مامش، **العامل الدولي والإقليمي في تصويب سياسات التجارة الخارجية–دراسة حالة الجزائر**–،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

7. عطاء الله بن طيرش، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية**، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2010-2011.

8. نورة سداوي، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية 1980–2014–دراسة حالة الجزائر**، شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، 2018-2019.

9. فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2011-2012.

10. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

11. بن سليمان محمد، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980–2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، 2019-2020.

12. مروة مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية للفترة 2000–2020** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة8 ماي 1945–قالمة–، الجزائر، 2023.

13. عبدالصمد بن عبدالرحمن، **التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية**– أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس–سيدي بلعباس–، الجزائر،2020-2021.

14. هند سعدي ,**اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية ,دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980_2014** ,أطروحة دكتوراه غير منشورة بتخصص علوم تجارية ,جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ,الجزائر , 2016_2017.

15. شرف الدين ملال ,**اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي ,دراسة حالة الجزائر ,ماليزيا ,البرازيل خلال الفترة 1990_2016** ،أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ,جامعة قاصدي مرباح بورقلة الجزائر 2020_2021.

16. جمال الدين صادقي ,**محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة (حالة الجزائر)** ,أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر 3 , 2023_2024.

17. عبد القادر غطاس ، **اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في دراسة حالة الجزائري في الفترة الممتدة بين 1990 _ 2006** ،أطروحة دكتوراة في علوم التسيير ،جامعة ورقلة ، الجزائر، 2009 - 2010 .

18. حمزة مدراسي ،**التعليم والنمو الاقتصادي دراسة مقارنة** ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة باتنة 1 ،2018- 2019.

19. الوليد قسوم موساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.

20. حكيم لوح، **دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات–دراسة حالة الجزائر 1999/2013–** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2016-2017.

21. فتيحة بنابي، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي** ، شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.

22. سمية بوقفطان، **أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية للفترة 1990/2019–** أطروحة دكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، جامعة أبوبكربلقايد–تلمسان–،2022/2023.

23. مسعودة خميسي، **عدم استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي , دراسة تطبيقية لحالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2021_2022.

أخرى:

1- سعيد أحسن، **مطبوعة في مقياس تقنيات التجارة الخارجية**، جامعة عبدالحميد مهري قسنطينة2، 2019/2020.

2- سامي بلبخاري، **نظريات التجارة الدولية**، مطبوعة محاضرات السنة الثالثة ليسانس ، جامعة 8ماي1945 قالمة، 2021/2022.

المقالات:

1. أحمد صدام عبدالصاحب الشبيبي، **واقع واتجاه التجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي**، بحوث اقتصادية عربية، الأردن، العدد43، 2008.

2. مديحة بن زكري بن علو، شيبان نصيرة، **دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الرابع،العدد الثالث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019.

3. نميش خديجة، **سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2022.

4. نورالهدى بوحتيم، مسعود جماني، **تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1999–2017)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد6،العدد2، ديسمبر 2020.

5. رزيقة غول، علي جوادي، **العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية 1990–2021**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد10،العدد 01، 2023.

6. مصطفى فاضل حمادي، **قياس مدى فاعلية السياسة المالية في النمو الاقتصادي والبطالة (الأردن أنموذجا للمدة 1990–2021)**، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد الرابع، العدد2/نيسان 2023.

7. حوشين سويف، **العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، جامعة البليدة، الجزائر.

8. عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، العدد 73، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2021.

9. علي محمد علي إبراهيم، **استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية**، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية).

10. محمد إسماعيل وآخرون، **مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، سبتمبر 2022، الامارات العربية المتحدة.

11. أميرة تواتي، **الرأسمال البشري مفهومه نظرياته مشكلاته وأساليب إعداده**، Revue d'Economie et de statistique Appliqué،2014/12/22، جامعة الجزائر3.

12. سندة والي،وليد عاشور خالد، **دور النظام المصرفي للاتحاد الأوروبي في تحقيق النمو الاقتصادي للفترة 2010–2020**، المجلة العالمية لإدارة الأعمال والتكنولوجيات، 2022،المجلد17، العدد 4.

13. علي محمد علي ابراهيم، **استراتيجية مواجهة معوقات التنمية الاقتصادية**، المجلة القانونية.

14. ليلى بعويني، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة النمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر 1970 –2012**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية ، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، الجزائر،العدد 02 ، 2017.

15. محمد مراس، **دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف VAR**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، ديسمبر 2015.

16. عياد هيشام، **أثر مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر HLM للفترة 1990–2017**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد02، 2020.

17. جريبيع سمير، أيت حبوش وهيبة، **أثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1962–2021**، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد13، العدد02، جوسلسة 2023.

18. عبابو الطيب، **سياسات الاستثمار في الجزائر بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص و أثرها على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية للفترة 1990–2021**–، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،المجلد19،العدد 31، 2023.

19. بوشة محمد، عرقوب نبيلة، ساطور رشيد، **بنية معدل الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري–دراسة قياسية اقتصادية باستعمال اختبار المقاطع الهيكلية المتعددة للفترة 1980–2017**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد23، العدد02، 2020.

20. بن معمر عبدالباسط، شلوفي عمير، بن غالم عبدالهادي، **إعادة صياغة منحنى فيليبس في الجزائر باستخدام نموذج NARDL –دراسة قياسية للفترة 1980–2020**–، مجلة دفاتر MECAS، المجلد18، العدد 1، جوان 2022.

المراجع الأجنبية:

1- D.Récardo. «**Princip de l'économie politique et de l'impot**» calman,Paris,1817 .

2- Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J.Melitz, **International Economics Theory & Policy**, 9éme edition, Pearson education, France;2012.

3- - Geam Bibeau, Gaetan Morin, « **Introduction à L'économie Internationale** », 2éditio,Paris, 1997.

4- Maurice Bye, **Relation Economique Internationale** , Dalloz,Paris ,1971.

5- Eric Bousserelle,**Dynamique économique Croissance**,**crises** ;cycles ,Gualino éditeur, paris,2004.

6- 1 -Marc Nouschi ,Régis Bénichi, **la croissance aux XIXéme et XXéme siécle**, 15Thémes,Deuxiéme édition,éllipses ,paris,199.

7- -Pierre-Alain Muet.**les théories contemporaines de la croissance**,**Directeur du département déconométrie de l'OFCE**,Revue de l'OFCE , 1993 .

8- - Christophe BARRAUD,**Etude Du Cours Boursier de l'action EXXON MOBIL**,université PARIS D'AUPHINE,2007-2008.

9- - Hakan KUM, **The Impact of Structural Break(s) on the Validingfrom Zivot and Andrews and Lagrange Multiplier Unit Root Tests**,International Jurnal of Economics and Financial Issues, vol é, N 3, 2012.

10- Irina Georgescu,Jani Kinnunen,**Dynamic interactions between GPD**,**renewable energy**,**innovation and CO2 emissions in Finland**:**a Fourier augmented ARDL analysis**, **letters in spatial and resources**, Boucharest University of economics,Boucharest,Romania,2024.

11- - Herberger-Laursen-Metsler Hypothesis : **An Analysis With ARDL Bounds Test Approach**, Havva KOÇ-Melten DUĞRU-semil KETENCILER, international jornal of busines &Economic studies, vol-6, N:3, 2024.

12- -RAINELLI Michel, **la nouvelle théorie du commerce international**, 8e éd ,rev, Paris, La Découverte & Syros, 2001.

13- -Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx , **LE COMMERCE INTERNATIONAL**, 2e édition, Presses de l'Université du Québec, 2000, p170.

14- Jean BOURDARIAT, **LE COMMERCE INTERNATIONAL théories et pratiques actuelles**, L'Harmattan, 2011, Paris, p71

15- Daniéle LEGAY, **BTS CI COMMERCE INTERNATIONAL**, Nathan, 2011, Paris.

المراجع الالكترونية:

- https://alttejarat.com cunsulter le 06/10/2024.

- https://www.vedantu.com consulter le 07/10/2024.

- https://www.vedantu.com consulter le 07/10/2024.

-https://motaber.com consulter le 06/10/2024.

- www.albankaldawli.org consulter le 29/05/2024.